بسم الله الرحمن الرحيم

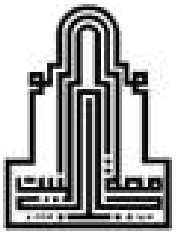

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

التغيرات في بنية النظام الدولي وأثرها على النظام الإقليمي العربي(2003-2015)

"The Impact of Changes in the structure of the International Order on the Arab Regional System 2003-2015"

إعداد الطالب

هارون خالد عقيل السميران

إشـــراف الدكتور

علي الشرعة

2015

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة (التغيرات في بنية النظام الدولي وأثرها على النظام الإقليمي العربي (2003-2015)) استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ : 6\1\2016

إعداد الطالب

هارون خالد عقيل السميران

إشراف الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة

أعضاء لجنة المناقشة **التوقيع**

1. الدكتور : علي عواد الشرعة ، (مشرفاً ورئيساً) .....
2. الدكتور : صايل فلاح السرحان ، (عضواً) .....
3. الدكتور : عاهد مسلم المشاقبة ، (عضواً) .....
4. الدكتور : خالد عيسى العدوان ، (عضواً خارجياً) .....

الإهـــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز الذي استمد منه العزم والإيمان والصبر.

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة التي هي نبراس روحي وحياتي

إلى أختي الغالية وأخواني الأعزاء لجهودهم المتواصلة ومساعدتهم لي ووقوفهم إلى جانبي في السراء والضراء.

إلى أصدقائي الذين كانوا دائماً يمدون أيديهم بالعزم والنصيحة.

إلى كل من أحب العلم وكان عنده طموح علمي.

لكم مني جزيل التقدير ووافر الاحترام وانحني إجلالاً واحتراماً لكم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شـــكر وتقـديـــر

الشكر والحمد لله الذي يسر لي انجاز هذه الرسالة.

والشكر الجزيل ووافر الامتنان وخالص التقدير إلى مشرفي الدكتور علي عواد الشرعة الذي لم يتوانى لحظة عن تقديم النصح والإرشاد لي, وكان الدليل المتفاني في تقديم المعلومة والمرشـــد إلى طريق العلم الصحيح, وكان لي العون طيلة انجاز هذه الدراسة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بحبي ووافر احترامي إلى الدكتور صايل فلاح السرحان الذي لم يبخـــل علي بإرشاداته ونصحه, فله من جزيل الشكر والاحترام والتقدير.

وكذلك أتقدم بشكري الجزيل إلى أعضاء هيئة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هـــذه الرســـالة, والذين لهم الفضل في ذلك.

ولا أنسى من كان لهم الفضل في وصولي إلى هذه المرحلة: أعضاء الهيئة الأكاديمية في معهد بيت الحكمة وجميع أسرة المعهد فلهم مني كل الشكر والامتنان.

فلكم مني جميعاً جزيل الشكر والاحترام والتقدير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	ه
الملخص باللغة العربية	ح
المقدمة	1
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	6
مشكلة الدراسة	7
فرضيات الدراسة	9
المتغيرات والمفاهيم الأساسية	9
حدود الدراسة	12
منهجية الدراسة	14
الدراسات السابقة	16
الفصل الأول: بنية النظام الدولي	21
المبحث الأول: أسس وركائز النظام الدولي	23
المطلب الأول: أسس وركائز النظام الدولي الجديد	25
أولاً: مفهوم النظام الدولي	26
ثانياً: أسس النظام الدولي	28
ثالثاً: ركائز النظام الدولي	29
المطلب الثاني: توجهات النظام وتحولات الدولي الجديد	37

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: روافد النظام الدولي الجديد	38
ثانياً: توجهات النظام الدولي الجديد	42
المبحث الثاني: التغيرات في بنية النظام الدولي	46
المطلب الأول: عوامل التغير في بنية النظام الدولي	48
أولاً: مصادر وعوامل التغير في النظام الدولي	49
ثانياً: هيكل النظام الدولي الجديد ومركز القوة الفاعلة فيه	58
المطلب الثاني: مؤشرات التغير في النظام الدولي	63
أولاً: الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة	64
ثانياً: بروز ظاهرة استخدام القوة العسكرية كأداة لتنفيذ السياسة الأمريكية	64
الفصل الثاني: مفهوم النظام الإقليمي العربي	70
المبحث الأول: نشأة وتطور النظام الإقليمي العربي	71
المطلب الأول: نشأة النظام الإقليمي العربي	72
أولاً: مفهوم النظام الإقليمي العربي	73
ثانياً: نشأة النظام الإقليمي العربي	80
المطلب الثاني: تطور النظام الإقليمي العربي	90
أولاً: دور النظام الإقليمي العربي	91
ثانياً: تفاعل النظام الإقليمي العربي	100
المبحث الثاني: أسس ومقومات النظام الإقليمي العربي	102
المطلب الأول: أسس النظام الإقليمي العربي	103
أولاً: أسس النظام الإقليمي العربي	104
ثانياً: معايير النظام الإقليمي العربي	109

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مقومات النظام الإقليمي العربي	114
أولاً: مقومات النظام الإقليمي العربي	115
ثانياً: تحديات النظام الإقليمي العربي	117
الفصل الثالث: التغيرات في بنية النظام الدولي وأثرها على النظام الإقليمي العربي	124
المبحث الأول: التأصيل للعلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي	125
المطلب الأول: اتجاهات العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي	126
أولاً: العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي, من (1990-2003)	127
ثانياً: العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي, من(2003-2014)	137
المطلب الثاني: محددات العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي	141
أولاً: محددات البيئة الخارجية	142
ثانياً: محددات البيئة الداخلية	145
المبحث الثاني: أثار تغلغل النظام الدولي في النظام الإقليمي العربي	150
المطلب الأول: أثر التغيرات في النظام الإقليمي العربي من(2010-2015)	151
أولاً: دلالات التغيرات على النظام الإقليمي من(2010-2015)	152
ثانياً: التنافس على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط في ظل التحولات من (2011-2015)	156
المطلب الثاني: ثبات مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل التدخل الدولي	159
الخاتمة والنتائج	162
التوصيات	165
مراجع الدراسة	166
ملخص باللغة الانجليزية	181

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

التغيرات في بنية النظام الدولي وأثرها على النظام الإقليمي العربي

(2003-2015)

إعداد الطالب: هارون خالد عقيل السميران

إشراف الدكتور: علي عواد الشرعة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في التغيرات في بنية النظام الدولي وأثرها على النظام الإقليمي العربي في الفترة من (2003-2015), وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التي توضح مراحل التغيرات البنيوية التي حدثت في النظام الدولي, والتعرف على محددات أنماط العلاقة بين النظم الإقليمية وقوى النظام الدولي, وبيان أثر التغلغل للقوى العظمى في النظام الإقليمي العربي وخصوصاً بعد احتلال العراق (2003), وكذلك التعرف على مواقف النظام الدولي الجديد تجاه القضايا الرئيسة في دول النظام الإقليمي العربي وبيان حدود الدور الأمريكي في النظام الإقليمي العربي.

استخدمت الدراسة منهج النظام الدولي والذي استطاعت الدراسة من خلاله تحليل العلاقات الدولية للمزايا التي يقدمها, وانسجاماً مع المشكلة البحثية, وكذلك استخدمت المنهج المقارن؛ وذلك باعتبار أن التغيرات في بنية النظام الدولي وأثرها على النظام الإقليمي العربي هو جزء من الدراسات السياسية والتي تتراوح بين السلوك السياسي للنظام العالمي الذي تمثله الولايات المتحدة والسلوك الذي يعتمده النظام الإقليمي العربي ودراسة أنماط الشخصية العالمية والإقليمية والوطنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج هامة كان من أهمها : أن الضعف هو السمة المميزة للنظام الإقليمي العربي, وهناك حالة من عدم الاتزان والثبات في مواقف النظام الإقليمي العربي في علاقته مع النظام الدولي, وأن الاختراق هي صفة تكاد تكون دائمة للنظام الإقليمي العربي, وأن النظام الإقليمي العربي ليست لديه سياسات أو تطوير آليات فاعلة تمكنه من التغلب على اختراق أمنه وحدوده.

وأوصت الدراسة بإعادة بناء الثقة على مستوى الدولة القطرية للتغلب على مخاطر التفتت في الدولة العربية, وإعادة بناء الثقة على مستوى دول النظام الإقليمي العربي وتفعيل المدخل الإقليمي والإقليمي الفرعي لتحقيق الأمن في النظام الإقليمي العربي, وإيجاد حوار متكامل بين دول النظام الإقليمي العربي لحل الصراعات والنزاعات الإقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

أن التغير ظاهرة طبيعية, وهي عملية تبدل تصيب الأشياء في أثناء عملية نموها, كما أن التغير فعل طارئ يعتمد في حدوثه وصيرورته على توافر الحدث والغرض معاً, فانهيار الاتحاد السوفيتي مثلاً بقدر ما أتاح الفرصة بفعل الانفراد الأمريكي, فتح الباب واسعاً أمام ترتيب مغاير للأوضاع الدولية, فالتغير في السياسة الدولية ظاهرة تاريخية أصيلة فبدءاً من أوربا التي كانت تعرف بالدولة القومية ونظامها وتوازن القوى ومروراً بالقطبية الثنائية وقانون الاستقطاب, زاد عدد الفاعلين الدوليين من دول ومنظمات وشركات وأفراد وانتهاء بما أسفر عنه الاتحاد السوفيتي وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة هرم النظام الدولي وعليه بدأت السياسة الدولية أمام آلية جديدة من التفاعل السلوكي, تغيرات فيها أو من خلالها علاقة التغير لما ستسفر عنها من تحولات جديدة, آذ بدأت ملامح التغير تنتشر مستهدفة تلك النظرة التي تحصر الاهتمام السياسي الأساسي للدولة وسياستها العليا في الاهتمام بالقوة الاقتصادية على القوة العسكرية, مما أدى إلى تطور أهمية الجغرافية الاقتصادية على حساب الجغرافية السياسية.

وخلال فترة الدراسة (2003 – 2015) واجه العالم زخماً متداخلاً ومركباً ومتناهياً من التحديات والمخاطر والتهديدات التي أثرت في صياغة مستقبلية, بعضها أفقي يدور داخل الدول ويتسم بكونه عابراً للحدود والجنسيات والأعراق والمذاهب, مثل صراعات الهوية والحروب الطائفية والعرقية, مثلما يحدث في العراق وسوريا وبعض دول أفريقيا مثل رواندا وبروني و أوغندا, والجدل المثار حول المواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية, وانتشار الجرائم العابرة للحدود وتجارة الأسلحة والمخدرات وغسيل الأموال والأعضاء البشرية والتي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في أمن النظام الإقليمي العربي بشكل خاص وأمن العالم شكل عام, إضافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى جرائم غسل الأموال والجرائم الالكترونية بأنواعها, وعمليات التخريب السيبرانية وعمليات التجسس عبر الانترنت بالإضافة إلى الغلو والتطرف والإرهاب العالمي.

وفي ظل هذه المتغيرات تطلع النظام الإقليمي العربي للحصول على التنمية السياسية والاقتصادية وصولاً إلى درجة مناسبة من الرفاهية الاقتصادية ولكنها خيبت الآمال وأصبح الوضع في حالة تأزم أعمق وأكثر ظلاماً, مما أربك سياستها العليا, فبعد سقوط الستار الأيديولوجي الحديدي بين الشرق والغرب, فإن حواجز أخرى تشكلت لتفصل بين الشمال والجنوب, فقد تأثرت التنمية وازدادت معدلات الاختلال والفقر والمديونية والبطالة والتضخم والتخلف في النمو وخاصة بعد احتلال العراق عام (2003) إلى نهاية عام (2010) وبداية ثورات الربيع العربي في تونس ثم انتشارها إلى بعض بلدان الإقليم العربي, إذ أخذت الأقطار العربية في ظل المتغيرات الجديدة تتقبل التنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية لصالح السيادة الكونية, الأمر الذي كانت ترفضه في الماضي, وأخذت الدول العربية تنجرف وراء الرأسمالية وحرية الأسواق والقيود الهائلة على نمو صناعاتها الإستخراجية، وعلى ضرورة التخلي عن الدور الأكبر للقطاع العام والاتجاه نحو الخصخصة، الأمر الذي أدى إلى ما يسمى بالفساد السياسي والمالي والاقتصادي والإداري بحجة الإصلاح الاقتصادي تحت هيمنة المؤسسات الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي أصبحت منفذاً للتدخل الاقتصادي والسياسي لا سيما الدول العربية التي تمتلك موارد طبيعية لغرض التحكم بها من الشركات المتعددة الجنسية والتي أخذت تنشر تأثيرها بصورة أكبر وأوسع في ظل التغيرات الدولية الجديدة وما يزال النظام الإقليمي العربي يشهد تحولات إستراتيجية في بنية نظامه السياسي خاصة بعد احتلال العراق عام(2003)الذي يشكل نقطة فاصلة في تاريخ علاقة النظام الإقليمي العربي بالولايات المتحدة الأمريكية, ومنذ انطلاق الحركات الشعبية على شكل ثورات أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توجهات إصلاحية ظهرت القدرة الكامنة لديناميكيات المجتمع العربي وحركاته السياسية التقليدية وبمشاركة فاعلة وأساسية من قطاعات الشباب الذي سخر وسائل التواصل الإعلامي والاجتماعي الحديثة لخدمة برامج هذه الحركات.

لقد احتلت موجة الحراك الشعبي في المنطقة العربية وما نتج عنها من تحولات سياسية وإستراتيجية محور المقاربات والدراسات التي شغلت دوائر الإعلام وخزانات التفكير في النظام العالمي الدولي, باعتبارها تحولات تنذر بإحداث اهتزازات بنيوية في النظامين الإقليمي والعربي والدولي اللذين لم يتوقعا بأي حال من الأحوال انقضاض هذه الموجة على الأنظمة الحاكمة.

إن ما شهده العالم من تغيرات وتطورات في بنية النظام الدولي في الفترة من (2003-2015) فترة الدراسة وخاصة في المنطقة العربية من تحولات وتغيير بعض الأنظمة وحدوث ثورات مسلحة واندلاع الحروب الأهلية كما في سوريا واليمن وليبيا, وظهور الفتن الطائفية في بعض البلدان العربية كما في العراق وسوريا واليمن والبحرين, الأمر الذي دعا لدراسة اثر التغيرات في بنية النظام الدولي على الإقليم العربي, فظهور دول منافسة مؤثرة في النظام الدولي مثل روسيا وفرنسا والصين, أثر في النظام الإقليمي العربي واتجاهاته الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية, وفي سياق فهم مواقف الأطراف الفاعلة في النظام الدولي من التحولات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية التي أثرت على بنية النظام الإقليمي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: أهمية الدراسة:

إن الغرض من دراسة موضوع التغيرات في بنية النظام الدولي وأثرها على النظام الإقليمي العربي في المرحلة من (2003 –2015) يكتسب أهمية خاصة, حيث تفرضه أسباب وجيهة, ويستحق البحث على المستوى النظري ومستوى الممارسة العملية في ضوء ما تشهده المنطقة من تغيرات بنيوية على الصعيد الداخلي, وماله من تأثير في المرحلة المستقبلية في العلاقة ما بين النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي.

وتبرز أهمية الدراسة في توضيح أثر التغيرات في بنية النظام الدولي على النظام الإقليمي العربي في الفترة ما بين (2003–2015), كون النظام الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية فاعلاً رئيسياً في الاستقرار والسلم العالمي, وما يحظى به النظام الإقليمي العربي من اهتمام القوى الدولية في النظام الدولي التي يجعلها مستهدفة باعتبارها موقعاً استراتيجياً, ومجالاً للنفوذ الحيوي ومنطقة أسواق ومصدراً غنياً بالطاقة, ومن هنا جاءت فكرة الدراسة التي تبرز أهميتها من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية) وعلى النحو التالي:

1– الأهمية العلمية (النظرية):

وتنبع أهمية الدراسة من الناحية العلمية مما يلي:

1– دراسة بنية النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والعلاقة بينهما ونتائج التفاعلات بين النظامين وما نتج عنها من إقامة تحالفات سياسية واقتصادية وعسكرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- دراسة مدى تأثير النظام الدولي على النظام الإقليمي العربي وخاصة بعد احتلال العراق عام 2003م.

3- دراسة أهمية النظام الدولي الجديد وخاصة بعد (2003), ومناقشة أبعاده التاريخية الراهنة والمستقبلية للوقوف على بنية وترتيب القوى الداخلية, وطبيعة عمله وركائزه والعوامل المؤثرة في صيرورته وتطوراته, وتحديد هيكلته, ودوره في مواجهة الإحداث العالمية وخاصة في النظام الإقليمي العربي.

4- دراسة حالة التنافس في المصالح بين الدول الكبرى المنتمية للنظام لدولي والتي تسعى دائماً للسيطرة على مقدرات النظام الإقليمي العربي واستغلال موارده وإيجاد أسواق جديدة لمنتجاته.

5- دراسة مواقف الدول الكبرى المنتمية للنظام الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة موقفها الاستراتيجي من التحولات السياسية في الإقليم العربي بعد عام (2011), وتوضيح مدى تأثيرها على النظام العالمي.

2- الأهمية العملية (التطبيقية):

تبرز الأهمية العملية في دراسة اثر التغيرات في بنية النظام الدولي وأثرها على النظام الإقليمي العربي (2003-2015) مما يلي:

1- دراسة العلاقات والتوجهات في النظام الدولي تجاه النظام الإقليمي العربي استناداً لعلاقات القوى بين النظامين وما يحققه من مصالح للطرف الآخر, مما يساهم في تشكيل رؤية أكثر وضوحاً في سياسة كل نظام تجاه الآخر على مستوى صناعة القرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- توضيح طبيعة الأحداث والتفاعلات التي نتجت بعد احتلال العراق وتغيير النظام السياسي فيها من قبل القوة العظمى في النظام الدولي الجديد وهي الولايات المتحدة الأمريكية, وطبيعة التغيرات البنيوية والأساسية التي حدثت في بنية النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي.

3- توضيح مدى استفادة النظام الإقليمي العربي من علاقاتها مع أعضاء النظام الدولي الجديد وخاصة في المجال الاقتصادي والعسكري والسياسي, وتوضيح طبيعة السياسة التي انتهجت بعض الدول العربية التي تؤدي وتساهم في زيادة القدرة التنافسية للعرب في تحقيق مصالحهم, وإمكانية الاستفادة من دروس تجربة التكامل الأوروبي وتطبيقها في النظام الإقليمي العربي.

4- توضيح طبيعة الأحداث في المنطقة العربية من (2011-2015), وما نتج عنها من تحولات سياسة وإستراتيجية, محور المقاربات والدراسات ودوائر الإعلام, كما فجر التفكير على مستوى المنطقة والعالم أجمع؛ إذ بدأ ينذر بإحداث اهتزازات بنيوية في النظامين الإقليمي والدولي اللذين لم يثبتا على حال منذ انتهاء الحرب الباردة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في التغيرات في بنية النظام الدولي وأثرها على النظام الإقليمي العربي (2003-2015) من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- توضيح مراحل التغيرات البنيوية التي حدثت في النظام الدولي.

2- التعرف على محددات أنماط العلاقة بين النظم الإقليمية وقوى النظام الدولي.

3- بيان أثر تغلغل القوى العظمى في النظام الإقليمي العربي وخصوصاً بعد احتلال العراق (2003).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- التعرف على مواقف النظام الدولي الجديد والدور الذي يضطلع به تجاه القضايا الرئيسية في دول النظام الإقليمي العربي وخاصة في قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي, والحرب الأمريكية على العراق, والحرب الإسرائيلية على لبنان, والاحتجاجات الشعبية (الربيع العربي), التي شهدتها معظم الدول العربية.

5- تحليل الإحداث التي يمر بها العالم العربي في الفترة الحالية من حروب طائفية ومذهبية في العراق وسوريا واليمن, تلك الأحداث التي أدت إلى تغير بعض الأنظمة.

6- بيان حدود الدور الأمريكي على المنطقة العربية, والقيود والمحددات التي تحد فاعلية هذا الدور, والبحث في مستقبل العلاقات بين النظام الإقليمي العربي والولايات المتحدة الأمريكية, وما قد تؤول إليه هذه العلاقات.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تثير التغيرات في بنية النظام الدولي كثيرا من التساؤلات والإشكاليات حول مدى وجود مثل هذا النظام وتأثيره على النظام الإقليمي العربي.

إن النظام الدولي الذي ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي عام(1989- 1990) وسقوط حائط برلين أدى إلى ظهور نظام دولي أحادي القطبية تمثل بالولايات المتحدة الأمريكية , التي أصبحت القوة الوحيدة في العالم والتي استطاعت الوصول إلى أي منطقة في العالم والتأثير عليها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً, وبذلك بدأت مرحلة جديدة في السياسة الدولية تقوم على انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي, الأمر الذي شكّل انعكاسات مختلفة على النظام الدولي وخصوصا في الفترة ما بين (2003) أي بعد احتلال العراق وسقوط بغداد مروراً بالأزمة الاقتصادية العالمية عام (2008) حتى الوصول إلى نهاية (2010), إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بداية العام(2011) وبداية الحركات العربية التي شكّلت ما يسمى بـــ (ثورة الربيـــع العربـــي) وتفاعلاتها المختلفة, وتأثير قضية النووي الإيراني والأحداث الطائفية في العراق وسوريا واليمن ودور الجماعات المتطرفة في النظام الإقليمي العربي وتداعيات تلك الأحـــداث علـــى النظـــام العالمي الجديد في مختلف مجالات النشاط الإنساني.

وبهذا فإن إشكاليات الدراسة وأسئلتها تكمن فما يلي:

ما مدى أثر التغيرات في بنية النظام الدولي على النظام الإقليمي العربي (2003-2015) ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم النظام الدولي؟

2- ما هو مفهوم النظام الإقليمي؟

3- ما هي التغيرات البنيوية التي حدثت في النظام الدولي فـــي الفتـــرة مـــن (2003-2015)م وأثرها على النظام الإقليمي العربي ؟

4- ما هي مقومات النظام الإقليمي العربي؟

5- ما هي توجهات وركائز النظام الدولي الجديد؟

6- ما مدى تأثير النظام الدولي الجديد في النظام الإقليمي العربي؟

7- ما تأثير النظام العالمي الجديد على الدولي في النظام الإقليمي العربي ككيان؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها, تقوم الدراسة على فرضيات رئيسية مفادها:

1- هناك علاقة ارتباطيه بين تغيرات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي خلال فترة الدراسة.

2- هناك أثر لانعكاسات التغيرات في بنية النظام الدولي على النظام الإقليمي العربي في الفترة من(2003-2015).

3- هناك علاقة طردية ما بين فاعلية سياسة النظام الدولي نحو النظام الإقليمي العربي ومدى توافقها مع السياسة الأمريكية.

4- هناك علاقة بين المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية كأحد أقطاب النظام الدولي وبين مستوى الاهتمام بقضايا المنطقة العربية.

5- هناك أثر لتغلغل النظام الدولي في حدود النظام الإقليمي العربي وأمنه ومنظومته وقيمه.

6- هناك أثر للجماعات المتطرفة والإرهابية التي ظهرت في النظام الإقليمي العربي على النظام الإقليمي والنظام الدولي وبنيته.

خامساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة المتغيران الرئيسيان التاليان:

1- المتغير المستقل: التغيرات التي طرأت في بنية النظام الدولي.

2- المتغير التابع: النظام الإقليمي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التغيرات في بنية النظام الدولي:

أ- التعريف الاسمي:

مفردها تغير وهو نشاط يتضمن إحداث تحولات في أحد أو بعض أو كافة العناصر التي تتكون منها المنظمة لمواجهة القوى المؤثرة فيها, فالتغير قد يأتي استجابة لمتطلبات جديدة للعمـــلاء أو نتيجة لدخول أو لخروج منافسين من السوق أو نتيجة لتطبيق فلسفة إدارية جديدة بإدارة الجودة الشاملة أو لغير ذلك من الأسباب, والتغير له أنواع: (عمر, 1995 : 15-17).

1- من حيث درجة التخطيط, وتقسم إلى:

أ- التغير العشوائي: بحيث لا يحدث تلقائياً بصفة عشوائية دون إعداد مسبق.

ب- التغير المخطط: يقع بعد إعداد دقيق ودراسة متأنية.

2- من حيث وقت التنفيذ, وينقسم إلى:

أ- التغير السريع: يتم مرة واحدة وبسرعة ويسميه البعض بالصدمة القوية للجميع, ولـــه أثـــار اجتماعية سلبية.

ب- التغير البطيء: ويتم على دفعات تلافياً لأي آثار سلبية على المتأثرين بالتغير.

3- من حيث درجة الشمولية وينقسم إلى:

أ- التغير الجزئي: ويشمل أجزاء من المنظمة أو الأنشطة أو العمليات.

ب- التغير الشمال: يشمل المنظمة ككل من كافة النواحي سواء أفرادا أم جماعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- التعريف الإجرائي:

يربط فرانك بيلي التغيير بالانجاز على اعتباره أن أي تغيير واضح في الولاءات السياسية للناخبين يؤدي إلى توقع مختلف في المشهد السياسي وهذا ما أقترن في السنوات قريبة العهد بالأجيال الجديدة التي لها قيم ليست متماثلة تماما وإنما هي مختلفة تتصل بمختلف العوامل, وتغير البنى الطبقية وظهور قضايا أخرى جديدة مثل قضايا المذكر والمؤنث وسياسة الإنجاب وفلسفة البيئة, وهناك تغيرات ذات طبيعة مركبة سياسية واقتصادية واجتماعية تتمثل بتبني القيم الغربية ولاسيما (الأمريكية), والبعد السياسي من هذه التغيرات يتبنى النموذج الليبرالي, التعددية السياسية والحزبية واعتماد آلية الانتخابات للوصول إلى السلطة, فيما يتمثل البعد الاقتصادي بتبني اقتصاد السوق الحر والابتعاد عن المركزية والتخطيط الاقتصادي الشامل, ورفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية, وعدم تدخل الدولة في الأسعار, وترك الموضوع لآلية السوق, والبعد الاجتماعي ويتمثل بإشاعة نمط الحياة الاستهلاكية الأمريكية والغربية في كل مناحي الحياة الثقافية والسلوكية (فرانك, 1999 :564).

النظام الدولي:

أ- التعريف الاسمي:

النظام الدولي مجموع الدول المنضوية في إطاره, والتي ترتبط ببعضها البعض بمجموعة من التفاعلات والعلاقات على المستويين العالمي والإقليمي(يسين, 1993: 16).

ويشير غراهام ايفانز وجيفري نوينهام في قاموس بنغومن للعلاقات الدولية أن النظام الدولي أحياناً يستخدم كمرادف (international system) وهذا يشير إلى نمط الأنشطة أو مجموعة التدابير التي يتميز بها السلوك المتبادل للدول(غراهام, نونيهام, 2004 : 365).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- التعريف الإجرائي:

يعتمد النظام الدولي المعاصر على معاهدات واتفاقيات رئيسية تم توقيعها بين عدة دول تحكمها بعض الضوابط والنظم والقوانين في علاقاتها الاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها, ومن ابرز تلك المعاهدات (معاهدة وستفاليا عام 1648م), إذ أن تلك الدول كانت تعيش في حالة فوضى, الأمر الذي جعلها تجتمع للتشاور في شؤونها وحل مشكلها, وكذلك الأخذ بفكرة التوازن الدولي القائمة على حق الدول في التدخل ضد أي دوله تحاول أن تخل بالوضع القائم (الكيالي, 1994:290).

النظام الإقليمي:

أ- التعريف الاسمي: عبارة عن دولة أو دولتين أو أكثر متجاورة, ومتفاعلة وتمتلك بعض الروابط الأمنية, واللغوية والثقافية أو الاجتماعية والتاريخية المشتركة ويزداد فيها الشعور بالهوية أحياناً بسبب أعمال ومواقف الدول الغريبة عن النظام(هدسون, 2002: 33-34).

ب- التعريف الإجرائي: يشير هذا المفهوم إلى أن النظام الإقليمي العربي هو مجموعة من الدول العربية الممتدة من موريتانيا على شواطئ المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي والتي يربط بينها عناصر هي الجغرافيا واللغة والثقافة والتاريخ والأعراف والعادات والتقاليد مع وجود تفاعلات بين أعضاءها وبينها وبين النظام الدولي(حتي, 1992: 5-8).

سادساً: حدود الدراسة:

أ- **الحدود الزمنية:** لقد روعي أن تكون الفترة الزمنية للدراسة بين الأعوام (2003 إلى 2015), ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة المرحلة الدقيقة في الدراسة, وأن المبرر من اختيار (2003)كبداية للفترة الزمنية للدراسة لأن هذا العام شهد تغييرات إقليمية ودولية عالمية على أثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في(9) نيسان(2003) وما رافقها من عملية هدم لأجهزة النظام العراقي السابق ومؤسساته ورموزه لتحل محاها بدائل, وصورة العراق الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة لبنائه وهذا يعني اختراق جديد لأمن الإقليم العربي والإعداد للاندماج في النظام الشرق الأوسطي الجديد الذي تعدله الولايات المتحدة, وما نتج عنه من بروز توجهات جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية كقطب أوحد للنظام العالمي وفاعل دولي في إعادة تشكيل المنطقة ودولها.

وأما اختيار العام (2015)كنهاية للفترة الزمنية للبحث, وذلك لأن هذا التاريخ هو الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعطيات والمعلومات التي تمكننا من انجازه وتحليله للحصول على نتائج أكثر دقة وموضوعية, ففي عام(2015)نرى استمرار الأزمة العراقية والسورية واليمنية والليبية التي نتجت عن ثورات الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية التي بدأت في تلك البلدان مع بدايات العام (2011), إضافة لاستمرار تهديد الجماعات والعصابات الإرهابية للأمن الدولي والإقليمي, علاوة على أنه في شهر تموز ايوليو (2015)تم التوقيع على اتفاقية بين الدول الكبرى في النظام الدولي وإيران فيما يعرف بالملف النووي الإيراني.

ب- الحدود المكانية:

تمثل المكونات المكانية, مكونات المجتمع الدولي من نظام عالمي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية, ونظام إقليمي يشمل البلاد العربية من موريتانيا على المحيط الأطلسي إلى عمان على الخليج العربي (الدول العربية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً : منهجية الدراسة:

لكل دراسة علمية منهجها وطريقتها في الوصول إلى النتائج التي تساعد الباحث والتثبت من صحة أو عدم صحة فرضياته, وسوف يتم في هذه الدراسة استخدام المناهج التالية:

أ- **منهج النظام الدولي:** يعتبر هذا المنهج لهذه الدراسة هو منهج النظام الدولي الذي من خلاله نحلل العلاقات الدولية للمزايا التي يقدمها, وانسجاماً مع المشكلة البحثية التي تسعى من خلاله للإجابة على تساؤلات الدراسة.

ويعرف النظام الدولي: " شبكة التفاعلات بين وحدتين أو أكثر تتسم بنوع من التكرار والحدة تميزها عن التفاعلات التي تقوم بها إحدى هذه الوحدات أو بعضها أو كلها مع وحدات أخرى في محيطه , حيث أن أهم ما يميز هذا النظام بنيته والتفاعلات بين أطرافه, والتي قد تتغير من فترة إلى أخرى , والنظرية التي تبحث في آلية هذه التفاعلات تسمى نظرية النظم " (hallid ,1995:40-50)

ومن رواد المنهج (مورتن كابلان وتشارلز مكيلان) ويرو أن الأهداف التي يتوخاها هذا المنهج في التحليل هي أهمية التوصل إلى القوانين التي تحكم عمل هذه النظم وتحدد مصادر الانتظام فيها والتوصل إلى استنتاجات تتعلق بعملية التوازن والاختلال التي تحكم النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل إلى آخر, وبيان الكيفية التي تتفاعل فيها وتؤدي إلى استمرارها , وتبنى جورج مودلسكي هذه النظرية "(السرحان, 2011 :271).

ب- **المنهج المقارن:** إن جذور هذا المنهج تعود إلى أرسطو, وأن "اميل دوركايم " هو من قام بتطويره, الذي اعتبر هذا المنهج بمثابة البديل عن التجارب التي هي مستحيلة في العلوم الاجتماعية, وقد استخدمه كثير من رواد علم السياسة وعلم الاجتماع, أمثال كارل ماركس,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وماكس فيبر, وروبرت ميشلز ولبست وينـدكس, وغيـرهم مـن علمـاء السياسـة المقارنـة المعاصرين, وحيث إن المقارنة تعني في مجملها اكتشاف أوجـه التشـابه والاتفـاق, وكـذلك الاختلاف والتباين بين الظواهر, فالمقارنة تعد مطلبا في التحليل العلمي لأي ظاهرة سياسية, بل ولمختلف الظواهر الاجتماعية, وذلك لأن المقارنة عملية ضمنية في أي محاولة لتحقق من صحة الفروض, ولأن هدف العلم وفق الكثيرين هو دراسة التباين بين الظـواهر الواقعيـة وتحديـد الظروف والشروط التي يظهر بها هذا التباين(علي, 2010 :11).

ويفيدنا المنهج المقارن في مجالات واسعة فيما يخص موضـوع البحـث, باعتبـار أن التغيرات في بنية النظام الدولي وأثرها على النظام الإقليمي العربي هو جزء مـن الدراسـات السياسية والتي تتراوح بين السلوك السياسي للنظام العالمي الـذي تمثلـه الولايـات المتحـدة الأمريكية, والسلوك الذي يعتمده النظام الإقليمي العربي, ودراسة أنمـاط الشخصـية العالميـة والإقليمية والوطنية, والاتجاهات والدوافع إلى الثقافة السياسـية, ودراسـة الطـابع القـومي, والمؤسسات السياسية في النظام العالمي والنظام الإقليمي, وكان "ماكس فيبر" مـن ابـرز مـن استخدم المنهج المقارن في دراساته, لكي يكتشف من خلال دراسة هذا المنهج عن وجود اتجـاه محدد يسود في مجتمع معين, كما استخدم "فيبر" التحليل المقارن في دراساته البيروقراطية, وفي دراساته الأخلاق والبروتستانتية وروح الرأسمالية(رشاد, 2004 :241-242).

وبناءً على ذلك فقد ظهر المنهج المقارن كميدان من ميادين البحث ودراسـة السياسـية والاجتماعية, وكعلم قائم بذاته, وأصبح موضـوعاً مـن موضـوعات الدراسـات السياسـية والاجتماعية, ويرتبط باستخدام هذا المنهج في دراسة وتفسير مختلف فروع السياسة, كما نجـد معظم الدول المختلفة وحتى بعض الدول المتفرقة قد تبنت سياسات الدول الأخرى وذلـك بعـد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة ومقارنة سياسات مختلفة بصفة نظرية أو بناءً على تجارب تطبيقية في بيئتها الأصلية(حامد,2010 :61).

ثامناً : الدراسات السابقة:

1- دراسة نظمي أبو لبدة (2001), بعنوان (" التغييرات في النظام الدولي و أثرهما عن الأمن القومي العربي).

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن التغييرات في النظام الدولي في الفترة من (1985-1995), و أثار انهيار القطب الثاني في العالم وهو الاتحاد السوفيتي و أثر ذلك عن النظام العالمي, والنظام الإقليمي العربي, وكذلك تبين هذه الدراسة التحولات في أوروبا الشرقية و أثر تلك التحولات عن الأمن القومي العربي, فضلاً عن التغير في هيكل النظام الدولي والأمن القومي العربي.

وقد أوصت الدراسة بالعمل عن مزيد من البحث والدراسة في هذا الموضوع نظراً لأهميته.

2- دراسة احمد الخلايلة (2001), بعنوان " العرب والنظام العالمي الجديدة (الواقع والتوقعات)"

تناولت وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل مظاهر النظام العالمي الجديد, من الناحية السياسية و الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية ونجاحه سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عن مقاليد الحكم في العالم وتربعها على عرش العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد انهيار النظام الشيوعي والمعسكر الشرقي و انهيار أيديولوجيته, وبينت الدراسة أبرز الإشكاليات في النظام العالمي الجديد من خلا نظرته إلى مفهوم السيادة والدولة القومية, وسعيه لإزالة الحواجز الاقتصادية أمام انتقال السلع والخدمات والأموال في كافة أرجاء العالم.

كما حللت الدراسة الوضع العربي الراهن, والذي يتمثل في غياب التضامن وفقدان الكثير من عناصر قوة الأمة, من حيث استباحة الموارد والشعوب والبلاد.

3- دراسة محمد سعدي (2006) بعنوان " مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام ".

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مكانة العالم العربي, وعلاقاته الدولية أي العلاقات ما بين النظام الإقليمي العربي بدولة عربية والنظام الدولي, وتعتبر هذه الدراسة إحدى الردود عن دراسة فرنسيس فوكوياما لنهاية التاريخ وصدام الحضارات, من خلال التعرف لمفهوم العولمة, وحالة الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر(2001)، وحوار الثقافات والحضارات، وثقافة السلام بين الأمم، وتفعيل حوار الحضارات بدلاً من صدامها، للوصول إلى ثقافة سلام عالمية.

4- دراسة إبراهيم المدو علي التشادي (2010)بعنوان : " التغيرات على النظام الدولي وانعكاساتها على النظام السياسي التشادي (1990-2007)" .

هدفت هذه الدراسة تبيين التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على النظام السياسي التشادي ، وحددت الفترة الزمنية للدراسة من (1990-2007)، وهي الفترة التي شهدت تغيرات جذرية متعددة، في نمط العلاقات الدولية السائدة، وهي الفترة نفسها التي شهد فيها النظام السياسي التشادي تحولات هامة على كافة الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتم اعتماد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التغيرات التي طرأت على النظام الدولي كمتغير مستقل، وانعكاسات تغيرات النظام الدولي على النظام السياسي التشادي كمتغير تابع،حيث تأثر المتغير الثاني بالمتغير الأول بمعنى أن التغيرات التي طرأت على النظام الدولي أثرت بعمق على بنية النظام السياسي التشادي، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها: أن هناك تغيرات فعلية طرأت في بنية النظام الدولي خلال فترة الدراسة على كافة الصعد.

5- حجاج , خليل إبراهيم وآخرون (2013), اثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة.

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي، وبيان تداعياتها وانعكاساتها عليه، ومن هنا أتت مشكلة الدراسة البحثية وأسئلتها التي تسعى للإجابة عليها، للوصول إلى نتائج أقرب للدقة والموضوعية، ولذلك استخدم الباحث في هذه الدراسة منهج النظام الدولي في إطار نظرية النظم نظرا للمزايا التي يقدمها من خلال مقوماته وركائزه، وتناول الباحثون قضيتين أساسيتين وهما: قضية التغيرات التي طرأت على البيئة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة والتي أدت إلى حدوث تغير في شكل وتوزيع القوة والأسس التي تحكم العلاقات الدولية، وفي القضية الثانية تناول الباحث انعكاس وتداعيات ذلك على مصادر تهديد الأمن القومي العربي، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها: أن هذه المتغيرات الدولية أدت إلى تغيير الإدراك لمفهوم الأمن القومي لدى النخب الحاكمة والشعوب العربية، وتراجع إمكانات النظام العربي في النسق الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- دراسة ابراهيم علوش (2011)، بعنوان: "التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي ".

هدفت هذه الدراسة إلي بيان اثر الثورات الشعبية في العالم العربي بعد (2011)، من خلال دراسة دور القوى السياسية المحلية في التوازن، وكذلك دور النظام الدولي، ودوافع ومحددات التوازن ، وكذلك عملت هذه الدراسة على بيان دور النظام الإقليمي الغربي في التوازن، ومستقبل العلاقة بين الأنظمة العربية وشعوبها، وعلاقة النظام الإقليمي العربي مع إسرائيل، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النظام الدولي كان له اثر واضح في إطالة أمد الثورات العربية حتى عام (2015)، وذلك لتحقيق مصالحه القومية والإستراتيجية.

7- دراسة عدنان هياجنة (2014) بعنوان : "التنافس على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط في ظل الربيع العربي 2011-2014 ".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحولات السياسية التي نتجت عن الربيع العربي في الوطن العربي على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، ورغم صعوبة الخوض في هذا الموضوع، نظراً لأن التطورات مازالت تحدث وتتفاعل مع الداخل ومع الإقليم والنظام الدولي، علاوةً على المخاضات الجديدة وردود الأفعال المتسارعة والانتكاسات المتوالية، إلا أنه وبصرف النظر عما سيحدث، فإن الشرق الأوسط لا يتوقع له أن يكون استراتيجياً كما كان في السابق على الأقل من منظور توزيع القوة الإقليمية التي تشكل هيكل النظام الإقليمي وشكله ونوعه، فمتغير الثورات الشعبية لابد أن يؤدي دوراً مهماً في تغيير هيكلية النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات الدول التي حدثت وتحدث فيها الثورات ، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير في سياساتها الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصلت هذه الدراسة إلى أن استمرار السلوك العربي في تحطيم وتحجيم أي قوة عربية صاعدة وتحطيمها سيخلق واقعاً يندم عليه النظام العربي الرسمي، وسيبقى الإقليم العربي في تنافس مع إيران وإسرائيل وتركيا، وسيكون دور النظام الإقليمي العربي هو محاولة إفساد أي دور لهذه القوى، لكنه لن يشارك في وضع قواعد النظام الإقليمي على غرار النظام الدولي الذي وضعت قواعده الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

بنية النظام الدولي

إن التغيرات التي حدثت في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة عام (1989)وبداية العام (1990)كانت أكثر تأثيراً على بنية النظام الدولي وهيكليته وبطبيعة الحال أثرت تلك التغيرات على الدول النامية الصغيرة، حيث كان النظام الدولي يقوم على توازن القوى ثنائية القطبية، وقد شهد كثيراً من التطورات كتراجع الأيديولوجيات ونمو وانتشار القيم السياسية والاقتصادية والليبرالية وتسارع الثورة العلمية، ورغم كل ذلك ظهرت اجتهادات تتوالى لتحديد الاتجاهات في فهم النظام الدولي ومستقبله، وقد وصلت الاختلافات بين الباحثين إلى حد لم يشهد من قبل عن مسمى النظام الدولي البديل للنظام السابق، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سبقت الجميع وأعلنت في 9\آذار، مارس (1991) ما أسمته النظام العالمي الجديد(الحوثي، 2015 :13).

هناك العديد من المتغيرات التي طرأت على بنية النظام الدولي أثرت بعمق على الوضع في العالم الثالث عموماً، حيث شهدت فترة الحرب الباردة(1945- 1990)حالة من الشد والاختلاف بين المعسكر الشرقي والغربي، عند مقارنة الفترة التي تتناول الأحداث في النظام الدولي الذي يتسم بثنائية القطبية، والفترة التي تزامنت مع النظام العالمي الجديد، نجد أن هناك تصدع كبير وهائل أدى إلى ما يشابه حدوث انقلاب في العلاقات بين أطرافه المتعددة، وعلى وجه الخصوص بين دول المنظومة الشرقية سابقاً والمنظومة الغربية(الرشدان, 1993 :97).

تؤثر بنية النظام على السياسة الخارجية للدول، فحدوث أي تغير في السياسة الخارجية للدول، ومن هذا المنطلق فإن سياسات الدول تختلف وخصوصا في الفترات من (1945-1991) حيث اتسمت هذه الفترة بفترة الحرب الباردة بسبب ثنائية القطبية بين الاتحاد السوفيتي السابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكتلته الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية وكتلتها الغربية، وبالتالي فإن بنية النظـــام الـــدولي وملامح هذه الفترة أثرت بشكل مباشر على السياسة الخارجية لدول منطقة الشرق الأوسط مـــن حيث علاقات الدول مع النظام الدولي.

وفي هذا الفصل سنتناول المبحثين التاليين وهما:

المبحث الأول: أسس وركائز النظام الدولي.

المبحث الثاني: التغيرات في بنية النظام الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: أسس وركائز النظام الدولي.

مصطلح النظام العالمي الجديد قد شاع استخدامه منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام(1991)، وذلك بعد صيحة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش (الأب) عندما قال: "نحن نقف على أعتاب نظام دولي جديد"، إلا أنه يمكن رصد بوادر التحول على الساحة الدولية منذ عام (1986)، فقد شهد عام (1986)، بدء حرب اقتصادية غربية على الدول المنتجة للنفط بهدف خفض أسعاره بشكل كبير، كما شهد توجه الولايات المتحدة في التدخل المباشر في النزاعات (خفيفة الحدة) مع بدء فترة ولاية الرئيس السابق (فترة الولاية الثانية)، وفي السنة ذاتها بدأت التغييرات التي أحدثها الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل غورباتشوف في مراكز صناعة القرار في موسكو تنعكس أثارها في الساحة الدولية على شكل مزيد من الانفتاح على سياسات واقتصاديات الغرب(قنان،1994 :75).

ويعود الفضل في تدشين النظام الدولي الجديد ويعزى ذلك إلى مجريات ونتائج حرب الخليج الثانية(1990-1991)، والتي كرست الدور القيادي المنفرد للولايات المتحدة على الساحة الدولية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، ولقد كان الهدف الأمريكي واضحاً وراء التدخل المباشر في الخليج، وهو ضمان استمرار تدفق البترول الرخيص إليها، والسيطرة على منابع هذه المادة الإستراتيجية لإصلاح الخلل في التوازن الاقتصادي بين الولايات المتحدة من جهة، وبين أوروبا واليابان من جهة أخرى، والذي بدأ يميل بشكل واضح لحساب الأخيرتين وهنا لابد من السيطرة على مصدر الطاقة الرئيس في العالم بهدف رهن اقتصاديات الدول الأخرى للإدارة الأمريكية(أبراش، 1994: 5-6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولمعرفة طبيعة النظام الدولي الجديد من حيث الأسس والركائز والتحولات والتوجهات، سنتناول هذا الموضوع ضمن مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: أسس وركائز النظام الدولي الجديد.

المطلب الثاني: توجهات وتحولات النظام الدولي الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: أسس وركائز النظام الدولي الجديد:

للوصول إلى طبيعة وأسس وركائز النظام الدولي الجديد ذو القطب الواحد كان لزاماً علينا معرفة أبرز مظاهر التغيرات والتحولات التي طرأت على السياسات والمواقف السوفيتية الخارجية في أعقاب تولي الرئيس ميخائيل غورباتشوف مقاليد السلطة في الاتحاد السوفيتي عام (1988-1991)، إذ دخلت العلاقات الأمريكية – السوفيتية مرحلة جديدة راحت توصف بأنها مرحلة وفاق جديدة، أو أنها نهاية للحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والليبرالي، غير أن هذه التحولات لم تقف أبعادها أو تشهد أثارها عند تلك التغيرات الايجابية في مجال العلاقات بين الشرق والغرب فحسب، بل راحت ترتب أثار فاقت كل التطورات والتوقعات، مخلفة وراءها تغيرات بعيدة الأثر وعميقة التأثير في بنية النسق العالمي ككل، وعلى نمط التفاعلات السياسية الدولية التي تجري في إطاره.

وللوقوف على معرفة طبيعة وماهية النظام الدولي لابد من مناقشة المحاور التالية:

أولاً– مفهوم النظام الدول.

ثانياً– أسس وعناصر النظام الدولي.

ثالثاً– ركائز (مقومات) النظام الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً– مفهوم النظام الدولي:

أ– النظام: هو حالة (State of Affairs) من التوافق والانضباط تتسم بخلوها من الفوضى أو الاضطراب، وذلك بعامل الالتزام بالقانون واحترام السلطة (Webesters ,1990:830).

وبعبارة أخرى يمكن القول، بأن النظام هو "حالة" أو وضع بالتوافق والانسجام (Harmony) أو بالترتيب النظامي (Methodical Arrangement)، بعامل وجود سلطة مستقرة وبعامل الالتزام ومراعاة القانون، ومن ثم تسير الأمور سيرا هادئاُ غير مضطرب وبصورة متعارف عليها، أو وفقاُ لإجراءات وأعراف مستقرة ،أي وفقاً لسلوك نمطي موصوف (loxiconwebesters .1986:666).

والنظام هو مجموعة من القواعد (Rules) أو الضوابط (Regulations) أو التوجهات (Directions) أو الأوامر (Commands)، أو التكليفات (Commissions)، وتتسم هذه القواعد عادة بأنها آمرة وملزمة، تبعا لكونها صادرة عن سلطة عليا، ومن ثم فهي قواعد سلطوية (Authoritative)(Webesters, 1986:666).

أما فيما يتعلق بالمفهوم الاصطلاحي لمفهوم النظام في الدراسات الاجتماعية بوجه عام، وفي الدراسات السياسية بوجه خاص، فيمكن القول – بصفة – عامة أن مفهوم النظام يشير إلى المدلولين اللغويين السابقين، حيث تستخدم عبارة (Political Order)، للإشارة إلى حالة (الضبط السياسي)، وتعني تحقيق حالة من الهدوء والانضباط داخل المجتمع، أو ما يسمى بالسلم الاجتماعي، وكذلك تحقيق امن المجتمع في مواجهة أي تهديدات قد تأتيه من خارج الحدود، كذلك فقد تشير عبارة (Social Order) إلى النظام الاجتماعي، في معنى مجموعة القيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقواعد أو الضوابط أو المعايير النمطية، فضلاً عن المؤسسات التي تحكم الأفراد والجماعات في إطار مجتمع معين(Burdeau, 1959:69).

ومن خلال المفهومين السابقين نستطيع القول أن مفهوم النظم (Order) سواءً من خلال مدلوله الأول (حالة)، أو من خلال مدلوله الثاني مجموعة من القواعد التنظيمية يشير إلى "المكتوبة. يكون" وليس إلى "ما هو كائن بالفعل"، وفي الوقت ذاته يعبر النظام الاجتماعي عن مجموعة من القواعد النمطية التي يتم الوصول إلى المجتمع الأمثل من خلال الالتزام بها، في ضوء القيم والمبادئ العليا التي يعتنقها واضعو هذا النظام.

وهناك من يعرف النظام الدولي بأنه "نموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقاً لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة(Dolman, 1981:9).

ويعرفه نورمان بالفورد (Norman Padel Ford) وجورج لنكولن (George Lincoln) النظام بأنه: "عبارة عن ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين(Norman, Lincoln, 19).

ويرى البعض أن النظام الدولي هو ليس فقط مجموعة من الترتيبات أو الفعاليات وإنما هو عبارة جانب من التقاليد والتي يمكن الحفاظ عليها وتبنيها أو زوالها، أنه يستطيع أن يمد كل دوله في العصر الحالي ببناء وعظمة من أجل الحفاظ عليها وإصلاحها، والنظام الدولي هو أيضاً عبارة عن أفكار مركبة ومتغيرة وتدابير عسكرية تضم وتتزود بالقوة من عناصر الانتظام والتي هي في الأغلب شخص العلاقات بين الدول(Lyon, 1973:53).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما النظام الدولي الجديد: فهو ذاك النظام الذي أعلنه الرئيس جورج بوش (الأب) في أعقاب حرب الخليج الثانية عام (1991)، ومثل ذلك نهاية نظام القطبية، والحرب الباردة، وبداية عهد جديد تشرف عليه وتقوده الولايات المتحدة الأمريكية في إطار نظام القطبية الواحدة (عمر، 1995: 30).

ثانياً: أسس وعناصر النظام الدولي:

تتجلى أسس النظام الدولي الجديد حسب قرارات مؤتمر قمة أعضاء الأمن في(31 كانون الثاني / يناير 1992) فيما يلي (عادل، 2009 :1-2).

1- اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان ونزاهة الانتخابات أساساً للعلاقات بين الدول.

2- تقوية دور مجلس الأمن وصلاحيات الأمين العام للأمم المتحدة من اجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين.

3- احتواء النزاعات الدولية بالطرق السلمية والدبلوماسية من خلال تحركات الأمين العام أو عن طريق التي يكلفها بذلك.

4- تنسيق الجهود والقرارات لردع الدول الخارجة عن توجهات والتزامات المجتمع الدولي.

ويقوم النظام الدولي على أسس منها:

1- الأساس الأيديولوجي (القيمي) أو الأخلاقي لكي يتمتع بصفة القبول لدى المخاطبين بأحكامه، على النحو الذي يهيئ نظاماً شرعياً (Legitimate)، وذلك تبعاً لكونه متمتعاً بعنصر الرضا من جانب المخاطبين بأحكامه(Keohane ,1989 :56).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الشرعية الدولية: وتشير الشرعية الدولية (International legitimacy) إلى اتفاق جماعة الدول على مجموعة من المبادئ والقيم والترتيبات التي يتعين أن تحكم سلوك الدول في المجال الدولي في علاقتها المتبادلة، فضلاً عن الأهداف التي تعتبر مقبولة، وكذلك الوسائل المسموح بها في إطار السياسات الخارجية للدول(Hoffman, 1978:37-38).

3- العدالة والمساواة في تطبيق قواعد النظام الدولي: إن فكرة النظام الدولي من حيث أنها فكرة نمطية مثالية ذات طبيعة قانونية وتفترض أصلا المساواة في الخضوع لأحكام هذه القواعد التنظيمية من جانب المخاطبين بأحكامها، فليست ثمة مدلول دقيق لهذا المفهوم، حيث تتعدد المعايير، أو تتباين أساليب تطبيقها من حالة إلى أخرى، ويرى الأستاذ الفرنسي مارسيل ميرل (Marcel Merle) أن مدرك النظام ينطوي على بعدين ثابتين ومتلازمين: الأول: هو الانطواء تحت لواء قاعدة مشتركة، والثاني هو وجود سلطة تقوم بتطبيق هذه القاعدة، فإذا لم يكن هناك قانون أو قاعدة متفق عليها تصبح التحكمية هي السمة البارزة للسلطة، وفي غياب السلطة أو القوة القادرة على تطبيق القانون تسود الفوضى(ميرل، 1992: 32).

ثالثاً: ركائز النظام الدولي:

يقوم النظام الدولي على عدة ركائز أساسية وهي على النحو التالي:

1- القوة العسكرية الأمريكية: شهدت السنوات التي تلت العام (1991) توجهاً أمريكياً حثيثاً نحو عقد معاهدات عسكرية ثنائية مع العديد من الدول كمجلس التعاون الخليجي، وإسرائيل، وبعض دول جنوب شرق أسيا، وكوريا الجنوبية، ويمكن تفسير استمرار النهج العسكري الأمريكي رغم كل التطورات العالمية باستذكار حقيقة مؤداها " أن الولايات المتحدة تعيش على الاقتصاد الحربي منذ عام (1941) فإذا ما انهار هذا الاقتصاد ستغرق البلاد في أزمة خطيرة لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن تجاوزها إلا إذا أعيد تركيبة النظام الاجتماعي الأمريكي برمته"، وبعد انهيار النظام الشيوعي وجهت أمريكا أنظار العالم إلى أعداء آخرين وأقطاراً أخرى تكمن في العراق، ليبيا، السودان، إيران، سوريا، كوريا الشمالية، الأصولية الإسلامية، تلك الدول التي حلت محل الخطر الشيوعي، وأن على الغرب أن يبقى في حالة تعبئة دائمة للتصدي له(أبراش، 1994 :82).

2- الشرعية الدولية: عمل النهج الأمريكي في الحرب الباردة على تهميش دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية وحقق قفزات هامة بعد نجاحه في الهيمنة المطلقة على مجلس الأمن وقراراته، الأمر الذي تحولت معه الأمم المتحدة إلى مجرد أداة في خدمة المصالح الأمريكية مهمتها إضفاء الشرعية الدولية على مواقفها وممارستها حيال القضايا المختلفة وقد عملت الولايات المتحدة على تعزيز وضعها كمحور استقطاب ونقطة جذب أو طرد وحيدة في العالم، وغدت تستغل الأمم المتحدة شعاراً أو غطاء لتدخلها في شؤون العالم الثالث، بحجة تكريس النظام الدولي والقضاء على الإرهاب، وإطفاء بؤر التوتر في العالم ونصرة حقوق الإنسان (الحمد،1991 :32-33).

3- تعبئة رأس المال: استخدمت الدول الكبرى، والولايات المتحدة الأمريكية رأس المال بلا هوادة في حرب اقتصادية يشنها الشمال على مجتمعات الجنوب بهدف العودة بها إلى الحالة التي كانت عليها أثناء عهود الاستعمار، وتعد مشكلة المديونية المشكلة الأكثر خطراً على بلدان العالم الثالث، ولعل تجربة بعض الدول كمصر وتونس والمغرب خلال القرن التاسع عشر أثبتت فاعلية المديونية كسلاح وذريعة للتدخل الاستعماري في الشؤون الداخلية لهذه الدول تمهيداً لاحتلالها، ويختفي الوجه الحقيقي للمديونية خلف شعار براق هو المساعدات التي تقدمها الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعية لبلدان العالم الثالث، والتي تهدف في حقيقتها إلى إحكام روابط تبعية الأخيرة لها أكثر من مساعدتها للخروج من دائرة التخلف؛ حيث سرعان ما تتراكم الديون، وتبدأ خدماتها (فوائدها) في الاقتطاع من صادرات البلد المدين ومن مداخيله من العملة الصعبة، فتصبح خطراً على البلد المقترض الذي يضطر لوقف مشاريعه التنموية، مما يؤثر سلباً على الاستقرار والسلم الاجتماعي فيه، وهكذا أصبحت المديونية أداة قوية تستخدمها الدول الكبرى لإحداث تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية وحضارية وهيكلية في بنية هذه المجتمعات كما يتناسب ومصالحها وتوجهاتها الإستراتيجية(قنان، 1994 :82-85).

ومع ذكرنا ركائز النظام الدولي فلا بد من ذكر خصائص النظام الدولي الجديد؛ إذ أن النظام الدولي يتصف بالخصائص التالية:

أولاً- الشمولية: أن سمات وملامح النظام الدولي أخذت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية وتمثلت في المشاركة المتكافئة لكل الدول في شبكة مكثفة من المنظمات الدائمة والعالمية أولاً وازدياد وكثافة المعاملات الاقتصادية ثانياً وظهور الاتصالات السريعة في ميدان الإعلام ثالثاً وظهور الأسلحة النووية وما جاءت به من نتائج على صعيد العلاقات الدولية رابعاً(ميرل,(د.ت):462).

نجم عن الثورة المستمرة في عالم الاتصالات والمواصلات توسيع شبكة الاعتماد المتبادل وتكثيفها وازدياد وسائل التفاعل وتنوعها بين الدول ونتج عن ذلك غياب أولويات ثابتة فيما يتعلق بأهداف الدولة نتيجة عدم القدرة على إحداث تمييز واضح بين السياسة العليا والسياسة الدنيا ووجود وسائل تأثير كبيرة غير المسلحة ومحدودية دور هذه الأخيرة، وانعكس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك على السياسة الخارجية في ميدان صنع القرار مثلما كان نتيجة لانهيار واختراق المجتمع الوطني للدولة لاحقا(حتي، 1987: 11).

ثانياً- عدم التجانس: والمقصود بعدم التجانس الذي يقوم على مجموعة من الدول التي تنتمي في نظمها الداخلية إلى قيم وأيديولوجيات متباينة متصادمة ذات أثر بالغ في تقدير سياستها الخارجية وحالة التجانس تأثر بسبب الاختلافات الموجودة في السياسات الداخلية للدول وأيديولوجياتهم وأدت التدرجية في مرتبة القوة إلى إيجاد تعارض بين الدول الكبرى والدول الصغرى، بين الأقوياء والضعفاء بين دول ضعيفة اقتصادياً تعتمد اعتماداً كليا على غيرها ودول قوية اقتصادية، ودول ذات جيوش ضخمة، ودول ذات جيوش صغيرة، ونعني بالدول القوية هي تلك الدول التي لها قدرات هجومية قادرة على تغطية أي نقطة في العالم ولها قوة سياسية تسمح لها بالتدخل في كل القضايا الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، وبدون شك ساهمت الفجوة في مجال توزيع الثروة القومية في إيجاد حالة من عدم التجانس في النظام الدولي كما ساهم استبعاد المنظمات الدولية من ممارسة دورها الفعال في زيادة التوتر الدولي، علاوة على أن الصراعات الأيديولوجية والأثنية ساهمت ولازالت تساهم في إحداث عدم التجانس في السياسة الدولية(ميرل، (د,ت):466).

ثالثاً- التفاعل بين الوحدات ورفض العزلة: أسهمت المواصلات ولاسيما المواصلات الجوية في زيادة حركة التفاعلات والاتصالات بين مختلف وحدات المجتمع الدولي، وتمكنت الشعوب بفضل ذلك من تحقيق فوائد كبيرة جداً؛ إذ أن هذه التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة، لاسيما التطورات التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين مكنت الشعوب ليس فقط في نقل سلعهم وإنما في نقل أفكارهم وتجاربهم، وفي خضم ذلك لم تعد الدول تعيش في عزلة لأن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العزلة لم تعد من سمات العصر الحديث، وفي عصر العولمة حيث تجتاز حركة التفاعلات شدة بين الدول التي لم يعد بإمكانها الانكفاء على النفس حيث يعمل الانترنت على التقارب ليس بين الدول وإنما بين الشعوب وأصبحت المعرفة أكبر عامل يساهم في تنشيط التفاعل بين الدول(Hoffman, 1978 :38-40).

رابعاً- انعدام السلطة الدولية: إن السلطة في الساحة الدولية هي سلطة غير مركزية وغير مشروطة وغالباً ما تتميز بالعنف، ومن هنا فإن غياب السلطة وقواعد السلوك يعبر عن وجود مجتمع منظم تنظيم ضيق يسوده الفوضوية أحياناً، وبتعدد وتوزع مصادر السلطة على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطتها، كما يمكن القول أن النظام الدولي قد عرف فاعلاً جديداً كعنصر من عناصر المجتمع الدولي يتمثل في عولمة الإرهاب، وهو فاعل ليس قطرياً ولا إقليمياً ولا يمر عبر مؤسسات الدول وله مقومات الذاتية واستقلاليته، بالإضافة إلى تزايد دور منظمات ولجان حقوق الإنسان والدفاع عن البيئة(خيري، 2010 :1-2).

وهناك سمات أخرى للنظام الدولي الجديد على النحو التالي:

1- تعدد الدول: أي عدد الدول الداخلة فيه، فبعد أن كانت الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة (51) دولة من بينها مصر أصبح الآن عدد الدول الأعضاء (203) دولة تشمل جميع القارات، ومن ثم سقط مفهوم الإجماع حول الأولويات الدولية، ويطلق البعض على هذه المرحلة مرحلة الاستقطاب (Polarization)، حيث أن المعطيات التي فرضها الواقع الدولي من تصاعد قوى ذات ثقل اقتصادي وسياسي متنام أصبحت محددات لا يمكن لأمريكا غض الطرف عنها، وفي سبيل بحث الولايات المتحدة عن مصالحها ربما تجد من الأفضل أن تتلاقى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصالحها مع مصالح هذه القوى المتنامية لتعيد تشكيل النظام أحادي القطبية إلى نظـــام متعـــدد الأقطاب، غير أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى تأسيس نظام جديد لنظام متعدد الأقطاب بقـــدر ما تسعى إلى احتواء هذه القوى الصاعدة، وخاصة العملاقين الصيني والهندي(دريزنر، 2006 :3-1).

2- اضمحلال دور القانون الدولي وازدواجية المعـــايير: اختراقات في حقوق الإنسان، فحصار العراق على مدى سبع سنوات سبب أضراراً واسعة في أوساط الشعب العراقي، مـــن وفيـــات أطفال العراق والتهديد البيولوجي لحياة الملايين من المدنيين رغم احتجاجات الصليب الأحمـــر الدولي ومنظمة الصحة العالمية على الإبادة الجماعية المنافية للقانون الدولي(خيري، 2010 :2).

3- استمرار عدم التوازن في القوى: مجلس الأمن الدولي مازال يعكس موازين القـــوى منـــذ مؤتمر يالطا عقب الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب الباردة، وما زالت الدول تستخدم حـــق الفيتو إلا انه برز النفوذ الأمريكي في قرارات مجلس الأمن، انعكاساً لموازين القوى الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، فالقرارات المتعلقة بالغزو العراقي للكويت جاءت من دون اعتـــراض دولة من الدول الدائمة العضوية خاصة بعد غياب الفيتو السوفيتي(خيري، 2010: 2-3).

ويمكن تلخيص المبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد في المبادرة التي قام بهـــا الرئيس غورباتشوف عقب وصوله إلى السلطة بأنها تقوم على الأفكار التالية:(الزين، 2014: 1-2).

1) الاعتماد المتبادل صار هو القانون الأساس للعلاقات الدولية.

2) لم يعد التناقض بين الرأسمالية – والاشتراكية هو التناقض الرئيس في النظام الدولي بل حل محله التناقض الأهم وهو التناقض بين دول الشمال الصناعية المتقدمة ودول الجنوب المتخلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) صارت العلاقات الدولية محكومة بمبدأ توازن المصالح وليس توازن القوى.

4)بروز نظام إعلامي جديد من شأنه إحداث ثورة إدراكية ونفسية لدى أفراد المجتمع.

5) تغير مفهوم القوة وظهور المنظمات الإقليمية: في السابق كانت هناك القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدولة لكن تحولات العصر وتطوراته قد جعلت الأداة الاقتصادية المقياس الفعلي لقوة الدولة، وترتب على هذا الأمر ما يلي:(خيري، 2010: 3).

أ- أصبحت هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة، ومع ذلك فإن أمنها مهدد بسبب عوامل كثيرة منها اقتصادية ومنها عسكرية ومنها إستراتيجية مثل روسيا.

ب- أصبحت هناك دول لا تمتلك قدرات عسكرية جبارة ومثالها اليابان، ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد.

ج- تغيرت طبيعة التحالفات من تحالفات عسكرية إلى ذات طبيعة اقتصادية ومثالها، الاتحاد الأوروبي، آسيان، وأبيك.

6) الميل نحو التكتلات الدولية الكبيرة بدأت ملامحها من المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي الذي يشكل قوة سياسية واقتصادية كبرى في العالم.

وهناك خصائص أخرى للنظام الدولي الجديد يمكن إجمالها على النحو التالي:(خيري, 2010: 3).

1) الثورة التكنولوجية والمتمثلة بالعولمة والمعلوماتية والاتصالات وتطور التكنولوجيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) تصاعد التوترات والصراعات: الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تقسم العالم إلـــى منـــاطق إقليمية حتى تسهل قيادتها والسيطرة عليها ويسهل عليها ضبط الأوضاع كما في منطقة الشـــرق الأوسط وخاصة بعد ما يسمى بثورة الربيع العربي.

ومن خلال استعراض أهم سمات وخصائص النظام الدولي الجديد تبين لنا إننـــا علـــى أعقـــاب مرحلة هيمنه فيها للولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على إذكاء الصراعات في العالم لتطبيق المبدأ الاستعماري القائل فرق تسد (divide and rule) وعدم إفساح المجال للقـــوى الدوليـــة الصاعدة كالهند والصين واليابان وروسيا لمحاولة إيجاد مكان لها في العالم حتى تبقى الولايات المتحدة تستأثر بالهيمنة والسيطرة على الأوضاع في العالم، وقد تشهد المرحلة القادمة، نوعا من القطبية المتعددة، ولكن من نوع مختلف، حيث بدأ شكل النظام الدولي يتغير بعـــد عـــام(2011) ويتجه إلى نوع من ثنائية أو تعدد الأقطاب ولكن ذلك قد يحتاج إلى وقت متوسط، حيث يـــذهب البعض إلى القول انه كما كانت العراق (عاصفة الصحراء) المفصل الذي شكل نظام عالمي جيد فإن سوريا قد تكون المفصل الحيوي لتشكيل نظام دولي جديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: توجهات وتحولات النظام الدولي الجديد.

يعتبر النظام الدولي واحداً من المحددات الرئيسية المؤثرة على العلاقات بين القوى الكبرى والدول الصغرى، فحرية الحركة التي تتمتع بها الدول الصغرى تتوقف على هيكل النظام الدولي، أو طبيعة العلاقات السائدة على قمته، ويمتد هذا التأثير إلى العلاقة بين القوى والأطراف السياسية داخل تلك الدول، فهيكل توزيع القوة داخل النظام الدولي، ومنظومة القيم التي يتبناها، وسياسة منظماته السياسية الفاعلة في قيادته وتوجهاتها السياسية نحو الدول محدودة القوة(مقلد، 2007 :33-34).

تعاظم الدور الذي تقوم به العوامل الخارجية بفعل التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم في الحقبة الأخيرة، لاسيما مع بداية عقد الستينيات من القرن الماضي، حيث تبدل وتغير شكل النظام الدولي من نظام يقوم على الثنائية القطبية إلى نظام أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، واستتبع ذلك تغيير في المواضيع والقضايا محل اهتمام النظام الدولي الجديد، وفي إطاره حلت الصراعات القائمة على أساس ديني وحضاري بين بعض الجماعات الإسلامية من جهة والولايات المتحدة والدول الأوروبية من جهة أخرى، حلت محل الصراع الأيديولوجي أثناء الحرب الباردة وتوجهت الدول الغربية بعد أحداث أيلول\سبتمبر إلى تغيير واقع العالم الإسلامي في النواحي الفكرية والثقافية والسياسية من خلال العديد من الوسائل والأدوات السلمية والعسكرية(مقلد، :35,40).

نتناول في هذا المطلب المحاور التالية:

أولاً: روافد النظام الدولي الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التحولات التي طرأت على النظام الدولي الجديد.

أولاً: روافد النظام الدولي الجديد:

هناك عدد من الروافد التي تسند وتشد مسيرة النظام الدولي الجديد والتي أثرت في التحولات والتوجهات التي طرأت عليه وخاصة بعد أحداث أيلول سبتمبر (2001) ويأتي في مقدمتها الخطاب الأيدلوجي الذي يتبناه والتعبئة الإعلامية على المستوى الدولي، لنشر طروحاته وتوجهاته وترسيخها في أذهان الناس على أنها حقائق مطلقة لا تقبل النقاش وتوظيف مراكز البحث العلمي خصوصاً في العلوم الاجتماعية لخدمة أهدافه.

أ- **الخطاب الأيدلوجي:** يركز الخطاب الأيدلوجي على محاور رئيسية ثلاث:

1) الديمقراطية.

2) حقوق الإنسان.

3) اقتصاد السوق.

ومما يلفت الانتباه هو غياب الرؤية الاجتماعية في هذا الخطاب، وليس ذلك ناجماً عن غفلة أو نسيان، وإنما ما يعكس الواقع حقيقة هو كونه لن يستطيع أن يعد البشرية بأي شيء، عدا كونه يلتزم بخلق الظروف والمحيط العام الذي يكون فيه الحق للأقوى والبقاء للأصلح، فالديمقراطية من منظور النظام الدولي الجديد هي مفهوم مجرد مطلق صالح لكل زمان ومكان وليست عقيدة اجتماعية لها قواعدها ومرتكزاتها وآلياتها الداخلية التي تحركها وتقود مسيرتها، فالتعددية الكلية هي مقياس الديمقراطية في هذا المنظور وليست التعددية الموضوعية التي تعكس بالفعل التوجهات العميقة داخل بنية النظام الدولي الجديد(قنان، 1994 :86).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك خطر تزيف الديمقراطية عندما تتحول إلى أداة بين دول المركز الرأسمالية العالمية، ويخشى أن يكون النظام الدولي الجديد يدفع بلدان العالم الثالث نحو هذا الخيار الأخير على أن التخوف من هذا الاحتمال يجب أن لا يدفع إلى قبول التعايش والاستسلام للأنظمة المعادية للديمقراطية ، وإنما يستدعي التأمل في كيفية تأصيل الديمقراطية التي هي ضرورة حضارية (الجابري، 1992 :4-16).

إن الدعوة لاحترام حقوق الإنسان تمثل عنصراً هاماً في الخطاب الأيديولوجي في النظام الدولي الجديد، ومن المفيد تذكير بأن الدعوة إلى احترام وحماية هذه القيم الإنسانية ليست من مبتكراته ، إنما هي جزء من مكاسب التوجهات الإنسانية المعاصرة، التي بفضلها كرست في مواثيق ذات أهمية ، وفي دساتير الدول كما أنشئت منظمات وهيئات عبر العالم لحمايتها والدفاع عنها، وتستخدم الولايات المتحدة، هذه القيمة الإنسانية كسلاح سياسي ضد الرافضين للهيمنة عليهم وما حدث في البوسنة والهرسك عام(1992) على مرأى ومسمع من حماة هذا النظام دليلا على ذلك (هويدي، 1992: 4,27).

بعد أحداث أيلول/سبتمبر(2001) كان للولايات المتحدة دور كبير في استثارة القوة الأمريكية واستنفارها في بلورة رؤية أمريكية تنطلق من اعتبار أحداث(11)أيلول سبتمبر حيث تمثل نقطة انطلاق من أجل تغيير النظام الدولي والتغيير المقصود هنا هو تغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغيير في أنظمة بعض الدول أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي، وعلى هذا النحو يكرس أحادية القطب الأمريكي، وسيطرته على النظام الدولي، وينشد مبدأ الحرية بالفهم الذي اتخذته الولايات المتحدة معياراً لسياستها فمنذ لحظة انخراطها في شؤون العلاقات الدولية، حيث تحولت الولايات المتحدة إلى قوة داعية إلى تغيير النظام الدولي حتى ولو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وصنع التغيير لدى الغير بائتلاف مع الدول الحليفة الجاهزة للتدخل والمؤمنة بها مثل بريطانيا، والتغيير سيتم بتدخل أمريكي(حتي، 1992: 30-32).

ب-التعبئة الإعلامية: توسعت التعبئة الإعلامية في أثناء أزمة حرب الخليج الثانية وأصبحت جزءاً من مخطط العمليات العسكرية التي نفذها البنتاغون في حربه ضد العراق، ولقد كشفت أزمة الخليج الثانية عام (1990) كثيراً من الحقائق الزائفة، ففي ميدان الإعلام والتبليغ عرف ادعاءات الليبرالية وزعمها بكونها الحامية لحرية التعبير وحق المواطن في الإعلام الغربي بكامله من طرف البنتاغون في حريته الإعلامية والنفسية ضد العراق والعرب ليس لها تفسير واحد، بل هناك عدة عوامل تضافرت لتسهيل هذه التعبئة، الصراع الحضاري ليس أقلها تأثيراً (حرب، 2003 :79).

ج- توظيف الثقافة والبحث العلمي: تشكل المؤسسات والمراكز البحثية البنية الرئيسية للإنتاج الفكري التي تضع مخططات للانجاز حسب الطلب وحسب الموارد المالية التي تتوافر لها ومن الطبيعي أن تتأثر المراكز العلمية والبحثية بالأزمات الدولية وبإفرازات النظام الدولي سلباً أم إيجاباً، كما أن محاور اهتمامات تلك المؤسسات والمراكز تخضع لعنصر الطلب الذي يستهلك إنتاجاً معيناً يخدم احتياجاته، وليس منتظراً في ظل هذه الظروف أن تظهر الاهتمامات لقطاعات أخرى قد تؤدي إلى الإضرار بمصالح مراكز الطلب نفسها التي تكاد تكون محصورة في تلك المستفيدة من التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام الدولي الجديد وقد يكون هذا الجانب أحد العوامل التي تفسر انهيار الاهتمام بالدراسات التاريخية والجغرافية والاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والكلية وبهذا فإن تقلص الإنتاج الفكري على المستوى العالمي وانحصار اهتماماته في مجالات هادفة يوفر شروطاً مثالية لسيادة طروحات النظام الدولي الجديد(حرب، 2003: 81).

د-العولمة: إن العولمة بتعدد تعريفاتها إنما هي آلية أساسية من أجل تدعيم وتثبيت النظام الرأسمالي العالمي أو بالأحرى هي مرادف للنظام الدولي الجديد وليست حالة حضارية جديدة، كما يرى توماس فريدمان ما دامت الولايات المتحدة مهيمنة على النظام الدولي الجديد فإن العولمة لا تخرج عن بوتقة الأمركة وهو ما يؤكده عابد الجابري وكذلك الايطالي أنتوني غيندنزو الذين يتفقون على أن مفهوم العولمة مفهوم أمريكي ليبرالي مرادف لمفهوم الامبريالية أي هما وجهان لعملة واحدة في النظام الرأسمالي العالمي، والترويج لهذه الفلسفة العالمية يتم عبر الوسائل الإعلامية التي تتحكم فيها الدول الكبرى ما يدل على أن العولمة مرتبطة بمتغير القوة إلى من يملك عناصر القوة أو أحدها يجد لنفسه مكانا فيها(أبو شقرة، 2011: 1-2).

تحاول العولمة ترجمة أهدافها وتجسيدها من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية كالشركات المتعددة الجنسيات والتي تمتلك ما يفوق (172) شركة وتسعى من خلالها السيطرة على التكنولوجيا والاقتصاد العالميين خاصة بعد تفكك الاقتصاديات الاشتراكية وتمركز الاقتصاد العالمي في الأقطاب المشكلة للنظام الدولي الجديد المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، أما صندوق النقد الدولي والذي من مهامه تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء وتحقيق استقرار أسعار صرف عملاتها يلجأ إلى تطبيق سياسات تجاه العالم الثالث كإعادة الجدولة التي تكرس ضمنا ظاهرتي الفقر والتخلف وكذلك سياستي التقشف المالي والخصخصة وهذا أقله في إطار عولمة التحويل على غرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يقوم بعولمة الاستثمار وكذلك منظمة التجارة الدولية (الجات) التي تسعى لعولمة التجارة لصالح أقطاب النظام الدولي الجديد(أبو شقرة،: 1-3).

ثانيا :توجهات وتحولات النظام الدولي الجديد بعد أحداث أيلول\2001.

في اليوم التالي لهجمات أيلول /سبتمبر في (12) من أيلول صدر قرار عن مجلس الأمن يحمل الرقم(1373 \ 2001)يتعلق بإدانة تلك الهجمات وبملاحقة منفذيها سواء كانوا أفراداً أم دولاً, ولقد درج هذا القرار إلى حيز التنفيذ في يوم واحد فقط بعد هجمات أيلول \سبتمبر في الوقت الذي تغاضى فيه عن تنفيذ قرارات تتعلق بالقضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية, وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تدرك تماما مخاطر إستراتيجية ما أطلقت عليه "الحرب على الإرهاب", إلا أنها مضت فيها بقوة ودون أي اعتبار لنتائجها, حيث حذر في هذا الصدد تقرير صادر عن مجلس الأمن القومي الأمريكي في كانون أول \ يناير (2004)من هذه الإستراتيجية ونجاح استخدام القوة في مطاردة الإرهابيين وما عقب ذلك من احتلال العراق, بقوله :"إن العراق والنزاعات المحتملة الأخرى في المستقبل يمكن أن تؤمن التجنيد, وصقل التدريب, المهارات التقنية والبراعة اللغوية لطبقة جديدة من الإرهابيين من ذوي الحرفية العالية, الذي يصبح للإرهاب السياسي بالنسبة لهم غاية في حد ذاتها "(التشادي,2009: 37).

وقد كان التدخل بحجم اكبر للولايات المتحدة في أفغانستان في عام (2001), ثم في العراق(2003), وكان حجم هذين التدخلين اكبر من سابقاتها التي حدثت في العقد الأخير من القرن العشرين, وقد كان متصور إن انهيار الاتحاد السوفييتي السابق كان سيخلق فراغاً وفوضى واسعين ونجاحه في شرق وسط أوروبا وفي منطقة اوراسيا, لكن اندماج أوروبا الشرقية في حلف الناتو وفي الاتحاد الأوروبي, وزوال الخلاف بين شرق أوروبا وغربها, وتطوير علاقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جديدة في عهد الرئيس الروسي "يلتسن" بين روسيا الاتحادية للدول الغربية "الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا ", كل ذلك يساعد على استقرار النظام الدولي نسبيا وعلى توظيف مجلس الأمن الدولي لصالح الولايات المتحدة والغرب.

ومن ملامح التغير في حركة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أن القوة الدولية المهمة والمؤثرة لم تعد قاصرة على الغرب الأمريكي والأوروبي, بل اتسعت لتشمل قوى آسيا (الصين واليابان والهند و اوراسيا "روسيا الاتحادية" وأمريكا اللاتينية (البرازيل), وأفريقيا (جنوب أفريقيا) ونتيجة لذلك, ولتنوع الأطراف الدولية المؤثرة (دولا سبق ذكرها أعلا) والتكتلات والتجمعات والمنظمات الاقتصادية والسياسية والعسكرية, تعددت القضايا العالمية التي تشكل أجندة النظام الدولي, ولم تعد فقط عسكرية أو إستراتيجية, بل ضمت قضايا عالمية إنسانية وسياسية واقتصادية(احمد,2009: 33-44).

وفي هذا الإطار, من المهم أن نذكر شواهد مهمة عن طريقة تطور النظام الدولي الجديد, فالصين تدرك مصلحتها المشتركة مع الغرب, ولذلك فهي تدعم النظام الرأسمالي العالمي واستقراره , وذلك حرصاً على مصالحها الاقتصادية, لان انهيار مثل ذلك النظام يمكن أن يدمر اقتصاد الصين كذلك روسيا, وهذا ما يفسر موقفها من أزمة الحرب الأهلية السورية (2011-2015) التي استطاعت فيها روسيا أن تحدث تغييراً في مواقف وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً ويمكن أن ينطبق هذا التحليل أيضاً على مواقف روسيا في كل من إيران وكوريا الشمالية وهي المواقف التي تؤثر على سياسات ومواقف الغرب, كما تقلل من فرص واحتمالات تحول الأزمات مع تلك الدول إلى حرب أو مواجهة عسكرية(عبدالناصر, 2012 : 189).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت الفترة السابقة لأحداث أيلول/سبتمبر (2001) قد أدت إلى تعارض بين الشركات المتعددة الجنسية وعبر القومية والمنظمات غير الحكومية والتي أصبحت تشكل تحديا لسيادة الدولة وسلطتها ومعدلات جديدة للسلطة والشرعية التي تحتكرها الدولة, إلا أن أحداث أيلول (2001) أدت إلى ظهور نوع جديد من الاستقطاب, ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها أمريكا بأنها أصبحت ملاذاً للإرهاب, وقد خرج الإرهاب من العولمة الأمريكية ليمثل نوعاً من العولمة وهو له مقوماته الذاتية واستقلاليته الجماهيرية المتعاطفة معه. (بركات,2004 :201).

وبناءً على أحداث أيلول سبتمبر (2001) ظهر تحول وتوجه في السياسة الأمريكية التي تمثل قطب النظام الدولي, تمثل هذا التحول والتوجه فيما يلي: (الشاكر,2001 :1-3).

1- التوسع في مفهوم الحرب الإستباقية والحرب الوقائية.

2- تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء دون وسطية من جراء مقولة " إما تكون معنا وإما تكون مع الإرهاب ".

3- بلورة ما يسمى بمحور الشر وإظهاره, والعمل على عزله حتى يسهل القضاء عليه.

4- التركيز على منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كمسرح رئيسي لمصالح الولايات المتحدة عبر البحار وساحة الصراعات الخارجية .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يتوجب قيام سياسة خارجية تسعى إلى قولبة العالم وإعادة تنظيمه وفق لمصالح والأهداف الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا فقد أصبح النظام الدولي بعد أحداث أيلول /سبتمبر (2001) في صورة هرم تتربع عليه الولايات المتحدة لتصبح القطب الوحيد في العالم, حيث بدت السياسة الأمريكية وكأنها تستهدف إعادة تشكيل النظام الدولي, وبدأ الآخرون وكأنهم في حالة استكانة واستسلام, ويمكن أن نطلق على الحرب الأمريكية على الإرهاب حرب "في ما وراء الجغرافية" لأنها ليست مقصورة على مكان محدود على الأرض, ولذلك فعند سقوط حكومة طالبان في أفغانستان تحول الاهتمام الأمريكي إلى العراق, ثم أخذت تبحث عن وسيلة, لنقل الحرب إلى سوريا ولبنان يساعدهما في ذلك التحريض الصهيوني, وبهذا فإن النظام الدولي أو العالمي الجديد الذي تشكل بعد أحداث أيلول \سبتمبر(2001)ليس إلا مجموعة من الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والثقافية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل مفرداته من دول وشعوب وأفراد ومنظمات لمجتمع لمدني, ولكن هذه المجموعة لا تتفاعل في الفراغ الكوني, بل تتفاعل تأثيراً وتأثراً بمكونات هذا النظام والفاعلين الرئيسيين فيه, مع الأخذ في الاعتبار الدور المهيمن للقطب الأحادي المسيطر على السياسة الكونية وفق المعايير التي شكلت النظام الدولي الجديد(السويدي ,2014 :482).

ولقد عكست إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية المنشورة في (27)\أيار\مايو\(2010) رؤية الإدارة الأمريكية لنفوها عالميا, وهي التي تهدف إلى تدعيم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على القيام بدورها القيادي في النظام الدولي الجديد يتمثل أولها في بناء قوتها الداخلية, أما التأثير فيتمثل في العمل على صياغة نظام عالمي يمكنه من مواجهة التحديات الدولية, من خلال إعادة النظر في المقاربات التعاونية أو التشاركية والتحالفات القادرة على تحقيق نجاحات عالمية مع إحداث توازن بين القوتين الصلبة والناعمة, وهذا ما أطلق عليه القوة الذكية (Smart power)وربما تتمسك بمبدأ الانعزالية تجاه بعض القضايا والموضوعات التي لا تمس بصورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مباشرة أو غير مباشرة مصالحها الحيوية والإستراتيجية في سبيل الحفاظ على تفوقها في القدرات العسكرية والاقتصادية والتقنية والثقافية, والتفرغ لإدارة إستراتيجيتها الكونية وتوريط القوى المنافسة في صراعات هامشية لاستنزاف قدراتها وقواها بعيدا عن المصالح الأمريكية(السويدي, 2014 :482).

وبهذا فإن التغيرات والتوجهات التي حدثت في النظام الدولي الجديد كان مركز التغير فيه هو الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في النظام الدولي الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: التغيرات في بنية النظام الدولي.

لقد تميزت أعوام الحرب الباردة بوجود قطبين كبيرين هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية , ويقود كل منهما معسكراً من الدول والهياكل التنظيمية في مواجهات القطب الآخر.

ويعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال دوره كقطب مقابل للولايات المتحدة, ليس نهاية لحقبة الحرب الباردة فحسب, بل هو يمثل أيضاً بداية مرحلة جديدة في حياة النظام الدولي, تختلف ومعطياتها عن تلك التي سادت طيلة عقود الحرب الباردة, والتي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية وحتى منتصف ثمانينات القرن الماضي.

وفي إطار تحليل هيكل أو بنية النظام الدولي, والدور الذي يلعبه في تحديد نمط العلاقات الدولية, يمكن القول بوجود مدرستين ظهرتا في حقبة الحرب الباردة غلى طرفي نقيض في هذا المجال, فالمدرسة الأولى يرى أنصارها أن نظام القطبية الثنائية(Bipolar)بخصائصه التي تقوم على وجود عملاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ولديهما من القوة ما يفوق باقي الدول مجتمعة, يمكن أن تشكل تلك القوة عامل استقرار في النظام الدولي أكثر من ذلك الموجود في النظام متعدد الأقطاب (Multi Polar)وقدم هذا الطرح في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية .(Waltz, 1967:229)

أما أصحاب المدرسة الأخرى فهم يرون أنه كلما انتقل النظام الدولي من كونه يمثل قطبية ثنائية ليكون قطبية متعددة, فإن احتمالية الحرب سوف تقل أو تختفي, وكلما زاد عدد الأقطاب فإن هناك إمكانية للتفاعل في النظام الدولي(Deutch,1964:390).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا المبحث سنتناول المطلبين التاليين وهما:

المطلب لأول: عوامل التغيير في بنية النظام الدولي.

المطلب الثاني: مؤشرات التغيير في بنية النظام الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: عوامل التغيير في بنية النظام الدولي:

في ضوء التغييرات والتحولات الدولية والتي أخذت حدتها في التسارع في أواخر ثمانينيات القرن الماضي ومع أوائل التسعينيات من القرن نفسه, فقد أصبح من الممكن القول أننا نعيش نطاقاً دولياً له من السمات والملامح ما يجعله مختلفاً ومميزاً عن المرحلة السابقة عليه, وأن هناك عدداً من القضايا تفرضها الأحداث ينبغي الوقوف عندها بالتحليل حتى يمكن طرح نتائجها وتداعياتها, ويأتي في مقدمة القضايا الهامة التي تطرحها التغيرات الدولية, تلك المتعلقة بطبيعة بنية وهيكل النظام الدولي في ظل الوضع المتغير.

في هذا المطلب سنتناول المحورين التاليين وهما:

أولاً: مصادر وعوامل التغير في النظام الدولي.

ثانياً: هيكل النظام الدولي الجديد ومراكز القوة الفاعلة فيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً:مصادروعوامل التغيير في النظام الدولي.

يتكون النظام الدولي من مجموع الدول المنضوية في إطاره, والتي ترتبط مع بعضها البعض بمجموعة من التفاعلات والعلاقات على المستويين العالمي والإقليمي, ومن الطبيعي أن تفضي هذه الشبكة من التفاعلات إلى حدوث تغيرات تؤثر في مجملها على وضع النظام الدولي, وليستدعي حدوث تلك التغيرات وجود مقدمات لها, قد تعود بجذورها إلى سنوات طويلة مضت, هذه المقدمة تسمى بـ "الأزمة" كما يصفها البعض مرت بها كل من " الرأسمالية والاشتراكية ", غير أن الفرق الجوهري هو أن التصدي للأزمة في المجتمعات الرأسمالية بكل جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية كان متاحاً للمفكرين من كافة الاتجاهات بما فيها الاتجاه الماركسي, فذلك يعد من قبل البدائل المتاحة أمامها من ناحية, ويرفع مستوى الرأي العام من ناحية أخرى(يسين ,1993 :15-16).

أما في المجتمعات الشمولية في الاتحاد السوفيتي وباقي دول أوروبا الشرقية فإن التعرض للأزمة كان يعد من قبيل الانشقاق والمعارضة غير المشروعة والتي يلاحق من يمارسها بكل صور الملاحقة, الأمر الذي يمكن القول معه أن التحول الذي حدث في دول الكتلة الشرقية كان رد فعل لأزمة هيكلية بالغة العمق, تتعلق بصميم بنية النظام الذي قد يحتاج إلى جراحة شاملة تؤدي إلى تغير النسق الذي يقوم عليه(يسين ,1993 :16).

وهكذا, فإن التغير في النظام الدولي لا يحدث فجأة أو بلا مقدمات, بل أن التحول الذي يبدو على السطح فجائياً عادة ما يكون محصلة لسلسلة من التراكمات والتغيرات الجزئية التي حدثت عبر فترة زمنية طويلة نسبياً, وغالب ما يحدث تغيراً عميقاً يتم في عصر من العصور بطريقة بطيئة في البداية ثم متسارعة في النهاية, ثم يأتي حدث مهم عادة حرب كبرى ليكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمثابة الاستهتار لهذه التغيرات, وتنتقل البشرية من حالة إلى حالة اخرى, ومن تاريخ أخر إلـــى تاريخ أخر من التوازنات والعلاقات(إبراهيم , 1995 :56).

والحروب في معظم التحولات الكبرى التي شهدها العالم كانت من جانـــب تعبيـــراً مـــن متناقضات كبرى من نظام قديم استهلكت مقوماته, وإشهاراً لتناقضات وعناصر جديد تلح عـــن البزوغ والظهور من جانب أخر.

وبالتالي ينطبق عند هذا التوصيف على التغيرات الدولية وما تمخض عنها بما أطلق عليـــه مصطلح "النظام الدولي لجديد " الذي هيأت له أزمة الخليج الثانية المنبر النمـــوذجي للانتشـــار والذيوع , ولكن هذا الظهور للنظام الدولي الجديد في هذه الحقبة لم يكن نتاجاً للتفاعلات الدولية الجارية في الفترة التي برز فيها فحسب, بل يمكن القول أن تجلياته بـــدأت فـــي الظهـــور فـــي سبعينيات القرن الماضي, وتسارعت مع نهاية ثمانينيات القرن نفسه عندما اجتاحت رياح التغيير بلدان أوروبا الشرقية وأسفرت عن السقوط المدوي للأنظمـــة الشـــيوعية فيهـــا, ومـــع مطلـــع التسعينيات من القرن الماضي, و بمناسبة أزمة الخليج الثانية, ثم إعلانه يعبر عن تغير نـــوعي في العلاقات والتفاعلات الدولية, وخصوصاً عن قمة النظام الدولي(سعيد, 1993 :24).

وهكذا, في ضوء هذه التحولات الدولية العميقة, اخذ تعبير النظام الدولي الجديـــد, يحتـــل مساحات واسعة تعبيراً عن التغيرات الدولية وإظهارا للنمط الجديد البازغ في مجمل التفـــاعلات على الساحة الدولية, الأمر الذي شكل مجالاً واسعاً من الجدل والاختلاف في أوساط البـــاحثين المفكرين, ومن ثم تباينت حوله المواقف والرؤى.

يتمحور التركيز لدى أغلب المهتمين في هذا المجال عدد مـــن المتغيـــرات والمتحـــولات الكبرى , يعود لها التحول نحو نظام دولي جديد, وتتمثل تلك المتغيرات في:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة.

ب- التحولات في الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان أوربا الشرقية منذ عام (1985).

ج- انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه عام (1989- 1990).

د- حرب الخليج الثانية (1990).

وهناك عوامل أخرى أثرت في النظام الدولي الجديد:

أ- حرب الخليج الثالثة (2003).

ب- ثورات الربيع العربي (2010 -2015).

وفيما يلي عرض لأهم جوانب هذه المتغيرات وكيفية تأثيرها في تشكيل النظام الدولي الجديد:

أ- الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة وانعكاسها على النظام الدولي:

شكلت التطورات العلمية المعاصرة ثورة جديدة بكل المقاييس والمعايير, فالثورة الأولى التي بدأت في انجلترا وتبعتها فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة, استندت إلى المخترعات العلمية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر, وركزت على التكنولوجيا الثقيلة لصناعات الحديد والصلب, وما نجم عنها من صناعة للآلات والعربات والدبابات, الثورة الثانية جاءت بعد الحرب العالمية الثانية واعتمدت على التقدم التكنولوجي الذي حدث أثناء فترة الحرب, وفي مقدمته اكتشاف أسرار الذرة واختراع الأسلحة النووية, وعكفت عن الصناعات الأقل ثقلا مثل الصناعات الكيماوية, ووجدت هذه الثورة قاعدتها الأساسية في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي, وأما الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة, فتتميز بأنها تقوم على التطور الكبير في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجالات الفضاء والمعلومات والعقول الالكترونية والهندسة الوراثية, كما تقوم على الاستثمار الأساسي في مجال البحوث العلمية المكثفة, وبالتالي فهي تعتمد على مصدر متجدد, وهو التدفق اللا متناهي للمعلومات والأفكار, وتتركز القاعدة الأساسية لهذا التقدم التكنولوجي في كل من الولايات المتحدة واليابان وبعض دول أوروبا الغربية(سعيد, 1993: 25).

انعكست هذه الثورة على كل بقاع العالم وبدرجات متفاوتة وعلى مستويات متعددة, فعلى الصعيد الاقتصادي والسياسي, أدت هذه الثورة إلى إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية سواء القومية منها أو العابرة للقوميات, والى إعادة توزيع مراكز القوى فيها(الجباعي, 1992: 26).

ويمكننا القول أن كافة التغيرات التي جرت وتجري في الوقت الراهن, تتم في إطار ثورة تكنولوجية ثالثة, تعتبر من المدخلات الهامة في تحديد طبيعة هيكل أو بنية النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة, وأن انهيار الاتحاد السوفيتي الذي أفسح بشكل رئيسي لبروز النظام الدولي الجديد يرجع في أحد أسبابه إلى تخلفه وعجزه عن مواكبة الثورة التكنولوجية وعدم قدرته على ملاحقة مخرجاتها في دول المعسكر الرأسمالي.

ب- التحولات في الاتحاد السوفيتي وبقية دول أوروبا الشرقية:

يعتبر عام (1985) بداية التحولات العميقة التي اجتاحت الاتحاد السوفيتي وبقيت مجموعة الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية, حين تولى غورباتشوف زعامة الحكم, وقد مثلت سياستا "البيروسترويكا" و "الجلاسنوست" اللتان طرحهما غورباتشوف قوة الدفع للتحولات في الاتحاد السوفيتي وفي بقية دول أوروبا الشرقية على الصعيدين الداخلي والخارجي, ولعل تأثر دول أوروبا الشرقية بالتحولات التي انطلقت في الاتحاد السوفيتي في تلك الحقبة ناتج عن عاملين أساسين هما: (إبراهيم, 1995: 58).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- طبيعة الارتباط التاريخي والسياسي والأيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان أوروبا الشرقية.

2- إن مظاهر الأزمة في بلدان أوروبا الشرقية كانت قريبة من تلك التي كانت قائمة في الاتحاد السوفيتي عشية تولي ميخائيل غورباتشوف السلطة, ومن هنا انتقلت عدوى البيروسترويكا السوفيتية بسرعة كبيرة نحو بلدان أوروبا الشرقية, فكانت بمثابة الشرارة التي ألهبت فتيل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول, لاسيما وأن الاتحاد السوفيتي كان يمثل الدولة القائد لمجموعة الدول الاشتراكية وقطبها المركزي, ولقد أفضت التحولات العميقة في المجالات السياسة والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي حدثت في الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية إلى ما يلي:(إبراهيم, 1995 :58).

1- انهيار الأنظمة الشيوعية في هذه الدول وهي دول كانت تتمحور حول الحزب الواحد والأيديولوجية الواحدة والدور المركزي للدولة واتجاهاتها التي تبني التعددية السياسة والاقتصاد الحر.

2- انتهاء المواجهة الإستراتيجية بين القوتين العظميين, وبالتالي تم وضع نهاية الحرب الباردة بمعناها التقليدي.

3- إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية لأوروبا الشرقية ووسط أسيا, ذلك إن الاتحاد السوفيتي كان عنصر توازن بين دول أوروبا الشرقية والغرب, وبانهيار الاتحاد السوفيتي كقوة مركزية جاذبة, عمت التمزقات التي تتمحور أغلبها حول النزعة القومية, مختلف أوروبا الشرقية, وقاد الانهيار السوفيتي إلى إعادة تسكين جمهوريات الاتحاد السوفيتي في روابط جغرافية وسياسية إقليمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جديدة والى إحداث التغيرات الإستراتيجية في أوروبا في صـــورة خاصة(التقرير الاســـتراتيجي, 1991 :56).

وهكذا, فقد كان لنهاية الحرب الباردة وتطبيق البيروستويكا و الجلاسنوست الدور المركزي في تحريك التحولات الكبرى التي جرت في الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان أوروبا الشرقية داخلياً وخارجياً خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي, وقد كانت لهذه التحولات التي انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه تأثيراتها وانعكاساتها على النظام الدولي.

ج- انهيار الاتحاد السوفيتي:

ترجع أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي, ذات الصلة بالتأثير على النظام الدولي إلـــى عـــدد مـــن العوامل منها:

1- تراجع الأيديولوجية تراجعاً شاملاً في المجتمعات الاشتراكية, ذلـــك أن الأيديولوجيـــة قـــد تحولت " إلى مؤسسات تنسب لنفسها صفة تجسيد الأيديولوجية, في حين أصبحت هذه المؤسسات بنظر الجماهير أدوات كبت ولم تعد لها جاذبية, الأمر الذي أدى إلي تفشي الفساد نتيجـــة هـــذا الكبت, ونشوء طبقة جديدة من المنتفعين بالمؤسسات الاشتراكية, ومن ثم أصبحت الاشـــتراكية والتخطيط المركزي قاصران عن تلبية احتياجات المواطنين في المجتمع السوفيتي مما أدى إلى انتعاش عوامل التفكيك متمثلة في الأيديولوجيات الدينية والقومية والعرقية(احمد ,1992 :114).

2- وجود بعض المشكلات وجوانب القصور التي شابت إدارة غورباتشوف لعمليـــة التحـــول السياسي والاقتصادي في الاتحاد السوفيتي, وقد ترتب عليها استمرار شبح الأزمة الاقتصـــادية مخيماً على الاتحاد السوفيتي من ناحية, واختلال الصـــبغة التوازنيـــة الداخليـــة التـــي تبعهـــا غورباتشوف حيال التيارات السياسية المختلفة من ناحية ثانية, ووقوع الانقلاب الفاشـــي الـــذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عجل بانهيار الاتحاد السوفيتي(إبراهيم , 1995 :59).

3- تفاقم مشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي, حيث بدأت صحوة القوميات مع بداية تولي غورباتشوف السلطة بالاتحاد السوفيتي وانتهت بتحقيق الاستقلال والسيادة (إبراهيم , 1995 : 59).

د- حرب الخليج الثانية وبروز النظام الدولي الجديد: يتفق اغلب الباحثين والمفكرين العرب على مجموعة من النقاط المهمة التي تشير إلى دلالات وانعكاسات الأزمة على النظام الدولي وبدء مرحلة جديدة من تاريخه, يمكن إجمالها فيما يلي:

1- جذور الأزمة تعود إلى خروج العراق منتصراً في حربة مع إيران منذ(1980-1987), ويملك قوة عسكرية ذات الشأن على المستوى الإقليمي, الأمر الذي يهدد المصالح الغربية, الأمر الذي جعل الولايات المتحدة وبريطانيا تطلبان من العراق تخفيض قواته المسلحة, ووقف تطوير قدراتها الصاروخية والكيماوية والنووية, اتبعت الولايات المتحدة وبريطانيا في سبيل ذلك الهدف الحصار الاقتصادي والعزل السياسي والهجوم الإعلامي , مما أوصل العراق إلى وضع اقتصادي صعب , مما هيأ الذريعة للتحرك الأمريكي في المنطقة , حيث وضعت الأزمة النظام الإقليمي العربي في مواجهة النظام الدولي(شفيق, 1992: 30 وما بعدها).

2- الانتصار الكاسح الذي حققته قوات التحالف على العراق أدى إلى تدعيم مركز الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة بالمعنى الإستراتيجي في عالم ما بعد الحرب الباردة .(نافعة,1997: 19-20).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- ارتباط الأزمة بمتغير حساس وهو النفط, وبالذات في ضوء المتغيرات الدافعة إلى قيام نظام دولي جديد, فأحد مبررات التحرك السريع للولايات المتحدة حيال الأزمة وحشدها لقوات التحالف الدولي هو الحيلولة دون هيمنة العراق على نفط الخليج, مما يعني استمرار تدفق النفط إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان(قنان, 1994: 76-77).

4- بروز دور الأمم المتحدة, وقد تجسد ذلك في سلسة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي والتي أعطت الشرعية الدولية لتحرك التحالف الدولي ضد العراق(شفيق, 1992: 30).

أما العوامل الأخرى التي أثرت في النظام الدولي الجديد:

أ- حرب الخليج الثالثة (2003) والنظام الدولي:

لاشك أن للحرب الأمريكية الدولية على العراق أثار كبرى على أكثر من صعيد, فلها أثارها على بنية النظام الدولي وبالتحديد على إعادة توزيع مراكز القوة وترتيبها, وهذا الأثر لن يأخذ صورته النهائية إلا بعد نهاية الحرب, وكما كان يتوقع المحللون السياسيون بان الحرب الدولية على العراق قد أدت إلى نهاية لنمط السلام الدولي القائم, والذي تجسده الأمم المتحدة, والذي يستمد وجوده الروحي والثقافي من تراث القانون الدولي الراهن, والذي يعد هو الآخر خلاصة العطاء الأوروبي التقليدي في مجال حفظ السلام بين الدول وبين الشعوب في أرجاء المعمورة(الهواري,2003: 42).

وما الحرب الدولية والأمريكية على العراق عام(2003) إلا انطلاقاً من الأهمية الإستراتيجية للعراق ولمنطقة الخليج العربي, ونظراً لموقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب, فضلاً عن كونها تشكل منطقة التقاء لطرق المواصلات بين أسيا وأفريقيا, بالإضافة إلى امتلاكها مجموعة من الجزر كانت – ولا تزال – تمثل بؤراً للتنافس والصراع الإقليمي والدولي على حد سواء,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذا فأن أهمية الخليج تعاظمت, وشهدت منذ حرب الخليج الأولى مزيداً من الاهتمام الدولي بها مع زيادة أهمية النفط كسلعة استراتيجيه فضلاً عن التداعيات التي رتبها الغزو الأمريكي للعراق عام(2003), و أوجدت خللاً غير مسبوق لمعادلات الأمن الإقليمي بخروج العراق من دائرة التفاعلات الدولية والإقليمية لسنوات غير معروف مداها(كشك, 2008: 82).

مما سبق, يمكن القول, بأن الفصل بين التفاعلات الإقليمية والدولية لا يمكن تحقيقه سواء لأغراض البحث والتحليل, وقد أضحت الولايات المتحدة لاعباً إقليمياً دولياً في آن واحد, ومع التسليم بخصوصية العلاقات الإستراتيجية بين الدول الخليجية الست والولايات المتحدة, فان هذا لا يعني استبعاد أدوار القوى الأخرى, سواء التي لها وجود بالفعل وان كان على الصعيد الاقتصادي, ومنها الاتحاد الأوروبي, ومجموعة الدول الأسيوية, وفي مقدمتها الصين, أو لكل التي تسعى للوجود مجدداً في المنطقة(روسيا), بالإضافة لاستراتيجيات قوى أخرى ترى أن المنطقة أضحت ضمن دارة أمنها القومي(حلف الناتو).

ب- ثورات الربيع العربي:

ما تزال المنطقة العربية تشهد تحولاً استراتيجياً في بنية نظامها السياسي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ومنذ انطلاق الحراكات الشعبية على شكل ثورات أو توجهات إصلاحية أظهرت القدرة الكامنة لديناميكيات المجتمع العربي وحركاته السياسة التقليدية وبمشاركة فاعلة وأساسية من قطاعات الشباب (الذي سخر وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الحديثة لخدمة برامج هذه الحراكات, ومع نجاح ثورتي تونس ومصر بإسقاط النظام سلميا, ونقل البلدين إلى أجواء من الحرية تؤسس لنظام ديمقراطي تعددي, سارعت القوى الاجتماعية والسياسية في دول عربية أخرى باستنساخ التجربة لأن أهداف الثورة في مصر وتونس هي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذات أهداف الثورات و حراكات الإصلاح في الدول الأخرى التي تستهدف التخلص من الظلم والاستبداد والفساد الذي يقود تحالف قوى بين رأس المال والأمن والسلطة, وبرغم التعاون في تقدير ونهج تعامل النخب السياسية الحاكمة مع هذه الحراكات بمطالبها الوطنية المشروعة(الحمد,2011: 7).

ولا شك أن الثورات العربية قد أثرت على بنية النظام الدولي من ناحية الأمن الوطني والإقليمي, وظهور جماعات متطرفة في العراق وليبيا ومصر واليمن وسوريا, ذلك إن الربيع العربي لم يكن في يوم من الأيام مؤامرة, ولكنه استغل لاحقا من أقطاب النظام الدولي أمريكا والغرب بالتعاون مع بعض الأنظمة العربية لمعرفة مدى خاصة مدى نفوذ القوى الإسلامية, ولذلك كان الانقلاب على الإخوان في مصر, لأن أقطاب النظام الدولي عرف أن الأحزاب الإسلامية قد تشكل قوة رادعة ونموذجا لبقية الدول العربية التخلي عن دعم المعارضة السورية(Goldstone,2013:1-2).

ثانياً – هيكل النظام الدولي ومراكز القوى الفاعلة فيه: رغم التطورات والتغيرات المهمة التي تشير إلى عناصر تغير مهمة في النظام الدولي وحركاته وأجندته وأدواته في مرحلة ما بعد المرحلة الباردة, فأن تلك المرحلة, ذاتها قد عرضت عناصر وتوجهات وأدوات وقضايا تشير إلى وجود عناصر استمرارية فيما بين تلك المرحلة السابقة عليها, وكان من ملامح ذلك مقاومة الولايات المتحدة الأمريكية, وقوى دولية أخرى, قد يكون منها الصين, لمحاولة توسيع مجلس الأمن الدولي بزيادة عدد أعضائه الدائمين, لان ذلك كان سيعني تراجع نفوذ الدول دائمة العضوية وصاحبة سلطة النقل, ومنها التحمس لقضية ضبط التسلح, وبلذات النووي, مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستمرار في استخدام القوى العسكرية انتشاراً, وسلاحاً, وحرباً, لتحقيق أهداف وتنمية مصالحه في إطار النظام الدولي(مقلد, 2007: 5-15).

إن المقصود بهيكل النظام الدولي إن لكل نظام دولي هيكل قابل للتحديد حيث يتميز بشكل ما للقوى والنفوذ والعلاقات السائدة استناداً إلى اختلاف وتفاوت قدرات وسلوك وحدات ذلك النظام, ويوجد داخل كل نظام دولي ثلاثة مستويات:(احمد,1985: 5-15).

الأول: هو الأكمل ويضم الدول القائدة, أو العظمى أو الكبرى.

الثاني: يضم دولاً لها وزنها داخل النظام الدولي لكن ليست لها القدرة على قيادته(احمد, 1985 : 5-15).

الثالث: يضم الدول الصغرى التي تمثل أغلبية عددية لأعضاء النظام الدولي.

لا يقوم هيكل النظام الدولي فقط على عدد القوى الكبرى, أو الأطراف الفاعلة فيه, والقدرات القومية لكل منها, وإنما بتأسيس أيضاً, على نمط التحالفات القائمة بين القوى الكبرى, والنسق ألقيمي والأيديولوجي الذي يقوم عليه النظام, ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ توازن القوى داخلها, وتؤثر هيكل النظام الدولي بالتوازنات القائمة في حركة العلاقات الدولية, ويشكل التحالفات التي تقيمها الأطراف الرئيسية في النظام الدولي, وبمدى القدرة على أداء الوظائف المختلفة لذلك النظام, أما الاتجاه الذي يرى عنصر التوازن حاكماً لهيكل النظام فيدفع إلى زيادة الاهتمام بالفاعلين العالميين متعددي الجنسيات من ناحية والفاعلين الإقليميين من ناحية أخرى بكيفية إدارتهم لعلاقاتهم وارتباطاتهم الدولية, كما يؤدي التغير في هذه التحالفات إلى تغير في بنية النظام الدولي(المشاط, 2009 : 178).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القطب المهيمن على النظام الدولي الجديد ضمن النظام الدولي, وحسب المراقبون والباحثون فإن استمرار الولايات المتحدة كقطب أوحد في النظام العالمي سيستمر للخمسين سنة القادمة, بناء على المعطيات وبيانات إحصائية ومعلومات دقيقة تؤكد وتبرهن على عمق التفوق النوعي الأمريكي من خلال معطيات الاقتصاد والتطور العسكري وموارد الطاقة والنقل والتعليم والثقافة والتقدم التقني(السويدي, 2014, ص7-5).

وبناءً على هذا المعطيات تم تحديد مصادر القوى في النظام العالمي الجديد في شكل هرمي تتربع على قمته الولايات المتحدة الأمريكية, تأتي بعدها مباشرة وعلى التوالي كل من روسيا والصين واليابان والهند والبرازيل , ثم باقي دول العالم , والعالم العربي ليس له مكان فيه(السويدي, 2014 : 6-7).

والآن, أصبحت ظاهرة المجموعات الدولية إحدى الظواهر الأساسية المميزة للسياسات الدولية والنظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة, بالرغم من وجود العديد من التمايزات المهمة بين هذه المجموعات من حيث الأهداف, وحجم العضوية, ودرجة استقرارها وتماسكها, أو من حيث أنماط تفاعلاتها مع النظام الدولي و المؤسسة الدولية التقليدية التي تطورت عقب الحرب العالمية الثانية, ومن تلك المجموعات التي ظهرت إبان فترة الحرب العالمية الثانية:(Ikenberry,2008;9-10).

1) هيئة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها.

2) صندوق النقد الدولي.

3) البنك الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) اتفاقات منظمة التجارة العالمية الجات.

5) منظمة التجارة العالمية.

6) المنظمات الإقليمية التقليدية

7) مجموع الدول السبع الصناعية لتي قامت على أسس وسمات محددة لا تتوافر في ظاهرة المجموعات الدولية الصاعدة.

وهناك مجوعات دولية جديدة ظهرت بعد عام(1990) وهي:

1) مجموعة العشرين التي بدأت عملها على المستوى الوزاري في كانون أول /ديسمبر(1990).

2) تحولت مجموعة العشرين إلى مستوى القمة في تشرين الأول / نوفمبر (2008) .

3) ومجموعة بريك " BRIC" التي تضم البرازيل, وروسيا, والهند, والصين التي تحولت "بريكس" بعد انضمام دول جنوب إفريقيا.

واحد أبرز سمات هذه المجموعات الدولية هي استنادها إلى نمط المؤسسية المرنة وللمرونة هنا شقان: الأول: هو المستوى المحدود من البيروقراطية والهيراركية, بمعنى تجنب تأسيس هيراركي أو الأمانات العامة الكبيرة, أما الشق الثاني, فينصرف إلى الطابع غير القانوني وغير الإلزامي Non-Binding Instruction بمعنى عدم اعتماد الهيكل التنظيمي لهذه المجموعات على نظام الاتفاقيات والمعاهدات والجماعية القانونية الملزمة مقابل الاعتماد على آليات بديلة للعمل الجماعي , مثل آلية التوافق (Consensus) في اتخاذ القرارات في شكل أهداف عامة تلتزم الدول الأعضاء بتحقيقها خلال مدى زمني محدد, بينما تترك مسؤولية تنفيذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك الأهداف إلى الدول الأعضاء, وفق ظروفها الداخلية والآليات التي تتناسب وتلك الظروف(Ikenberry,2008:9-10).

وخلاصة القول, انه بالرغم من الاتفاق حول بنية وهيكل النظام الدولي بين الفاعلين السياسيين في العالم, إلا أن هناك اختلافا بينهم حول طبيعة العلاقات المحتملة بين هذه الأقطاب المتعددة, فالبعض يرجع احتمالات التنافس بين هذه الأقطاب , ويستندون في ذلك إلى عوامل موضوعية مشجعة على ذلك, في حين يرجح البعض الأخر احتمالات التعاون أو التنافس المحكوم بإطار الانتماء إلى تكتل رأس مالي غربي واحد في ظل عدة عوامل موضوعية مشتركة من قبيل منظومة القيم الرأسمالية والتداخل بين اقتصاديات هذه الدول معقدة من الارتباطات والشركات العابرة للقوميات(بدران , 1993: 29).

وفي هذا الصدى يشير بيري بوزان "Bary Buzan" أنه على الرغم من إمكان وصف هيكل النظام الدولي الجديد بأنه نظام متعدد القوى, بمعنى وجود عدد من القوى الكبرى التي تتحرك في هذا النظام, إلا انه يمكن استخدام القطب الواحد لوصف النظام الدولي بمعنى وجود تحالف مسيطر من الدول يؤثر على توجهات التحالف الدولي, ولعل بوزان يتفق مع كارل دويتش (Karl Deutch) الذي يصف مراكز القوى المتعددة ذات التوجه الرأسمالي لـ"المجتمع الأمني المتعدد Pluralistic Security Community حين ينتفي فيها توقع أو استعداد أي منهم لاستخدام القوى العسكرية في علاقاتهم مع بعضهم البعض(بدران, 1993 : 29).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مؤشرات التغير في النظام الدولي.

يشكل البنيان الدولي احد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية للوحدات الدولية الكائنة فيه, فهيكل البنيان الدولي قد يدفع بعض الوحدات الدولية إلى تبني نمط معين من السياسة الخارجية, كما إن قابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان, وفي هذا الصدد يكاد يتفق دارسوا السياسة الخارجية على أن قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك في النسق الدولي تزداد كلما ازداد الطابع ألتعددي للبنيان الدولي وكلما ازدادت درجة الصراع بين الوحدات الكبرى فيه, وهنا يمكن القول, أنه إذا كان تحول بنيان الدولي من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية نتيجة لانتهاء الحرب الباردة قد أدى إلى إنهاء وتسوية العديد من القضايا الشائكة الساخنة في أنحاء متفرقة من العالم إلى تسوية بشأنها, كما حدث للقضية الأفغانية عام (1989) بعد احتلال دام عشر سنوات, إلا أن هذا التغير في بيان النظام الدولي والتحول إلى القطبية الأحادية قد اخفق في الوصول إلى تسوية مشاكل أخرى في العالم منها قضية فلسطين, كشمير(احمد, 2009 :5-8).

في هذا المطلب سنتناول المحورين التاليين وهما:

أولاً: الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة.

ثانياً: بروز ظاهرة استخدام القوة العسكرية كأداة تنفيذ السياسة الأمريكية(القطب الأوحد).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً- الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة:

لقد برز دور الأمم المتحدة, وخصوصاً مجلس الأمن الدولي في أزمة وحـــرب الخلـــيج الثانية(1990-1991) حين أصدر مجموعة من القرارات السريعة والمتتالية التي مثلت منطلق التحرك في إطار الشرعية الدولية للعمل العسكري والسياسي الذي قـــادت الولايـــات المتحـــدة التحالف الدولي ضد العراق, ولقد تزامن نشوب الأزمة مع تراجع الحرب الباردة, الأمر الـــذي هيأ المناخ الملائم للولايات المتحدة للترويج للنظام الدولي الجديد, والتأكيد على مبادئ أساســـية لهذا النظام, وفي مقدمتها إعلاء دور الأمم المتحدة في إدارة وتسوية الصراعات وبؤر التوتر في العالم, الأمر الذي دفع البعض إلى وصف النظام الدولي الجديد بأنه نظام يحظى بتأييـــد الـــدول جميعاً ويكتسب سمة(السلطة العالمية)البازغة(غالي, 1990 :8).

إلا أنه وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية, وتحقيق الولايات المتحدة الأمريكية جملة مـــن الأهداف الإستراتيجية التي كانت تهدف إليها, أخذت تطفو على السطح بعض السلبيات المتعلقـــة بدور الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد, فقد أصبحت الولايات المتحـــدة هـــي القـــوة الرئيسية المحركة للمنظمة الدولية بعد انهيار القطب الاستراتيجي السوفيتي الموازن لها ولـــذلك عملت على تطويرها لتحقيق المكاسب والمصالح الأمريكية خصوصاَ, المصالح الغربية بصـــفة عامة, ومن هنا فقد وجهت انتقادات للدور (الجديد) للأمم المتحدة في ظل الانفـــراد الأمريكـــي بالهيمنة على تفاعلات النظام الدولي , والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تضاؤل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة لحساب مجلس الأمن الـــذي قـــوى دوره علـــى حسابها, كما إن قدرة الولايات المتحدة على تحريك مجلس الأمن بالشكل الذي يخدم مصـــالحها,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصبحت كبيرة, وهكذا تم تطويع القانون الدولي لحساب الاعتبارات السياسية الأمريكية(شفيق, 1992 :13-14).

2- قيام الولايات المتحدة بتطبيق الشرعية الدولية بصورة انتقائية , وبالشكل الذي يتفق والمصالح الأمريكية بالمقام الأول والغربية بالمقام الثاني .(شفيق ,1992 :13-14).

3- إن الإعلاء من شأن الأمم المتحدة إنما جاء في سياق رغبة الولايات المتحدة في استخدام قرارات الأمم المتحدة لتشكيل التحالف الدولي بقيادتها لإتمام تحرير الكويت واستخدام راية الأمم المتحدة لوضع القيود على قدرات العراق العسكرية وإحكام حصاره ومن ثم تصفية ما تراه من أنظمة تمثل(مخلفات الحرب الباردة)(جاد, 1993 :76).

4- إضفاء الشرعية الدولية على سلوك وممارسات الولايات المتحدة حيال القضايا والمواقف المختلفة, وتعزيز وضعها كمحور استقطاب ونقطة جذب, أو طرد وحيدة في العالم(الحمد, 1991: 23-33).

5- إن الأمم المتحدة, وبصفة خاصة مجلس الأمن,أصبحت من الآليات الهامة في إدارة الصراع الدولي من جانب القوى الكبرى دائمة العضوية في المجلس وفي مقدمتها الولايات المتحدة وذلك بدلاً من كونها بداية لحل الصراعات والنزاعات بين الدول(محمود, 1992 :149-157).

ومن هنا يبدو أن هذا التطور يمثل نتاجاً منطقياً للتحولات الهيكلية الحادثة في النظام الدولي, والتي تركت قطباً واحداً يتبوأ موقع القيادة العالمية هو المنظومة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة ولعل هذا ما حدا ببعض الباحثين إلى وصف العلاقة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والأمم لمتحدة بأنها علاقة "تسخير" وأن هذه العلاقة قد عبرت عن ذاتها في صورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيمنة تلك القوى على مفاتيح عمل المنظمة بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة لاسيما فيما يتعلق بحفظ الأمن والسلم الدوليين .(مهدي, 1992 :200-201).

حيث أصبح مجلس الأمن أداة رئيسية لتحقيق سياسة الولايات المتحدة وتوطيد هيمنتها عبر أدوات وآليات عمل تلك المؤسسة, وقد اتخذ هذا المسعى عدة أشكال تطبيقية على ارض الواقع تمثلت في استغلال المنظمة الدولية في إخفاء الشرعية عن تصرفاتها غير المشروعة وتجنب النقد المباشر لسياساتها بالاستتار خلف غطاء قرارات ودعم حلفائها الغربيين, وضبط إيقاع النظام الدولي مما يحقق مصالحها وأهدافها عبر آليات المنظمة وأدواتها بما يقلل من تكلفة تلك التصرفات مادياً وأدبيا(مهدي, 1992 :201).

إن قرارات الأمم المتحدة بمعظمها تصب في خدمة هذه القوى وبما يتنافى مع المصالح الدولية ومع السلم والأمن الدوليين, وقد أوقع هذا السلوك الأمم المتحدة في ضغط شديد جعلها غير قادرة على تطبيق ميثاقها والقواعد والأسس التي قامت عليها ونجاح دورها المتمثل في الإسهام في إيجاد حلول عادلة للنزاعات الدولية, ولو أخذنا القضية الفلسطينية التي تمثل جوهر الصراع العربي– الصهيوني مثلما هي القضية المركزية للأمة العربية كنموذج للقضايا التي تتعامل معها المنظمة الدولية, ومنذ إنشائها عام (1945) لوجدنا فشلها في الوصول إلى حل عادل يضمن لأصحاب الحق حقوقهم المشروعة وذلك بسبب انحياز الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الأخرى للصهيونية التي اغتصبت الأرض, تلك الصهيونية المتمردة على قرارات الأمم المتحدة التي مالت أحيانا إلى إحقاق العدالة, ونجاح القرار(194)الصادر في(11)كانون الأول \ ديسمبر عام (1948), وكان التزام الكيان الصهيوني بتطبيق هذا القرار شرطاً لقبول عضويتها في الأمم المتحدة ولكنها لم تنفذ وتمردت بل تعترف بهذا الحق, ورغم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية أصبح الكيان الصهيوني عضواً دون الأخذ بالشـــرط الأول(الأمم المتحدة ,2012: 1-2).

ثانياً- بروز ظاهرة استخدام القوة العسكرية كأداة لتنفيذ السياسة الأمريكية (القطب الأوحد).

إن النظام الدولي وعبر السنوات التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة (1989), أصبح أسيراً للقطبية الأحادية, حيث أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة المهيمنة , وربما يصعد إلى جانبها مستقبلاً الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان والهند والبرازيل حيث الفرق الواسع بـــين القطب المهيمن ومسؤوليته تجاه إدارة شؤون النظام الدولي الجديد واللاعبين الكـــونيين الـــذين يقومون بدورهم في هذا النظام بما يضمن لهم تحقيق مصالحهم أو الحفاظ عليه فقط (الســـويدي, 2014:483).

أكدت الولايات المتحدة الأمريكية تفوقها في مجالات عدة, جعلتها تنفرد بقمـــة النظـــام الدولي العالمي الجديد ومن المؤكد أنه سيكون لذلك انعكاسات إستراتيجية كثيرة على دول العالم ومنظماته العالمية الدولية, وذلك من خلال التغييرات البنيوية العميقة المتوقعة في النظام العالمي الجديد, والناتجة عن تفاعل العلاقات المتبادلة بين توجهات القطب الأوحد وعناصره ووحداتـــه الرئيسية, التي ستؤدي إلى توافق تلك المفاهيم أو تفكيك للمواقف والتوجهـــات وبنيـــة القبـــول والمعارضـــة, والاخـــتلاف والتوافـــق, والتقـــارب والتنـــافس والصـــراع باســـتخدام القـــوة العسكرية(السويدي, 2014:484).

وعلى الرغم من منظومة القيم التي راحت تبشر بها الولايات المتحدة منذ بدايات بروز النظام الدولي الجديد, والتي من بينها احتواء الصراعات والنزاعات الإقليمية القائمة, عن طريق التفاوض, والتسويات السلمية , إلا أن استخدام القوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة أصبح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احد السمات التي يتميز بها هذا النظام الجديد , فالولايات المتحدة أخذت تتصرف انطلاقا من الواقع الراهن لميزان القوى العالمي في ضوء المتغيرات الدولية , باعتبارها القوة الإستراتيجية العظمى الوحيدة في العالم بعد انهيار القطب الموازن لها في المعادلة الإستراتيجية , وباعتبارها القوة الوحيدة التي لها الإدارة والقدرة على ممارسة العنف على مستوى كوني , فأخذت تتحرك نحو إعادة صياغة النظام الدولي وفق رؤيتها الكونية(محمود, 1992 :151).

ولعل إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لما يسميه البعض "عدم انسجام المكانة " (Inconsistency Status) أي عدم توازن مكانة الولايات المتحدة في المجالات المختلفة للقوة, نظراً لانقلاب موازين القوى الاقتصادية لصالحها, في الوقت الذي مازالت تتمتع فيه بمكانة الريادة في مجال تطوير التكنولوجيا العسكرية والأجيال الأكثر تطوراً من نظم الأسلحة, لعل ذلك يشكل الحافز الرئيسي لدى الولايات المتحدة لتحويل المزايا العسكرية التي تتمتع بها إلى مزايا سياسية واقتصادية(محمود, 1992: 151).

ومن هنا يؤكد البعض على أن الهيمنة التي اختارت الولايات المتحدة توكيدها عن طريق حرب الخليج ترتكز أساساً على نشر القرارات العسكرية, وأنها أصبحت تريد أن تفرض هيمنتها ليس على أعدائها فحسب بل على أصدقائها وحلفائها أيضاً(أمين, 1992: 34).

لقد أرادت الولايات المتحدة أبراز المرحلة الجديدة من النظام الدولي عن طريق الحرب , ولعلها كانت تهدف من وراء ذلك أظهار ما يلي:(أمين, 1993 :35).

1) إن النظام الدولي سيفرض على شعوب أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالعنف, والعنف وحده, مع التهديد بالإبادة الجماعية في نهاية المطاف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) أن الاتحاد السوفيتي فقد مصداقيته العسكرية, ما دامت الولايات المتحدة برهنت على تفـــوق آلياتها العسكرية.

3) أن أوروبا واليابان رغم خطواتهما المتقدمة على صعيد المنافسة الاقتصادية والمالية وهشتان ومتوقفتان ومرتهنتان للقوة العسكرية الأمريكية.

وهكذا يمكننا القول, أن التغيرات الدولية مكّنت الولايات المتحدة من استخدام سياســـات الابتزاز والإكراه في تفاعلاتها مع الدول الأخرى في سياق مسعاها لتكريس نظام دولي جديـــد خاضع لتفوقها العسكري, وعلى استغلال هذه القدرات العسكرية الضـــخمة فـــي ردع الأعـــداء والمنافسين المحتملين, وبالتالي ترجمة تفوقها العسكري على شكل مكتسبات سياسية واقتصادية.

ولعل إصرار الولايات المتحدة على استمرار حلف شمال الأطلسي ينطلق من حـــرص الولايات المتحدة على إبقاء أوروبا بأجملها شرقاً وغرباً تحت مظلة الهيمنة الأمريكية بما يمكنها من إبقاء تلك الدول رهن أشارتها وأدواتها وتأثيرها, وربما يكون الأهم من ذلك تمكين الولايات المتحدة من الحيلولة دون أي محاولة قد تأتي من قبل روسيا عبر البيت الأوروبي لإنشاء قطب جديد منافس لها, أو ظهور أي قوة إقليمية تحاول تطوير قوتها العسكرية وخصوصاً في المجال النووي الأمر الذي يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأهـــدافها, فعندئـــذ يكـــون حلـــف الأطلسي بأكمله شريكاً للولايات المتحدة في تحمل كافة الأعباء المطلوبة لمجابهة ذلك التهديـــد سيما وأن الولايات المتحدة تمكنت من إقناع الدول الغربية بأن رياح التهديد ستهب عليهـــا مـــن الجنوب عبر أشكال مختلفة كالإرهاب والأصولية الإسلامية والتطرف الصهيوني وانتهاك حقوق الإنسان, واختراق سيادة الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

مفهوم النظام الإقليمي العربي

النظام الإقليمي مفهوم شائع في علم السياسة, يدل على شكل معين من الدراسات التي تتناول أحد النظم الفرعية في النظام الدولي, حيث برز هذا المفهوم في أدبيات العلاقات الدولية للتمييز بين الكل والجزء فهو بذلك وحدة تحليل بين الدولة القومية والنظام الدولي, ولقد ارجع الكثير من المهتمين بالعلاقات الدولية والقانون الدولي الجذور الفكرية لهذا المفهوم إلى الإقليمية والتكامل, بوصفها ركيزتين رئيسيتين للنظام الإقليمي, بيد أنهم اختلفوا حول تحديد المعايير التي يمكن من خلالها تعريف النظم الإقليمية, ومستويات تحليلها, والعناصر المميزة لها, كما اختلفوا أيضاً في تحديد العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية من حيث درجة التأثير والتأثر والتدخل والاستقلالية , كل تلك الإشكاليات والاختلافات ستقوم دراستنا هذه بتحليلها وإيضاحها , وصولاً إلى العناصر والأسس التي بنيّ عليها النظام الدولي ومقوماته , وتحديد العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية .

سنتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين وهما:

المبحث الأول: نشأة وتطور النظام الإقليمي العربي.

المبحث الثاني: أسس ومقومات النظام الإقليمي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

نشأة وتطور النظام الإقليمي العربي

إن مفهوم النظام الإقليمي يستدعي تسليط الضوء على تاريخ نشأة هذا المفهوم وتطوراته, وما ارتبط به من مصطلحات ومفاهيم أخرى, ويرتبط مفهوم النظام الإقليمي بمفهوم النظام الدولي الذي تناولناه في الفصل الأول, وما يسود هذا النظام من اتجاهات وتوازنات قوى بين وحداته, وما يطرح فيه من قضايا تؤثر بدورها على حركة التفاعلات في النظام الإقليمي والنظام الدولي نفسه من جهة أخرى(الحربي, 2011: 1-2).

سنتناول في هذا المبحث المطلبين التاليين وهما:

المطلب الأول: نشأة النظام الإقليمي العربي.

المطلب الثاني: تطور النظام الإقليمي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

نشأة النظام الإقليمي العربي

بدأت ملامح النظام الإقليمي تتشكل مع تراجع الإمبراطورية العثمانية واندثارها وبدء تفتت إرث هذه الإمبراطورية العملاقة, وكانت أولى أشكال النظام السياسي العربي إنشاء جامعة الدول العربية عام (1945), وجاء ظهور إسرائيل والحركة الصهيونية دافع معـــزز للعمـــل العربـــي المشترك(قويسي، 2013 :1-2).

لقد سعى الاستعمار الغربي إلى زرع كيان غريب في الوطن العربي عن طريق فصـــل المشرق عن المغرب, وتحويل ما تبقى من الإدارة العثمانية الاستعمارية إلى دول أو شـــبه دول تتناقض مع مبدأ الدولة القومية وذلك من أجل تحقيق الهدف المركزي آلا وهو الســـيطرة علـــى الوطن العربي , وهكذا كانت بدايات النظام الإقليمي العربي(عصمت, 2013:1).

سنناقش في هذا المطلب المحورين التاليين وهما:

أولاً: مفهوم النظام الإقليمي العربي.

ثانياً: تأسيس ونشأة النظام الإقليمي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: مفهوم النظام الإقليمي العربي:

مفهوم النظام الإقليمي من المفاهيم التحليلية التي برزت في أدبيات الفكر السياسي المعني بعلم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية, وقد أريد به التمييز بين ما هو كلي وما هو جزئي ضمن الإطار العام الذي يحكم الظواهر السياسية(عبدالله, 1993: 26).

والنظام الإقليمي يشير إلى نوع من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول التي تقع داخل إقليم واحد, وبعبارة أخرى فإن مفهوم النظام الإقليمي يشير إلى ذلك المجال الجغرافي الذي يضم دولاً متجاورة تتماثل مع بعضها البعض في أنماط معقدة من التفاعلات والتعاملات تحقيقاً لأهداف ومصالح مشتركة, وعليه فالأنظمة الإقليمية تشمل مجوعة معايير يمكن الاحتكام إليها(هلال ومطر, 1983 :20).

ومن المعايير التي تشملها الأنظمة الإقليمية ويمكن الاحتكام إليها:

1- المعيار الجغرافي: إن المراد بالمعيار الجغرافي هو الحيز أو المجال الذي يضم مجموعة وحدات سياسية "دول" تلتقي عند معايير تفرض عليها, وبحكم تقاربها الجغرافي, بإتباع سياسات متقاربة وربما متماثلة , وقد يستبعد البعض هذا المعيار على أساس " أن التقارب الجغرافي ليس محدداً فقد تتقارب دول أخرى حتى يصبح العالم كله إقليما واحداً "(شلبي, 1986 :17).

والواقع يفرد لهذا المعيار أهمية أساسية لأن الإقليم هو الذي يقوم على أساس منطقة جغرافية واحدة , ولكي تتضح معالم الإقليم يفترض أولاً , الانتماء الجغرافي زيادة على معايير وعناصر أخرى(شلبي, 1986 :17).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- معيار التماثل: ويرتكز هذا المعيار على وجود عناصر التماثل التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية و الاجتماعية أو الاقتصادية تساندها عناصر التجانس والتقارب الفكري والثقافي ووحدة الأهداف والتطلعات(هلال ومطر, 1983 :20).

3- معيار التفاعل: وهذا المعيار هو المعيار الحيوي في أي نظام إقليمي, وهو يكمن في مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول أو بعضها البعض(هلال ومطر, 1983 :20).

إن هذه المعايير أو الاشتراطات لها من الأهمية في تحديد مفهوم النظام الإقليمي إذ بدونها لا يمكن الحديث عن نظام إقليمي , لذلك جاءت معظم تطورات الباحثين مشتملة عليها, حيث أن النظام الإقليمي يقوم على:(حتمي, 1982 :34).

أ- وجود منطقة جغرافية معينة.

ب- يضم على الأقل ثلاث دول.

ج- وجود شبكة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام.

ومن هذا يفهم أن النظام الإقليمي عامة هو عبارة عن دولة أو دولتين أو أكثر متجاورة, ومتفاعلة, وتملك بعض الروابط الأثنية واللغوية والثقافية والاجتماعية والتاريخية المشتركة, ويزداد فيها الشعور بالهوية أحياناً بسبب أعمال ومواقف الدول الغريبة عن النظام(زكريا, 2009 :1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويذهب بعض الباحثين إلى أن الجماعة الإقليمية يلزمها توفر شروط التجاور والتضامن بين شعوبها, ووحدة الجنس والثقافة, فضلاً ع وجود وتنظيم خاص لأعضاء تلك الجماعة(غانم, 1958 :111).

ولهذا فإن النظام الإقليمي يفترض فيه بعض العناصر على النحو الآتي:(فهمي, (د.ت): 133) .

أ- وحدة الانتماء الجغرافي.

ب- تماثل عناصر التجانس والتقارب الفكري والثقافي .

ج- وحدة الأهداف والتطلعات, ذلك إن الوحدات السياسية التي تشكل البنية التحتية لأي نظام إقليمي تجمعها تطلعات مشتركة ورغبات واضحة في تطوير علاقاتها التعاونية وصولاً إلى أشكال متقدمة من التكامل والاندماج.

د- سيادة قيم مشتركة متماثلة واتفاق عام على القواعد الرئيسية التي يمكن للنظام من خلالها مواجهة الأزمات التي قد تخل باستقراره أو تقود إلى انهياره, وبذلك يؤكد أنصار هذا الرأي أن أحد أهم العناصر في النظام الإقليمي هو وجود هوية إقليمية ووجود وعي مشترك لواقع تقارب والتضامن بين أعضاء النظام والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة, أو على الأقل السعي نحو تحقيق ذلك ومن مؤشرات بروز مفهوم موحد للدفاع أو الأمن المشترك(هلال,1983 :22).

وبناء على ما سبق, فإننا نلاحظ أن المنطقة العربية هي الأكثر تأهيلاً لاكتساب صفة النظام الإقليمي, فهي تزخر بالخصائص التي تعمل على تقريب مكوناتها, فعلاوة على الفوز إلى القومية العربية, هناك عوامل مادية تكرس هذا الواقع من بينها الامتداد الجغرافي واللغة والتماثل إلى درجة التفاعلات التي ظهرت ابرز تجلياتها على المستوى التنظيمي حيث تتوفر المنطقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية على شبكة مكيفة من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية, كما تزداد درجة التفاعلات, كما تعرضت المنطقة لتحدي خارجي, كما هو الشأن بالنسبة لإسرائيل, كما أن هناك عدة تحـــديات تهدد النظام الإقليمي العربي, وتحدياته(زكريا, 2009 :2-3).

ومن جانب آخر فإن النظام الإقليمي كمصطلح شائع بعد الحرب العالمية الثانيـــة, وقـــد أوجبت ظهوره مجموعة من الدوافع وهي على النحو التالي:

1- الدافع الأمني: ويتمثل هذا الدافع بحاجة الدول للأمن, خاصة بعد بروز سياسة الاســـتقطاب الثنائي , وسعي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (السابق) إلى الحصـــول على مناطق نفوذ في مواطن مختلفة من العالم, فضلاً عن عدم ثقة الدول الصغرى في قـــدرات الأمم المتحدة لتحقيق الأمن والسلم الدوليين بسبب هيمنة القطبية الثنائية عن سياستها ومن هنـــا اتجهت الأنظار نحو نوع من التحالفات العسكرية كونت فيها نواة الأنظمة الإقليميـــة (Purbin, 1977 :340).

وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها, حتى أنقســـم العـــالم إلـــى معســـكرين متصارعين ومتناقضين, لكل منها أيديولوجية ونظمه الاجتماعية والاقتصادية, وتصوراته القيمية والحياتية, وقد اقتضت طبيعة ذلك الصراع أن يسعى كل منهما إلى توسيع دائرة نفـــوذه ونشـــر أيديولوجيته عبر ما عرف بالحرب الباردة وما تخللتها من سياسيات الاستقطاب وبناء المحـــاور والتحالفات, والصراع في تنافس محموم ظل يمثل الســـمة الحاكمـــة للعلاقـــات الدوليـــة بـــين المعسكرين حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي(أبو لبدة, 2001 :49).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وباعتبار النظام الإقليمي العربي جزءاً من النظام الـدولي فـي تفاعلاتـه وتحولاتـه واضطراباته يتفاعل معه سلباً وإيجاباً, تأثراً وتأثيراً, فقد انعكست تلك التغيرات في مجملها على الوطن العربي وأمنه القومي في مجالات وأشكال متعددة.

2- الدافع السياسي والاقتصادي: ويتمثل هذا الدافع في رغبة مجموعة من الدول فـي انجـاز مصالح مشتركة لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم سواء عن طريق اتحاد سياسي أو اقتصادي لاسيما بعد اتجاه الدول في علاقتها إلى اعتماد مبدأ " الاعتمادية المتبادلة " في المجالات الاقتصادية مما يحتم بروز أهداف أو مصالح مشتركة(Decroziaend Stenenson, 1966: 338).

3- المتغير الدولي: ويتمثل في سعي الدول المتوسطة أو الصغيرة وراء أدوار أكبر في السياسة الدولية في ظل التسلسل الهرمي الدولي لموازين القوى في العالم, ومثل هذا الدور لا يتحقق في النظام الدولي بسبب هيمنة أقطاب مؤثرة عليه, لذلك سعت هذه الدول في خلق أو إيجاد الأنظمة الدولية (Eston,1965 :11).

وبذلك ظهرت الأنظمة الإقليمية وحققت حضوراً ودوراً لا يمكن تجاهله في العلاقـات الدولية, وإسناداً على ما تقدم, ولأن الانتماء القومي والتجـانس الفكـري والثقـافي والتماثـل الحضاري والتفاعل, يعد من المعايير التي يتحدد في ضوئها هوية الأنظمة الإقليمية, فإن العرب في إطار تكوينهم الجغرافي في المتواصل والمميز يشكلون نظاماً إقليمياً بحد ذاته يعرف بالنظام الإقليمي العربي وذلك لاحتوائه على العناصر المكونة التي تشترطها الأنظمة الإقليميـة والتـي تكمن في الأتي:

أ- **الوحدة الجغرافية:** تكون رقعة الأرض التي يقيم عليها العرب إقليماً جغرافياً واحداً متصلاً , يمتد من الخليج العربي شرقاً , إلى المحيط الأطلسي غرباً ومن حدود تركيا الجنوبية شمالاً إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البحر العربي وهضبة الحبشة والصحراء الأفريقية الكبرى جنوباً , وهـذا المجـال الجغرافـي تفصله عن غيره حدود طبيعية , في حين لا يفصل بين أجزائه الداخلية (أي حـدود طبيعيـة) وبذلك يكون العرب ضمن إقليم جغرافي واحد متصل ومتكامل(ربيع, 1979 :112).

ب- التماثل: يتمتع الشعب العربي على الرغم من اختلاف وتعدد النظم السياسية المكونة للإقليم العربي بخاصية التماثل والتجانس الثقافي والفكري والاجتماعي النادر, وقد لعبت اللغة العربيـة والمصالح المشتركة دوراً بارزاً في التماثل بين أطرافه, ويأتي هذا التماثل من حيث:(القوصي, 1948 :6).

1- الانتماء القومي: إن الشعب العربي من المحيط إلى الخليج يعلوه شعور بالانتمـاء القـومي الواحد, حيث يعبر عن هوية قومية متميزة هي القومية العربية تحدد طبيعـة ولائـه وانتمائـه, وتعزز هذا التماثل بجوانبه الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

2- التاريخ المشترك: لقد تميّز الشعب العربي بوحدة التاريخ, تلك الوحدة التي عززت ضرورة استمرار التماثل ووحدة الانتماء, فقد شكّل الوطن العربي على مدى التاريخ وحدة تكامل متفاعلة في ظل مختلف الظروف, مما خلقت أواصر تاريخية وثقافية وتراثية, منحت التماثل بعـداً فـي التكوين الذاتي للشعب العربي, حيث أصبح التاريخ يمثل " وحدة المشاعر ووحدة الآلام والآمال ", وهو الديمومة التي تنشط فيها حياة المجتمع, وهي ماضـي الأمـة وحاضـرها وإمكانيـات المستقبل المستترة فيها(فرح ,1973 :229).

3- وحدة اللغة: لقد جسدت اللغة العربية حالة حية من التكوين الفكري والقيمي والعقائدي للأمة العربية وكانت وسيلة التعبير عن الوجود العربي بجوانبه الفكرية والثقافية والإنسانية, وقد كـان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للإسلام دور تعزيز هذه الرباطة وحفظها من التشويه أو اللحن, فكانت دليلاً أو مقوماً أزلياً لوحدة التكوين للأمة وانتمائها الواحد و هويتها المميزة(ابن عساكر ,1979 :200).

ج- **التفاعل:** يكوّن الإقليم العربي وحدة ديمغرافية وجغرافية واقتصادية متفاعلة متكاملة, ويفرضها الواقع الإقليمي المستند إلى عمق الأواصر العربية على مختلف الصعد, وعلى ضوء ما تقدم فإن وصف النظام الإقليمي بكونه عربياً ينصرف للدلالة على الذات القومية ووحدة الانتماء والتجانس الثقافي وعمق التاريخ الحضاري للأطراف التي يشتمل عليها هذا الإقليم, وبعبارة أخرى, فإن مفهوم النظام الإقليمي العربي يظل أقرب لتوصيف الواقع العملي الفعلي, أو الجغرافي, في حين وصفه بكونه عربياً, فانه يراد به تحديد خصوصية الوحدات السياسية المكونة لهذا النظام الإقليمي, وعلى هذا فإن مصطلح النظام الإقليمي يستخدم للدلالة على ذلك الإقليم الذي يضم وحدات سياسية متماثلة أو اقتصادية في النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية, تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات متعددة الأغراض والمضامين(فهمي, 1993 :41).

وبهذا فإن مصطلح النظام الإقليمي العربي ليس إشارة إلى إقليم جغرافي فحسب, وإنما يعكس المصطلح نفسه توجهاً سياسياً نظامياً يستند إلى تجانس ثقافي فريد ذي عمق حضاري, وذلك يبدو المفهوم أكثر حيوية لتصفية الانقسام إلى دول مستقلة ذات سيادة (ياسين, 1986/1985 :151).

وتأسيساً على ما تقدم, فإن النظام الإقليمي العربي يتضمن نمط تفاعلات له طبيعة حركية, وهو يتطور وفقاً للتغيرات التي تطرأ على الدول الأعضاء فيه, أو التغيرات في العلاقة مع دول الجوار أو النظام العالمي, ومع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واضحاً بما لا يدعو إلى الشك أن النظام الإقليمي العربي, والجامعة العربية باعتباره مؤسسته الكبرى, قد دخل مرحلة جديدة من مراحل تطوره, وذلك نتيجة التغيرات الجسام التي شهدتها عدد من الدول العربية في نظمها السياسية خلال عام (2011) والتي ما زالت تداعياتها مستمرة(هلال, 2012 :9-10).

وتجد هذه المرحلة جذورها على مدى عقدين من الزمان على الأقل, وارتبطت بأحداث هزّت العلاقات العربية من أساسها, جاء في مقدمتها غزو العراق للكويت عام(1990), وما أعقبه من إقامة التحالف الدولي وحرب تحرير الكويت (1991), لقد كان لهذا الحدث الجلل آثار عميقة في بنية النظام الإقليمي وقيمه الأساسية, وفتح الباب لموجة من حادة من الانقسامات العربية, فقد أدى إلى اهتزاز الركيزة الأساسية للأمن العربي, وهي إن مصادر التهديد الأساسية الرئيسية للدول العربية تنبع من أطراف غير عربية, وزاد من حرارة الموقف تبرير البعض للغزو بدعاوي الوحدة العربية, ونشوء حالة من الاتهامات المتبادلة على مستوى النخب السياسية والثقافية بل وبين الشعوب العربية بسبب الفوضى الفكرية التي أثارتها تلك الأحداث, وتشفت هذه التداعيات عن جوانب الخلل في إدارة العلاقات بين الوحدات المكونة للنظام الإقليمي العربي, وفي إدارة العلاقات مع العالم الخارجي, وحدود التماس بينه وبين النظام العالمي(هلال, 2012 :10).

ثانياً- نشأة النظام الإقليمي العربي:

بعض المحللين يساوي الشرق الأوسط بالوطن العربي مستبعدين إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان و(إسرائيل), ويحدد محللون آخرون الشرق الأوسط بشكل أوسع بحيث يشمل تركيا وأفغانستان وباكستان والمغرب العربي وإسرائيل والبلدان العربية, كما يأخذ آخرون برأي هو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوسع من ذلك, فينظرون إلى الشرق الأوسط على انه يعني العالم الإسلامي المترامي الأطراف الممتد من المغرب إلى الغرب إلى شرق الباكستان والهند والتركمانستان في الشـــرق, ويـــرى بعض الاختصاصيين في علم النفس وعلم الأجناس أن الشرق الأوسط يعني أن يحدد سيكولوجياً أو ثقافياً وليس جغرافياً(Davison, 1963:27).

ارتأى بعض المراقبين العرب أن فكرة المنظومة الفرعية الشرق أوسطية لم يكن لها أي واقع جغرافي أو تاريخي وإنما هي مفهوم سياسي يعكس المصالح الإستراتيجية للدول الكبـــرى, وهو في الوقت عينه يخفق في الإحاطة بالديناميات والعمليـــات الإقليميـــة, تمثـــيلاً للتفـــاعلات والعلاقات في المنطقة, وهذه المنظومة الفرعية العربية تشمل البلدان العربية كلها من موريتانيا إلى الخليج, أما أعضاء هذه المنظومة فيربطهم الامتداد الجغرافي كما أنهم يشتركون بخصائص لغوية وثقافية وتاريخية واجتماعية متماثلة. (مطر وهلا, 1983 :24-31).

إن نمطاً قويا من الروابط والتفاعلات كان قائماً بين عدداً مـــن البلـــدان العربيـــة فـــي الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم, وهذه البلدان تشكل صلب المشرق العربـــي وهـــي مصر, والعراق وسوريا والسعودية والأردن ولبنان واليمن, بالإضافة إلى الشعب الفلسطيني, وقد لعبت إسرائيل دوراً دقيقاً كفاعل متطفل في السياسات الداخليـــة والخارجيـــة للبلـــدان العربيـــة المذكورة, وهنـــاك شـــروط لتلـــك المنظومـــة الإقليميـــة العربيـــة المشـــرقية تتمثـــل فيمـــا يلي:(Noble,1972: 24,229,231).

1- وجود طرفين اثنين فاعلين كحد أدنى وهو شرط متحقق, ذلك أن صلب النظام الإقليم العربي يتألف من ثمانية بلدان على الأقل.

2- تتمتع هذه البلدان بالانسجام الثقافي, لأنها ذات لغة مشتركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- بينها حالات مؤسسية متمثلة بالوشائج الاجتماعية والسياسية التي تربط دول الإقليم العربي عبر حدود دولهم, وهذه الصلات سهلت تدفق الاتصالات والمعلومات والأفكار في ما بين البلدان العربية وشعوبها مدركة للقضايا السياسية.

4- وجود شعور بالانتماء أرسيت قواعده في مبدأ القومية العربية, إلا أن هذا الشعور ولد نزعة بالانتماء وهي نزعة قوية لدى الحكومات والأفراد في التدخل في سياسات الآخرين الداخلية والخارجية, وشجع هذا الشعور على نمو جماعات اجتماعية وتحالفات سياسية عابرة للأقطار والحدود العربية, وعلى جمعيات سياسة غير قطرية مثل حزب البعث وحركة الأخوان المسلمين, وبسبب تلك الروابط كانت الأنظمة السياسية مترابطة ترابطاً وثيقاً في ما بينها ومتغلغلة ببعضها البعض(Noble, 1972: 232).

إن الدولة العربية شكلت أساساً كاملاً للضمير والوجدان العربيين, وفي هذا فان ميشيل هيدسون (Michael Hudson) يقول أن اسم الأمة العربية قد استخدم كثيراً في معجم السياسة العربية بحيث لا يمكن طرحها جانياً كمصطلح خيالي أو بلاغي؛ كانت الجماهير العربية مستعدة للثورة والقتال, بل للموت بسبب ما في هذا المصطلح من قوة روحية, إن الماضي الاستعماري المشترك والتجربة المشتركة في نيل الاستقلال قد شد البلدان العربية التي تؤلف صلب النظام العربي بعضها إلى بعض, إن لدى هذه الدول مصلحة مشتركة في الحفاظ على حريتها من تدخل الدول العظمى, وكذلك في حل المعضلة الفلسطينية(Hudson, 1979:87).

يعتقد البعض إن النظام الإقليمي العربي ارتبط قيامه بقيام جامعة الدول العربية عام (1945), وكانت حجتهم في ذلك أن هذه المرحلة أرست قواعد وسلوك أعضاء النظام, في حين يرى فريق آخر أن النظام الإقليمي العربي يمثل حقيقة تاريخية موضوعية سبقت في وجودها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة الدول العربية وأن هذا البناء المؤسس, ما وجد إلا بإرادة الدول المنشئة, بقصد تنظـــيم التعاون وأنماط التفاعل وصولاً إلى أهداف ومصالح مشتركة, وعليه فوحدات النظام الإقليمـــي العربي وجدت قبل وجود الجامعة العربية التي تعد إحدى أدوات ضبط تفاعلات وحدات النظـــام وتقويم أدائها(احمد, 1991 : 34-35).

لقد نشأ النظام العربي نتيجة تفاعل العديد من العوامل, كثير منها لم يوجد أصلاً عند قيام نظم إقليمية أخرى, فالشعوب التي تشكل النظام العربي, عاشت بصفة دائمة على أرضها مئـــات السنين, تتحدث اللغة نفسها وتدين غالبيتها بالعقيدة نفسها, وفي أغلب الأحيان تخضع لنظام الحكم نفسه, وبالتالي فإن اختلاف الشعوب وتفاعلاتها وتوحدها سبق قرار الدول السبع(مصر والعراق وسوريا والسعودية والأردن ولبنان واليمن), أن تتفاعل في شكل منظمة إقليمية, وبـــذلك فـــإن النظام الإقليمي العربي وان كان قد انطوى على عدة عوامل أسهمت في نشأته وعبرت عن ذاته وحقيقته الموضوعية – كما سيتبين ذلك لاحقاً – فإن عنصر القومية لـــه دور فريـــد ومتميـــز ومؤشر في نشأته قياسياً ببقية الأنظمة الإقليمية الأخرى(هلال ومطر, 1983 :19).

لقد مر النظام الإقليمي العربي بعدة مراحل تطور من خلاله, فهناك شـــبه اتفـــاق بـــين الدارسين حول مراحل تطور النظام الإقليمي العربي, قسمت تلك المراحل إلى أربع مراحل:

المرحلة الأولى (1945-1955): وهي المرحلة التي أرست خلالها قواعد سلوك أعضاء النظام العربي , وانشأ خلالها الإطار المؤسسي للنظام العربي ممثلاً في الجامعة العربية, حيث شهدت هذه المرحلة أحداثاً بارزة في صياغة ملامح نظام إقليمي عربي, حيث كانت نكســـة فلســـطين (1947-1948), حيث بدأ الصراع العربي – الإسرائيلي, كما كانت هذه المرحلة مرحلة ثـــورة تموز/يوليو (1956)في مصر, والتي أحدثت تغيراً قياسياً في إمكانيات وطاقة النظام العربـــي,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودفعت حركة التحرير في الوطن العربي , كما أنه في هذه المرحلة انحسر الوجود العسكري الاستعماري المباشر في معظم الأقطار العربية وظهور أنظمة الحكم العربي بمظهرها الوطني المستقل(هلال ومطر, 1983: 69).

المرحلة الثانية: مرحلة المد القومي (1955-1970): بلغ المد القومي أوجه بعد نجاح ثورة تموز/يوليو (1952) في مصر بقيادة جمال عبد الناصر وانطلاق حركة التحرر العربي التي شملت الوطن العربي كله, وقد اتخذ المد القومي في المغرب العربي طابعاً إسلامياً في معركة التحرير التي خاضها الليبيون والتونسيون والجزائريون والمراكشيون والموريتانيون, ودخل المد القومي العربي بقيادة عبد الناصر في معركة سافرة مع الغرب الاستعماري حول استعادة نفوذه وهيمنته من خلال الأحلاف, انتهت باستقلال الأقطار العربية كلها مع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي, لقد أنجز المد القومي معركة التحرر من الهيمنة الغربية بنجاح, وحقق الاستقلال السياسي للأقطار العربية وكان ذلك أعظم انجاز في تلك المرحلة(محافظة, 2012: 1).

إن هذا النصر كان على حساب أمور مهمة جداً أولها العجز الفاضح أمام إسرائيل ومخططاتها التوسعية العدوانية, والهزائم التي لحقت بالأنظمة السياسية القومية في مصر والعراق وسورية على يديها , وكانت حرب حزيران /يونيو (1967) أعمق وأشدها أثراً, وكانت هذه الحرب بداية انحسار المد القومي العربي وتراجعه, ورغم أن حرب رمضان/تشرين أول (أكتوبر) (1973) قد أعادت بعض الثقة إلى النفس العربية, إلا أن حروب إسرائيل على لبنان سنة (1078و1982) وحصارهاللعاصمة اللبنانية وما ألحقته بلبنان من تقتيل ودمار دون أي ردة فعل عربية رسمية أفقدت التضامن العربي محتواه(محافظة, 2012: 1-2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثالثة: مرحلة الانحسار القومي (1970-1977): رغم انتكاسات النظام الإقليمي العربي سواء على صعيد تجاربه ومساعيه الوحدوية أو بصراعه مع " إسرائيل " ومن خلفها, فقد استطاع النظام العربي أن يقود مواجهة بينه وبين النظام الدولي, إذ مثلت حرب تشرين عام (1973), ونتائجها تحدياً إقليمياً للنظام الدولي, حيث استطاع النظام العربي أن يعيد لذاته حضوراً وتأثيراً دوليين عبر توظيف إمكانياته وطاقاته الاقتصادية في صراعه وتفاعلاته مما أكسبته موقفاً اقتصادياً عبر زيادة ضخمة لموارده المالية بفضل ارتفاع أسعار النفط من جانب وقدرته على توظيف عناصر القوة المادية في تفاعلاته لقد كسبت هذه الزيادة رصيداً هائلاً من تفاعلاته الخارجية مع النظم الدولية الأخرى, أي انه نال فرصة أكبر للمناورة(Magold,1978, 5-6).

وقد بدأت مرحلة الانحسار القومي بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر أي بعد حرب (10- رمضان)/تشرين/أكتوبر عام (1973), إذ كانت تلك الحرب آخر الحروب التي أعد لها عبد الناصر قبل موته, وآخر الحروب التي تقودها الدول العربية ضد الكيان الصهيوني (قومياً), وكل دولة عربية أصبحت تراعي مصلحتها على حساب المصلحة القومية(أبو بكر, 2014: 2-3).

ولكن بعد أن خاض النظام العربي حرب(1973) وانتصار إلا أنها كانت تحدياً فعلياً له لبناء نظامه في المرحلة القادمة, إلا أن المرحلة الآتية كانت مرحلة التبعثر وسقوط الإجماع العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الرابعة: مرحلة السقوط والتبعثر العربي:(1977-1990).

وكانت ملامح هذه المرحلة قد بدأت تدب في جسم النظام العربي منذ سبعينيات القرن الماضي , إلا أن سقوط الإجماع العربي قد تجلى للعيان في مؤتمر بغداد (1978), حيث غاب الإجماع العربي الكامل إزاء الموقف المصري مع إسرائيل كما كان الإجماع العربي غائباً عن الموقف العربي إزاء الحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988) والتي كانت بين طرف عربي وآخر غير عربي, الأمر الذي كان يوجب على الأقطار العربية كافة دون استثناء وبحكم الانتماء القومي ومعاهدة الدفاع العربي أن تبلور موقف عربي موحد لاشك فيه لصالح العراق الطرف العربي ذي النهج القومي الواضح, إلا أن واقع الحال يشير إلى الاصطفاف لبعض الأقطار العربية إلى جانب إيران, والغريب في الأمر أن هناك أطراف عربية ترفع شعار العمل القومي كسوريا وليبيا(السواحري, 1990 :33).

نجحت القوى الإقليمية العربية في هذه المرحلة في عزل مصر عن دورها القومي بعد صلح السادات مع إسرائيل, وخلال هذه الفترة وفي عام (1974) عقدت قمة الرباط التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني, وظهور بوادر التفتت لهذا الحدث من خلال استقلال القوى الإقليمية عن الثورة الفلسطينية, وعزل المقاومة الفلسطينية, إضافة إلى أن الاستعمار كان يسعى إلى تدمير أي محاولة تقدم علمي أو تقني تظهر في أي إقليم عربي, ومثال ذلك الهجوم على المفاعل النووي العراقي عام (1982), وأثبتت حرب الخليج الأولى (1980-1988) هشاشة النظام العربي, وتلاها أزمة الخليج واجتياح العراق للكويت الذي كان أخطر انقسام في تاريخ النظام السياسي العربي وبعدها تمكنت النظم الإقليمية العربية من الضغط من لضغط ومحاصرة المقاومة الفلسطينية, ووقع اتفاق أوسلو واعترفت أغلب الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية ودول العالم بدولة إسرائيل الأمر الذي حقق أهداف الاستعمار الغربي وأنهى النظام لسياسي العربي كوحدة واحدة وقسمه إلى أقطار عربية لكل منها شأنها الخاص ولا تأبه إلا لمصالحها القطرية(سيف, 2013 :1-2).

وهذه المرحلة نجد جذورها على مدى عقدين من الزمان على الأقل حيث ارتبطت بأحداث هزت العلاقات العربية من أساسها, ولعل غزو العراق للكويت عام (1990)كان الحدث الجلل الذي كان له آثار عميقة في بنية النظام الإقليمي العربي وقيمه الأساسية, والذي فتح الباب واسعاً أمام الانقسامات العربية, فقد أدى إلى اهتزاز الركيزة الأساسية للأمن العربي, وهي مصادر التهديد الرئيسية للدول العربية تنبع من أطراف غير عربية, وزاد من مرارة الموقف تبرير البعض بدعاوى الوحدة العربية , ونشوب حالة من الاتهامات على مستوى النخب السياسية والثقافية بل وبين الشعوب العربية بسبب الفوضى الفكرية التي أثارتها تلك الأحداث, وكشفت هذه التداعيات عن جوانب الخلل في إدارة العلاقات بين الوحدات المكونة للنظام الإقليمي العربي , وفي إدارة العلاقات مع العالم الخارجي وحدود التماس بينه وبين النظام العالمي(هلال ,2012 :10).

المرحلة الخامسة: مرحلة التفتيت والانقسام الشديد(1990-2015): لقد تمكنت الإقليمية بعد عام(1990) من محاصرة المقاومة ودفعت بالجلوس مع العدو الصهيوني وانتهى ذلك بتوقيع اتفاقيات أوسلو ومدريد وغيرها, ومكنت الإقليمية العربية العدو من تحقيق مكاسب لا يمكن حصرها بتوقيع هذه الاتفاقية(سيف, 2013 :2).

وقد اعترفت اغلب دول العالم بدولة "إسرائيل" وأقامت معها علاقات سياسية واقتصادية ودبلوماسية, وفي مواجهة العمل الوحدوي كانت الدول العربية تطرح شعار التضامن العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتعاون العربي والوحدة المدروسة والوحدة الاقتصادية, وفي الفترة من (1990-2015)أصبح الواقع العربي يزداد تخلفاً, وأصبحت الدول العربية عاجزة حتى عن تحقيق تعاون اقتصادي أو تجاري فما زال حجم التبادل التجاري بين كل دولة عربية على حدة وبين الدول غير العربية أكثر بكثير من حجمه بينها وبين الدول العربية مجتمعة بل وبعض الدول ترفض فكرة التعاون العربي ونراها تشتكي من متاعب العرب والعروبة والانتماء العربي وأنها تحبذ أن تكون مقاطعة أمريكية فنجدها تجند ما استطاعت فكرياً وسياسياً واقتصادياً ودعائياً(سيف, 2013 :2-3).

وتتميز هذه الفترة بنشوب حالة من الاتهامات المتبادلة على مستوى النخب السياسية وتحولت إلى الشعوب بسبب نوع من الفوضى الفكرية التي أثارتها أحداث الفترة والتطورات التي تناولت الضغوط الأمريكية في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر(2011) لحث الدول العربية على التعاون في(الحرب العالمية ضد الإرهاب) وفشل مباحثات الوصول إلى تسوية سلمية بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية, واحتلال الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للعراق(2003), والعدوان الإسرائيلي على لبنان (2006) وعلى غزة (2010) وصولاً إلى ثورات أو انتفاضات الربيع العربي (2011), وقرار الجامعة العربية بشأن ليبيا الذي أوجد الأساس القانوني للتدخل الدولي وللدور العسكري لحلف الأطلسي , وتلاه قرار الجامعة اتجاه تجاه سورية, وإرسال بعثة مراقبين في كانون أول/ديسمبر (2011)التي أوقفت مهمتها في كانون الثاني/يناير (2012)ودعوة الجامعة الرئيس السوري إلى التنحي عن منصبه, ولاشك أن هذه التطورات أوجدت بلا شك الإطار السياسي لمرحلة جديدة من تطور النظام الإقليمي, وإن كنا لا نسارع إلى إعلان وفاة النظام القديم ومولد نظام جديد(بدرخان, 2011 :1-2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد تم الإعلان عن مولد نظام إقليمي عربي جديد ولأكثر من مرة في الماضي, لكن النظام أثبت قدرته على التكيف مع التطورات الجديدة من دون أن، يفقد بعضاً من خصائصه القديمة, ومع ذلك, فمع أن الثورات والانتفاضات العربية الراهنة أوجدت حالة من "السيولة السياسية "و "عدم اليقين" أو " اللاّتأكد " في داخل عدد من الدول العربية وفي العلاقات بينها فإنها توفر إمكانية إعادة توزيع موارد القوة والنفوذ على مستوى النظام وإعادة تشكيل التحالفات وأنماط السلوك السياسي فيه ونستطيع القول إن المرحلة من (2011-2015)هي مرحلة السقوط حيث شهد النظام الإقليمي العربي تحولات إستراتيجية في النظام السياسي وفي عوامل الاستقرار وفي التدخل الدولي وفي إعادة تموضع القوى السياسية داخل القطر العربي الواحد, والتي شهدت حركة إصلاحية ديمقراطية شعبية واسعة متعددة المستويات والمجالات شملت الجغرافيا العربية كلها تأثيراً وتأثراً, بتغيرات مباشرة أو غير مباشرة أو ارتدادية, وشهد التعامل مع هذه التحولات اضطرابات كبيرة لدى الأنظمة الحاكمة من جهة, والقوى السياسية من جهة أخرى, وارتفعت التوقعات السياسية والاقتصادية للشعوب العربية وهي تؤسس لأنظمة حكم ديمقراطية تحمي الحريات وتعيد بناء الأوطان على أنقاض الاستبداد الذي طبع العقود التي سبقتها (خيري,2015: 1).

وقد شاب هذه الفترة من (2011-2015) بيئة سياسية عربية ملبدة بالأفق الغامض, حروب وقتلى من الأطفال والشيوخ والنساء وانتهاك الأعراض وهدم البيوت في عواصم عربية أساسية, واستمرار آلة البطش والقتل والموت والصراعات الطائفية والجهوية, وترعرع جماعات الإرهاب والعنف والتطرف التي ترتبط بأحداث إقليمية ودولية (خيري, 2015 : 1-2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

تطور النظام الإقليمي العربي

إن النظام الإقليمي العربي نشأ وتطور غير متناقض مع النظام الـدولي, ففـي مرحلتـه الفاعلة بين (1955-1975) تعرض النظام العربي لتأثير حقبتين في تطـور النظـام الـدولي, أولهما: الحرب الباردة ثم مرحلة الوفاق, فقد عانى النظام الإقليمي العربي بكل وضـوح مـن تأثيرات الحرب الباردة في صورة خطر " الاستقطاب " بين أطراف النظام العربي وبشكل عـام فإن التفاعل بين النظام الدولي والنظام العربي, إنما نجم عن التناقض بين مقتضيات الحفاظ على تماسك النظام وفعاليته وإمكانيات نموه, وبين مقتضيات حفاظ القوى الدولية على مصالحها فـي المنطقة وتأثيرات التنافس بينهما فيها(زكريا ,2009: 25-30).

سنتناول في هذا المطلب المحورين التاليين, وهما:

أولاً- دور النظام الإقليمي العربي.

ثانياً- تفاعل النظام الإقليمي العربي(إقليمياً ودولياً).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: دور النظام الإقليمي العربي.

هناك سمات للنظام الإقليمي العربي تمنحه نقاطاً إستراتيجية إقليمياً وعالمياً وهي على النحو التالي:(هلال, 2012 :12-13).

1- الهوية الأساسية للنظام وهي "العروبة"؛ إذ أن هذه الصفة منحته بعداً ثقافياً وقومياً, فهو ليس مجرد علاقات بين دول إقليمية متجاورة وتربطها مصالح واهتمامات مشتركة, ولكن توجد علاقات اللغة والوحدة والثقافة الجامعة والتاريخ المشترك التي ربطت هذه المجموعة من البلاد على عدة قرون.

2- الجمع بين الطابع الإقليمي والطابع القومي, وهو من ناحية نظام إقليمي يربط بين عدد من الدول المتجاورة جغرافياً تجمعها مصالح اقتصادية وإستراتيجية مشتركة, شأنه في ذلك شأن النظام الإقليمي لدول شرق إفريقيا أو دول أمريكا اللاتينية وغيرها, وهو من ناحية أخرى يتمتع بالسمة " القومية " التي تتمثل في عدد من الروابط المعنوية والرمزية, لذلك فإن العلاقات بين البلدان العربية تمثل نظاماً إقليمياً قومياً, ويصبح إدخال عنصر " العروبة " في تحليل العلاقات العربية أمراً ضرورياً, وبدونه لا يمكن فهم الكثير من العلاقات والأدوار.

3- التواصل السريع بين الدول والمجتمعات العربية؛ فبحكم وحدة اللغة التي تمثل الوعاء الثقافي للقيم والمعايير, ووحدة الثقافة العربة الإسلامية التي تشارك في صنعها مختلف الجماعات الاثنية والسلالية, أصبح انتقال الأفكار والدعوات والحركات السياسية أمراً يسيراً ابتداءً من الجمعيات والتنظيمات المعارضة لحزب الاتحاد والترقي الذي اتبع سياسات التتريك, وتمييز ضد العرب في الأقاليم التابعة للدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين, وذيوع أفكار حزب البعث وحركة القوميين العرب والنموذج الناصري في منتصفه, وصولاً إلى أدوات الميديا الجديدة والفضائيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في نهايته, لذلك وصفت العلاقات العربية البينية بـــ "النفاذية" أو "المسامية" أي أن الحدود بـــين الدول والشعوب العربية ليست جامدة أو صماء وإنما مليئة بالثقوب والمسام التي تسمح للأفكـــار بالانتقال من مكان إلى آخر ولوسائل الإعلام بأن يصل تأثيرها إلى كل مكان.

4- النظام الإقليمي العربي كساحة للنفوذ والتنافس السياسي؛ بمعنى أن طموحـــات عـــدد مـــن رؤساء الدول العربية , وبالذات الكبيرة منها, وخطاباتهم السياسية تجاوزت حدود دولهـــم, فقـــد اعتبر هؤلاء إن ساحة النظام العربي هي امتداد طبيعي لنفوذهم وتطلعاتهم الزعاميـــة, وأنهـــم مسئولون عن مستقبل المنطقة وسعوا إلى الطلب من الشعوب الأخرى لتأييد سياساتهم, ووجـــد بعض رؤساء الدول في ساحة النظام العربي مجالاً للهروب مـــن مشـــاكلهم الداخليـــة, وتبنـــوا شعارات تدفع مشاعر المواطنين وترضيهم, وقاموا بتمويل أحزاب وصحف وحركات سياســـية مؤيدة لهم, واستخدموا القضية الفلسطينية كشماعة لتعليق عجزهم عليها , وسعوا إلـــى إثبـــات سياساتهم التنافسية بأن كل واحد منهم يسعى للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني(هلال, 2012 :13).

وهناك عدة عناصر تمنع النظام الإقليمي العربي أدواراً إستراتيجية وإقليميـــة وعالميـــة وخاصة إذا تم استغلالها وهي ما يلي:

1- الموقع والأهمية الإستراتيجية: يقع الوطن العربي في قلب العالم القديم عند ملتقى القـــارات الثلاث, وهو يقع غربي (أسيا وشمال إفريقيا), وتتجلى أهمية الموقع الوطن العربي الإستراتيجية بالمناطق التالية:(هلال ,2012 :13-14).

أ- موقع الوطن العربي المتوسط جعله طريق اتصال بين قارات العالم القديم براً وبحراً وجواً .

ب- إشرافه على بحار ومحيطات وخلجان نشطة الملاحة العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- يتحكم بالمنافذ البحرية والبرية ذات الأهمية الاقتصادية والعسكرية, واهم المنافذ البحرية هي:مضيق جبل طارق, مضيق باب المندب, مضيق باب السلام.

د- يعد الوطن العربي عقدة مواصلات حيوية بين الشرق والغرب.

هـ- موقعه الاستراتيجي بين أسيا وإفريقيا جعله طريقاً للمبادلات التجارية.

2- الموارد الطبيعة: العرب يمتلكون مقومات التكامل القوي كافة وعلى رأس تلك المقومات "النفط"؛ إلا أن الوطن العربي يعيش فترة صعبة ما يوجب العودة إلى التكامل الاقتصادي من إرساء الأمن القومي العربي(العاني, 2011 :1).

إن الموارد العربية موروث طبيعي قابل للإنهاك, فالموارد المائية مثلاً ستصبح نادرة مع التغيرات المناخية, لذلك لابد من وضع برنامج عربي يهدف إلى مواجهة الأخطار التي تواجه النظام الإقليمي العربي, ويأخذ الموارد البشرية بعين الاعتبار بان مستقبل الموارد الطبيعية مرتبط بها, إلا إن تفاقم التباين بين الدول العربية أدى إلى اختلافات جوهرية في بنيان هذه الدول(نافع,2011 :1).

ولكن الصراعات تدور في جوهرها النظام الإقليمي العربي حول الموارد الطبيعية كما إن التكامل الاقتصادي ليس هدفاً بحد ذاته بقدر ما هو وسيله, لكن مستوى الاندحار الذي وصلت إليه الشعوب العربية لا يمكن إلا أن يحسن الأوضاع , لكن العامل البشري يعتبر أهم عناصر تكامل النظام الإقليمي العربي(نظيف, 2011 :1).

ولكن القوى الاستعمارية الخارجية كانت عبر القرون السابقة تحاول السيطرة على الوطن العربي ولكنه أمر غير ممكن, إلا إن القوى الخارجية ساهمت في عرقلت العمل العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشترك من اجل السيطرة على ثرواته وموقعة الاستراتيجي من خلال مـــا يلي:(عبـــد الحـــي, 1987 : 86-87).

1- ضرب محاولات الوحدة بين أجزاء النظام الإقليمي العربي بالعمل العسكري المباشر أحياناً, أو خلق قوى إقليمية محلية لعرقلة قيامها, ولعل الموقف الأوروبي- ربما باستثناء فرنسا- مـــن محاولات محمد علي تمثل نموذجاً واضحاً على ذلك, كما إن الموقف من محـــاولات الـــرئيس جمال عبد الناصر في الفترة المعاصرة يعكس نموذجاً أخر وبأساليب أكثر تنوعاً.

2- التأثير بأشكال مختلفة(سياسية, واقتصادية ,ثقافية واجتماعية) على البيئة الـــداخلي للنظـــام الإقليمي العربي بهدف ربط هذا خلال التلاعب بمعطيـــات البيئـــة العربيـــة لا ســـيما القليـــات والعصبيات القبلية, بل والتمايز الحضري الريفي في إطار الإقليمي.

3- إن المنطقة العربية عرفت هجوماً لم ينقطع من الحروب الصليبية الأمر الـــذي حـــال دون الاستقرار السياسي وبلورة التيارات ومؤسسات وحدوية.

4- إن جميع القوى الخارجية تمثل قوى مانعه أو (كارهة) لقيام كائن عربي واحد وان تباينـــت مستويات وأنماط ومبررات هذه القوى, وهذا يعني إن عبء الوحدة العربية أمام هذا الإجمـــاع للقوى الخارجية يمثل عبئاً ثقيلاً جداً.

3- الصراع العربي – الإسرائيلي: المصدر الثالث الذي أعطى ديناميكيـــة للنظـــام الإقليمـــي العربي, وهو الصراع العربي – الإسرائيلي, فهذا الصراع أهم الصراعات التـــي يظهـــر فيهـــا بوضوح التفاعل بين التوازن الإقليمي والنظام الدولي, ذلك لأنه يثير بعمق مشكلة خطورة تدخل القوى الدولية, فالصراع العربي – الإسرائيلي يوثر على سلام وامن العالم كونه يجـــري فـــي منطقة إستراتيجية تملك نصيباً وافراً من الثورة والموارد الاقتصادية مما يجعل لأي حركة فيها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأثيراً إقليمياً, بحكم ارتباط مصالح القوى في العالم, كما أن هذا الصراع يعد احد الأسباب الهامة لانتقال استقطاب الصراع بين الشرق والغرب إلى المنطقة العربية, وقد لعبت القوتان العظميان دوراً هاماً فيه, على نحوٍ اثر على رغبة وقدرة دولها, وعلى التعامل مع قوى خارجية أخرى(زكريا, 2009 : 4-5).

ولما كانت إسرائيل هي جسر عبور المصالح الغربية إلى المنطقة ومحور الصراعات فيها, فقد كانت لها دور أساس في استراتجيات ومصالح, في أثناء الحرب الباردة, كما كان الدور نفسه بعد التحول في اتجاه نظام عالمي جديد, هذا الدور للكيان الصهيوني اوجب لتنفيذه استخدام آليات تخريب متعددة, منها تحريك "الأقليات " وإدخالها في مشروع التفتيت والهيمنة على قاعدة إن لكل أقلية الحق في دوله مستقلة عن دولة(دول الأكثرية) الأكثريات المهيمنة, الاختلاف في الانتماء العرقي أو الديني, إما موضعات الأقلية والأكثرية بوصفها إشكالية مطروحة في وجه الفكر القومي العربي بوصفها قنبلة موقوتة في جسد النظام الإقليمي العربي تسعى مخططات التأمر إلى تفجيرها, فلم تعد تطرح بحده إلى بعد إعلان قيام الدولة الصهيونية التي وجدت حجة وجود إسناد وتسويغ استمرار فسعت إسرائيل منذ خمسينيات القرن الماضي إلى حماية نفسها مما تدعيه خطر الأكثرية العربية /الإسلامية / بتفجير ما يداخل هذه الأكثرية من أقليات قادرة على إنهائها(الأنصاري وآخرون, 1997 : 138).

وخلاصة القول, أن المشروع الصهيوني التاريخي المعد للمنطقة هو تفتيتها على قياس وحداتها الاثنية والمذهبية, فالتفتيت هو ضمان الوجود الصهيوني الدائم في هذه المنطقة؛ وكل المشاريع الأخرى, ومنها مشروع التسوية القائم على فكرة الاندماج والتطبيع, لا تقدم الضمانات الوافية لتامين هذا الوجود, الأمر الذي يبدو واضحاً من خلال التعنت الإسرائيلي المتجدد؛ إذ أنه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يوجد في وارد الحكومات الإسرائيلية التنازل عن استراتيجيات الصهيونية التاريخية وعلى رأسها إستراتيجية تفتيت الوطن العربي والهيمنة عليه.

4- الطبيعة الحضارية: هو المصدر الرابع من قوة النظام الإقليمي العربي وهو الطبيعة الحضرية له, ذلك إن هذا الأخير لا يستند إلى الجوار الإقليمي, بقدر ما يستند إلى التوجه السياسي والتجانس ووحده ثقافية وتاريخية, وإحساس عميق بوجود تراث مشترك, وهي عناصر اقترنت في تطورها وانصهارها التاريخي, بتطور الإسلام وانتشاره في تلك المنطقة, وتاريخه السياسي والحضاري الممتد, الأمر الذي يعكس حقيقة هامه من التطور الاستراتيجي للمنطقة مفادها إن المنطقة العربية لديها القدرة على تكون منطقة جذب للقوى المحيطة بها(زكريا, 2009 : 5-9).

وبناء العناصر التي منحت النظام الإقليمي العربي أدوراً إستراتيجية وإقليمية وعالمية, فان دور النظام الإقليمي العربي منذ بداية الحرب الباردة وبالأحرى فان منطقة الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية خصوصاً لم تكون تحظ بأهمية إستراتيجية في أولويات كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية, ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدة اعتبارات يأتي في مقدمتها أن الصراع الإيديولوجي لم يكون طاغياً على سلوك كل من هما في مواجه الطرف الأخر, وبالتالي فإن الاهتمام كان مركزاً على المناطق الأكثر اقتراباً من حدودهم الإقليمية(دويتر, 1972 : 429).

إلا أن واقع ما بعد الحرب العالمية الثانية فرض حقائق جديدة تتوافق مع طبيعة أوضاع المجابه والصراع بينهما, فالبنسبة إلى الولايات المتحدة, فقد ارتبطت اهتماماتها الإستراتيجية – الأمنية هي المنطقة الشرق الأوسط, وبضمنها المنطقة العربية, بجملة متغيرات يأتي في مقدمتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخاطر التي يفرضها الاتحاد السوفيتي, ومحاوله حصر نفوذه في مناطق محـــدودة ومعلومـــة, وتحقيقاً لهذه الغاية عهدت الولاية المتحدة إلى تطويق الاتحاد السوفيتي بسلسلة مـــن الأحـــلاف والقواعد العسكرية كان من بينها حلف بغداد عام (1955)(العطار, 1966 : 44-45).

ومع بدايات ظهور العجز العسكري البريطاني عقب الحرب العالميـــة الثانيـــة, بـــدئت بريطانيا تنأى من متطلبات الإيفاء بمقتضيات الأمن على الصعيد الدولي بشكل عـــام والمنطقـــة العربية وما حولها بشكل خاص, الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية ترى نفسها ملتزمة بأداء مهام المسؤولية الدولية فانتهجت مبدأ "ترومان"لملء الفراغ الناجم عن تراجع دور بريطانيا الدولي(الخزاعلة, 2015 : 101).

وبذلك دخلت الولايات المتحدة مرحلة جديدة من الاهتمام المتزايد بالمنطقـــة, ارتســـمت صورتي المعسكرين المتناحرون عقب تبني الولايات المتحدة على مشروع مار شال, وتوالـــت الاهتمامات الأمريكية على منطقة عبر استراتجيات متتالية حملت أسماء رؤساء, منهـــا نكســـن الذي دعاء إلى دعم القوى الإقليمية الموالية لتكون قادرة علـــى حمايـــة المصـــالح الأمريكيـــة والتركيز على الدور النيابي للحلفاء الإقليميين ضد محاولات الاتحاد السوفيتي(حـــافظ, (د.ت): 701).

وفي عام (1979) طرحت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس " جيمس كارتر" ما يسمى بـــ "مبدأ كارتر" الذي يعتبر منطقة خليج العربي منطقة حيويـــة بالنســـبة للولايـــات المتحـــدة الأمريكية, ويحذر من استخدام القوى العسكرية ضد أي قوى دولية تحاول التدخل فيها, أما فـــي عهد الرئيس "رونالد ريغان" فقد طرحت الإدارة الأمريكية عام (1982) برنامجاً سياسياً شـــاملاً يتخطى تلكؤات "مبد كارتر" وينسجم مع أصول التوجهات الإستراتيجية الأمريكية سواء لاتجـــاه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوفيتي أو لدور الأمريكي العالمي ككل, وهذا البرنامج يعتمد على استراتيجيات متنوعة كإستراتيجية التطويق الإقليمي, والمواجهة إلى استبعاد المواقف الحيادية من الأطراف الإقليمية والإستراتيجية الترابط الإقليمي, أي خلق سلسلة مترابطة من الأقاليم المتكاملة امنياً خطه التسلح القصوى التي يحظى بموجبها عنصر الردع بالمصداقية(وهبة, 1987 : 24).

وعلى ضوء ما تقدم فإن الإستراتيجية الأمريكية كانت تهدف في جانب كبير منها إلى حد من مخاطر التوسع السوفيتي في المنطقة العربية والشرق الأوسط حيث يقول الرئيس الأمريكي جونسون: إذا ما تمكن السوفيتيين من التحكم في البحار والفضاء الجوي في منطقة القوس الشاسع الممتد من الغرب إلى إيران, فإن كل الذي تم عمله من عهد الرئيس ترومان, لتحقيق الاستقرار والتوازن في السياسة الدولية سوف يتعرض للخطر(قرني ,1986 :85).

وبذلك تضافرت متطلبات تأمين الإستراتيجية الأمنية في مواجهة السوفييت مع تنامي حاجة الولايات المتحدة للنفط, وكان أبرز نتائج هذا الاهتمام المتزايد بالمنطقة أن عُدّت منطقة مصالح حيوية لأمن الغرب عموماً وأمن الولايات المتحدة تحديداً, وجاء مبدأ كارتر ليؤكد أهمية ذلك, وأن أي محاولة تستهدف السيطرة على منطقة الخليج العربي هي بمثابة اعتداء على مصالحها الحيوية(أغا وآخرون ,1982 :9).

وقد كان من المتغيرات المهمة الأخرى التي ارتبطت بالإستراتجية الأمريكية حيال المنطقة العربية وما حولها, تبني الولايات المتحدة المشروع الصهيوني بإقامة "إسرائيل" والذي شكل منذ البداية طموحاً لحماية مصالح أمريكا الإستراتجية والأمنية, ففي أب /أغسطس (1918), أعلن الرئيس الأمريكي ودرو ويلسن عن تأييده لوعد بلفور, وعززت أمريكا هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهتمام والدعم بقرار صادر من الكونجرس في (11)/أيلول/سبتمبر (1922)يؤيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين(ليوسن ومارك ,1984 :56-85).

وقد استمر الدعم الأمريكي لهذا المشروع دون انقطاع حتى أعلن الرئيس الأمريكي "ترومان" اعترافه بإسرائيل في (14)/ أيار/مايو (1948), بعد خمسة دقائق من إعلانها رسمياً, ثم تعززت العلاقة بين أمريكا وإسرائيل استراتيجياً وامنياً(مقلد, 1983 :20-23).

وخلاصة القول, فإن هناك ثلاث متغيرات أساسية عطلت دور النظام الإقليمي العربي, وجعلت المنطقة العربية, وما حولها تحظى باهتمام الإستراتيجية الأمريكية وهي: (مقلد, 1983 :20-23).

1- احتواء التوسع السوفيتي (والروسي فيما بعد 1990-2015).

2- تأمين مصادر إمداد النفط وطرقه.

3- متطلبات الصراع العربي – الإسرائيلي على نحو يضمن حماية أمن إسرائيل واستمرار بقائه كخط دفاع أولي.

إن الصراع مع الأمة العربية يستهدف بالأساس عروبة الأمة وهويتها القومية والتي يعتبرها أعداء الأمة العربية تشكل خطراً كبيراً يهدد مصالحهم, لذلك فإن المشاريع المعادية التي يتم طرحها تهدف إلى الحيلولة دون التوجهات الوحدوية العربية, وعليه فإن العرب مطالبون بإحياء التضامن العربي, وإنقاذ النظام الإقليمي العربي, وتفعيل دور الجامعة العربية كخطوة هامة وأساسية على طريق بناء الموقف العربي الواحد(دبور, 2004 :2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- تفاعل النظام الإقليمي العربي (إقليمياً, ودولياً):

إن النظام الإقليمي العربي هو جزء من النظام العالمي يؤثر فيه أحياناً, ويتأثر به في معظم الأحيان, أي أن النظام الإقليمي العربي, يمكن أن يشكل إحدى المرايا العاكسة لعلاقات القوى والمتغيرات الهيكلية في النظام العالمي ككل, بالإضافة إلى أنه يمثل واحدة من المتغيرات فيه التي لعبت دوراً في تغييره كفاعل رئيس في النظم العالمي في أبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية والقيمية(زكريا, 2009 :33-35).

إن علاقات التفاعل في النظام العربي تفرضها النخب الحاكمة سواء اليسارية منها أو المحافظة, بل هي متطلبات أوجدتها حتمية الانتماء القومي للشعب الواحد في دول النظام الإقليمي سواء كانت دولة قائدة أو متلقية, إن النظام الإقليمي العربي ورغم الاستقلال السياسي لبعض أقطاره, إلا أنه نشأ وهو مفتقر للقوة الذاتية الكافية لضمان استقلال حركته الإقليمية أو الأولية بسبب خضوع جميع أطرافه للسيطرة الاستعمارية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة, الأمر الذي حال دون بروز احد أطرافه بشكل مميز(زكريا, 2009 :35-38).

طرحت مصر نفسها كقائدة للنظام الإقليمي العربي بعد ثورة تموز /يوليو (1952), وإزاء هذا التطور في النظام الإقليمي العربي, استشعرت الدوائر المناوئة بخطورة المد القومي الذي ارتسمت مسيرته بعلاقات التحرر والاستقلال, فحدث العدوان الثلاثي على مصر عام (1956), إلا أن هذا العدوان افرز نتائج غير التي رسمتها الأطراف المعتدية, حيث افرز واقع عربي متفاعل متلاحم وإسناد مطلق لمصر, الأمر الذي حول خسارتها إلى انتصار سياسي له أصداء كثيرة في العالم العربي(هلال, 1983 :50-77).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومهما يكن من أمر, فإن النظام الإقليمي العربي قد نشأ متناقض مع النظام الدولي, ففي مرحلته الفاعلة بين (1955-1975) تعرض النظام العربي لتأثير حقبتين في تطور النظام الدولي, أولهما: الحرب الباردة, وثانيهما مرحلة الوفاق, فقد عانى النظام العربي بكل وضوح من تأثيرات الحرب الباردة في صورة خطر"الاستقطاب" بين أطراف النظام العربي.

ظل النظام العربي دائماً يحاول التحرر من ضغط النظام العالمي عليه وأخذ مكان لائق في هذا النظام, فقد أعضاؤه أشكالاً مختلفة للتدخل الخارجي للتأثير على سلوكهم, وعلى توازن القوى فيما بينهم فقد حاول النظام الدولي التغلغل في العلاقات العربية – العربية, واستقطاب بعض الدول العربية لمصلحة هذا الطرف أو ذاك(الدول العظمى), مما كان له أثار على العلاقات العربية – العربية نفسها.

رغم انتكاسات النظام الإقليمي العربي, سواء على الصعيد الاقتصادي أو الوحدوي, أو بصراعه مع إسرائيل ومن يقف خلفها, فقد أستطاع أن يقود مواجهة بينه وبين النظام الدولي, إذ مثلت حرب رمضان/ أكتوبر(1973) ونتائجها, تحدياً إقليمياً للنظام الإقليمي العربي, فضلاً عن تأثيرات القوى الاقتصادية على النظام الاقتصادي الدولي, حيث استطاع النظام الإقليمي العربي, أن يعيد لذاته الحضور وتأثيراً دوليين عبر توظيفه إمكانياته وطاقته الاقتصادية في صراعه وتفاعلاته مما أكسبه موقفاً اقتصادياً عبر زيادة ضخمة لموارده المالية بفضل ارتفاع النفط (زكريا, 2009 :37-44).

وبهذا فإن النظام الإقليمي العربي, لم يكن بعيداً عن التطورات في النظام العالمي, وتفاعلات بين قواه (أمريكيا, وروسيا) بقدر ما عكست هذه التفاعلات نفسها على النظام الإقليمي العربي, فقد كان هذا النظام فاعلاً مشاركاً بدرجات متفاوتة في هذه التفاعلات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أسس ومقومات النظام الإقليمي العربي

يسعى النظام الإقليمي إلى تحقيق وحدة إقليمية وفق مؤسسات قانونية وبظروف خاصة ولكنها متغيرة متقاربة إلى حد كبير, ولقد قام النظام الإقليمي العربي على أسس تكوينية وحضارية واقتصادية وسياسية فضلاً عن أسس جغرافية التي لعبت دوراً حيوياً في بقاء النظام الإقليمي العربي تماساً وتقدماً , ولذلك فإن هيكلية النظام الإقليمي العربي تعتمد على ظروف داخلية موحدة ومتوفرة لدول الإقليم, فضلاً عن الظروف الخارجية التي كانت من أسس ومقومات النظام الإقليمي العربي التي كانت وراء ظهور النظام الإقليمي الحديث بدوله الحديثة, أي ظهور الدولة القومية الحديثة محل الكيانات المجزأة.

يناقش الباحث في هذا المبحث المطلبين التاليين وهما:

المطلب الأول: أسس النظام الإقليمي العربي.

المطلب الثاني: مقومات النظام الإقليمي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

أسس النظام الإقليمي العربي

يشير النظام الإقليمي العربي إلى مفهوم من المفاهيم التحليلية التي برزت في أدبيات الفكر السياسي المعني بعلم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية, وهو يشير إلى نوع من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول التي تقع داخل إقليم جغرافي واحد, يضم دولاً متجاورة تتداخل مع بعضها البعض في أنماط معقدة من التفاعلات والتعاملات وفقاً لأسس ومعايير معينة, وتحقيقاً لأهداف ومصالح مشتركة, وعليه فإن النظام الإقليمي العربي قام على مجموعة من الأسس والمعايير يمكن الاحتكام إليها لتحديد ماهيتها(هلال ومطر, 1983 :20).

وبناءً على ذلك, فإننا سنتناول في المطلب الأول المحورين لتاليين وهما:

أولاً- أسس النظام الإقليمي العربي.

ثانياً- معايير النظام الإقليمي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً- أسس النظام الإقليمي العربي:

إن النظام الإقليمي العربي بني على عدة أسس أركان جعلت من المنطقة العربية أكثر المناطق في العالم مؤهلة لاكتساب صفة النظام الإقليمي, فمن الناحية السلوكية يمكن وصف المنطقة العربية بأنها نظام إقليمي, ترتبط الدول المختلفة في ظله ضمن أسس وتفاعلات متصارعة أو متعاونة, والذي يقوم على عناصر التواصل الجغرافي والتاريخي والاجتماعي مع وجود تفاعلات بين أعضائه وإن كانت متفاوتة.

إن النظام الإقليمي العربي يقوم على عدة أسس ومبادئ, وهي على النحو التالي:

1- الناحية الجيوستراتيجية: إن المراد بالأساس الجغرافي كمعيار للتفاعل بين الوحدات السياسية للنظام الإقليمي العربي هو الحيز أو المجال الذي يضم مجموعة الوحدات السياسية "دول" تلتقي عند معايير تفرض عليها, وبحكم تقاربها الجغرافي, بإتباع سياسات متقاربة وربما متماثلة, وقد يستبعد البعض هذا المعيار على أساس أن التقارب الجغرافي ليس محدداً, فقد تتقارب دول مع أخرى حتى يصبح العالم كله إقليمياً واحد, إلا أن الواقع يفرد لهذا المعيار أهمية أساسية لأن الإقليم هو الذي يقوم على أساس منطقة جغرافية واحدة, ولكي تتضح معالم الإقليم يفترض أولاً وحدة الانتماء الجغرافي زيادة على معايير وعناصر أخرى(شبلي, 1986: 17).

ويقدم الموقع الجيوستراتيجي للنظام الإقليمي العربي إقليم متعدد البلدان, في مركز احتكاك الحضارات العربية والفارسية والتركية, واستمرارها الإسلامي, ونقطة فاصلة في منطقة انقسمت سياسياً بين ولاءات وصراعات دولية, وكذلك موارده وثرواته المكتنزة والظاهرة وسياساته الإستراتيجية, ويشكل أهم ما يحفز أو أبرز عوامل القرار في توجهات وسياسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنافس الإقليمي والدولي, أو سياسات التعاون والتوازن أو الصراع والتناحر داخله وخارجه, وتركز فيه بؤر الاهتمام وخطط الهيمنة والاستحواذ عليه, وكذلك اعتبار ما يجري فيه وحوله جزءاً من الأمن القومي ومدار النفوذ والصراع الاستراتيجي, الأمر الذي يشكل شبكة معقدة من العلاقات والتفاعلات, إقليمياً ودولياً, كما تطرح مثل هذه الظواهر والحالات أسئلة عن الأدوار والخطط التي يتطلب من كل الأطراف العمل عليها, بدءاً من المشرق العربي وسياسات بلدانه ودورها الاستراتيجي وعلاقاتها الإقليمية والدولية, ومن ثم الصراعات بكل أشكالها(الموسوي, 2014: 6).

2- الناحية الاقتصادية: يعتبر الاقتصاد احد الأسس التي قام عليها النظام الإقليمي العربي, والاقتصاد يعني قدرة الأمة على توفير الإمكانيات اللازمة لبناء الإنسان وفق الخط الاستراتيجي, ومن أجل أن تتمكن الأمة من تأسيس الإنسان الركن الأول في النظام السياسي بشكل صحيح وثابت وعميق, لابد من سلوك مسارات معينة على المستوى القومي والإسلامي في منطقة الإقليم العربي (الشرق الأوسط), ومن أهمها:(عمر, 1995: 88).

أ- تحرير الاقتصاد من التبعية والاعتماد الخارجي وتطوير بنيته الداخلية وإنماؤه ذاتياً.

ب- وضع نظرية اقتصاد إقليمية قومية إسلامية في مجال التكافل الاقتصادي بين دول وشعوب المنطقة وفق الأسس العلمية الحديثة.

ج- تكريس واقعية التبادل الاقتصادي بين دول المنطقة وإزالة المعيقات من الحواجز الجمركية, ويمكن الاسترشاد في هذا المجال بمنهج دول السوق الأوروبية لمشتركة.

د- العمل على وضع قوانين جديدة للعمل في هذه الدول تكفل حركة نشطة ومعقولة للأيدي العاملة ذات الحاجة وبشكل منظم ومقنن ومنضبط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ- الانفتاح الاقتصادي على اقتصاديات العالم وفق مصالح متبادلة لا يكون فيها أي نوع من الاستغلال أو الاحتكار.

3- الناحية السياسية: إن استقرار النظام السياسي الذي يحكم النظام الإقليمي العربي أمر ضروري كأساس يقوم عليه النظام السياسي للنظام الإقليمي العربي, ولإتاحة الفرصة لبناء الأركان الإستراتيجية.

ويعد وجود إسرائيل, وما تشكله من مخاطر متعددة على دول النظام الإقليمي العربي في الشرق الأوسط من أهم عوامل عدم استقرار الناحية السياسية العربية, كما أن عدم وضوح العلاقة التكاملية بين دور النظام الحاكم والدور الشعبي في تحمل المسؤولية إزاء البناء الاستراتيجي وحمايته يعد عاملاً آخر من عوامل عدم استقرار النظام السياسي في منطقة الشرق الأوسط, ولا شك أن تجارب النظام الإقليمي العربي ثرية في هذا المجال بأشكال النظم السياسية القابلة للتقييم والتي اتسم معظمها بعدم الاستقرار في معظم التغيرات , وهناك أسباب وعوامل أدت إلى حالات من الاستقرار السياسي وعدمه في ظل النظم السياسية للنظام الإقليمي العربي , وبرز في مضمون هذا الركن أربعة اعتبارات يمكنها أن تسهم بفاعلية في تحقيق الاستقرار على المستوى الاستراتيجي وهي:(عمر, 1995 : 88).

أ- تحديد النظرية والبرنامج والظروف اللازمة لمعالجة وجود إسرائيل واعتماد ذلك كمحور للتحرك الاستراتيجي في المنطقة.

ب- العلاقة بين الحاكم والمحكوم وآلية فرز السلطة السياسية, والجو التكاملي في القرار, ورسم السياسة بين الجماهير والقيادة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- أنماط وأسس العلاقة بين أنظمة الحكم في الأقطار المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وأساليب تحجيم عوامل التوتر والخلاف بينها.

د- طريقة حل الخلافات بين دول النظام الإقليمي.

لقد شهد القرن العشرين تغيراً كبيراً في محددات النظام الإقليمي العربي بدول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الأكبر في المنطقة وذلك أثر في صور تغلغل النظام الأمريكي في المنطقة وخاصة العراق , وقد تمثل هذا التغيير في إقدام العراق على غزو الكويت وفي قبول العرب التفاوض مع إسرائيل كدولة في مؤتمر مدريد, حيث أعطى هذا التغيير قدراً كبيراً من الحركة للولايات المتحدة في زيادة تغلغلها داخل النظام الإقليمي العربي وتمثل هذا التغلغل في زيادة ارتباط النظام العربي عسكراً بالولايات المتحدة عبر مدخلين:(عبدالعزيز, 2011: 1-2).

الأول: إبرام اتفاقيات أمنية مع دول الخليج العربي, وإقامة قواعد عسكرية فيها, كما حدث مع الكويت والسعودية وقطر والبحرين.

الثاني: طرح واشنطن عام (1998) فكرة نظام الدفاع الصاروخي المشترك بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي الست.

وفي الفترة من (2001) إلى (2003) طرأ على محددات هذه الفترة قدراً من التغير مقارنة بمحددات الفترة السابقة, فمنذ أحداث أيلول /سبتمبر (2001) تأكدت هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي, وخاصة النظام الإقليمي العربي, وسعت إلى رسم مصير وتفاعلات العديد من النظم الإقليمية ومنها النظام الإقليمي العربي, وسمح احتلال العراق عام (2003) ببناء جسور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثقة ما بين بعض دول النظام الإقليمي العربي وإسرائيل وبمباركة أمريكا, ومحاولات تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي, وذلك بهدف إحداث تغير جوهري في السياسات العربية.

لكن احتلال العراق لم يؤد إلى بزوغ تهديدات غير تقليدية ضد النظام الإقليمي العربي فحسب بل أدى إلى إحداث خلل داخل النظام العربي برمته, حيث تغير نمط العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والنظم العربية من علاقات خارجية إلى علاقات داخلية بعدما أصبحت واشنطن باحتلالها العراق جزءاً من النظام الإقليمي العربي(عبد العزيز, 2010: 1-2).

4- الحماية: وهو من الأسس التي قام عليها النظام الإقليمي العربي في بناء الأسس الثلاثة الماضية , ونعني بالحماية برنامج البناء الاستراتيجي الذي يحمي أي انجاز استراتيجي في مختلف المراحل, ومن ثم يتكامل معه تحقيق نظام الحماية الاستراتيجي لبناء النظام الإقليمي العربي وبنائه الاستراتيجي المتكامل, واعتمد هذا الأساس في بنائه الاستراتيجي على اعتبارات وعوامل عدة منها: (عبدالعزيز, 2010 :1-2).

أ- العمل على تحويل شعوب المنطقة إلى جيش كبير مدرب ومجهز للدفاع عنها وحمايتها بوصف ذلك مسؤولية الجيش النظامي الرسمي فقط.

ب- إنشاء علاقات خارجية واسعة ومتوازنة مبنية على أساس المنافع والمصالح مع دول العالم, بما يكفل تحقيق مصالح النظام الإقليمي العربي, ويمنع محاولات الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية.

ج- دعم دول العمق في النظام الإقليمي العربي في تطوير صناعاتها العسكرية الإستراتيجية الرادعة لإضعاف إمكانيات الخضوع العسكري أو التدخل في الشؤون الداخلية للنظام الإقليمي العربي وحماية حدوده الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- إيجاد أشكال مفيدة من التعاون في حل المشاكل المزمنة عدد من دول المنطقة لمنع استغلالها من قبل قوى خارجية (مشكلة الأكراد, مشكلة جنوب السودان, الصحراء العربية), وحل الأزمات العربية في العراق, وسوريا, ولبنان, وفلسطين, ومصر, وليبيا وغيرها التي نشأت بعد أحداث الربيع العربي عام (2011).

ثانياً- معايير النظام الإقليمي العربي:

هناك بعض المعايير التي من خلالها استطاع النظام الإقليمي العربي من مواجهة التحديات ومن تلك المعايير:

1- معيار التفاعل: إن الصورة الوردية عن عمق الروابط بين الشعوب العربية تمثل نصف الحقيقة فقط, أما النصف الأخر فهو أن العلاقات العربية اتسمت بشتى أنواع النزاعات وصور التفتت والانقسام , وهو ما سمي بالحرب الباردة, فالنظام الإقليمي العربي يمثل اكبر مقارنة في تحليل النظم الإقليمية في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين إلى عام (2012) بين ثقافة العوامل المدعمة للاتحاد والتكامل وبين ضعف الانجاز وتراجع الأداء, ومع ذلك فإن الانجاز الذي تحقق في مجال التكامل السياسي أو التعاون الاقتصادي والتجاري أقل بكثير مما يتحقق في أقاليم أخرى لا يتوافر لأعضائها عناصر التكامل نفسها(هلال, 2012 :19).

ويفسر ذلك بالاختلال الهيكلي الذي شهده النظام بين متطلبات سيادة الدولة ومقتضيات الاتحاد, أو بين (منطق الدولة) و (منطق الأمة) وهو الاختلال الذي ترجع جذوره إلى المباحثات التي أنشأت في جامعة الدول العربية والتي تفصح جلساتها عن حرص الحكومات العربية عن عدم الدخول في أي إطار يمثل قيداً على حركتها وسياستها, واستمر السلوك نفسه في مجال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعاون المشترك الذي حرصت فيه الحكومات العربية على عدم التخلي عن أي من اختصاصاتها أو سلطاتها بدعوى الحفاظ على السيادة, كما أن السيادة, استخدمت للحيلولة دون السماح للجامعة العربية باتخاذ قرارات ملزمة لا يتم الاتفاق عليها عن طريق الإجماع(هلال, 2012: 19).

لقد أعيد استخدام مصطلح الإقليم العربي, كنظام أو دولة, منذ خمسينيات القرن الماضي وقد تطور استخدام ذلك في المشاريع الأوروبية لاسيما في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي حول ما يتعلق بالشؤون السياسة والاقتصادية, ولكنه ظل مستخدماً في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية, مع إطلاق صفة الجديد عليه, واستخدم للتمييز بين المضمون أو المحتوى الاقتصادي التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية الجديدة وبين المضمون السياسي والعسكري والاستراتيجي الذي ظل يحكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي, وعكس اختلاف مضمون التفاعلات في النموذجين, سواء من ناحية دوافع لنشأة, أو من ناحية البيئة التي يمارس العلاقات مع قيادة النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وحتى هذه اللحظة(الموسوي, 2014 :2-3).

وهناك اختلالات في معيار التفاعل في العلاقات بين دول النظام الإقليمي العربي, ويرجع تفسير تلك الاختلالات إلى أسباب ثلاثة:(هلال, 2012 :19-20).

السبب الأول: يشير إلى التفاوت في موارد الدول العربية سواء في عدد السكان, أو مصادر الثروة الطبيعية أو المساحة, وبالذات عندما اتسعت في سبعينيات القرن الماضي الفجوة بين الدول التي امتلكت الثروة النفطية وبقية الدول العربية, مما أدى إلى عدم توافر أحد الشروط الأساسية للتكامل وهو الشعور بوجود منافع متبادلة ومصالح مشتركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السبب الثاني: يشير إلى تنوع أشكال ومسميات النظم السياسية العربية بين المملكة والجمهورية والسلطنة والإمارة, والى وقت قريب الجماهيرية, كما تنوع أشكال نظم الحكم بين الملكية المطلقة, والملكية شبه الدستورية, والجمهورية الرئاسية مع نظام الحزب الواحد أو المسيطر, والجمهورية البرلمانية التي تأخذ بنظام تعدد الأحزاب والمحاصصة الطائفية, الأمر الذي لا يوجد له مثيل في أي نظام إقليمي آخر من العالم, أضف إلى ذلك إلى اختلالات السياسات العامة بالنسبة إلى مواضيع كثيرة ومنها موضوع المرآة ودورها في الحياة العامة إلى مفهوم المواطنة وعلاقة المواطن بالسلطة والحقوق والحريات العامة, الأمر الذي أدى إلى غياب "رؤية مشتركة " للدول أعضاء النظام الإقليمي العربي إزاء العالم, كما أدى إلى تباين رؤاها لمصادر التهديد ونسق الأولويات والسياسيات.

السبب الثالث: يشير إلى مشاعر عدم الثقة والريبة المتبادلة حول الأهداف المعلنة والنوايا المضمرة, فالتعاون الاقتصادي أو التكامل يصبح في نظر البعض محاولة لاستفادة الدول الفقيرة بثروات الدول الغنية, والتعاون العسكري ينظر إليه على أنه أداة للسيطرة أو فرض الهيمنة, والتكامل السياسي يصبح سبيلاً إلى النفوذ من جانب الدول الأكثر تأثيراً.

تلك الأسباب والعوامل تفعل تأثيراتها في طبيعة العلاقات الإقليمية ولاسيما بين الدول التي تسعى للتنافس فيما بينها, وعلى ضوئها تحدد مهمات أو ادوار كل إقليم منها ولذلك يتميز أي نظام إقليمي بنمط معين من التفاعل, أو العلاقات المتبادلة بين أطرافه.

2- المعيار الكمي: يرتبط بمدى خضوع التفاعلات الحادثة في الساحة الإقليمية لقواعد وقوانين منتظمة ومعروفة سلفاً فضلاً عن درجة التزام الأطراف الإقليمية بهذه القوانين(الموسوي, 2014 :3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- المعيار النوعي: يتعلق بوصف طبيعة العلاقات السائدة بين هذه الأطراف, والتي يمكن التعرف عليها من خلال دراسة أبعاد أساسية ثلاث هي:(الموسوي ,2014 :3).

أ- تكافؤ العلاقات داخل النظام فهناك أنظمة إقليمية تقوم على درجة كبيرة من المشاركة.

ب- حركة النظام ودرجة ملائمة الترتيبات الإقليمية.

ج- تكاملية النظام وقدرته على تدعيم اتجاه طويل المدى نحو زيادة القواعد والقوانين السائدة في النظام الإقليمي وبروز ميل نحو تكوين ولاءات المركزة حول السلطة داخل الدولة, والأطراف الأخرى المكونة لهذا النظام.

وبهذا, فإنني أرى أن نمط التفاعلات داخل النظام الإقليمي العربي بشكل خاص, وأي نظام إقليمي آخر بشكل عام يتطور من خلال عاملين أساسيين هما: درجة التنسيق في مواقف الأطراف تجاه القضايا الجوهرية للنظام, وهيكل القوة السائد فيه وتحولاته, فالنظام الإقليمي يتطور تبعاً لدرجة نضوج عملية الإجماع داخله.

ويمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية تنطلق كل منها من معيار محدد: (الموسوي, 2014 :3).

الاتجاه الأول: يركز على اعتبار التقارب الجغرافي ويجعل من هذه الاعتبارات أساس للتميز بين النظم الإقليمية.

الاتجاه الثاني: ينطلق من أهمية توافر عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من الناحية الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية, على أساس أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفـاعلات سياسـية واقتصـادية وثقافيـة واجتماعية بين الدول مع بعضها البعض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

مقومات النظام الإقليمي العربي

إن النظام الإقليمي العربي إنما يعني ذلك الهيكل الجزئي المتفرع من النظـــام الـــدولي والمتفاعل معه, والذي يحاول ضبط المنطقة العربية التي يعيش فيها, بنـــاء علـــى اعتبـــارات جغرافية وسياسية ولغوية واثنيه ودينية وعسكرية واقتصادية.

ويشهد التاريخ المعاصر على حجم المؤامرات التي خيطت وحيكت في موائـــد الـــدول الكبرى, بقصد تفكيك وتفتيت العالم العربي ومنعه من بناء نظام إقليمي قوي, لما له مـــن بعـــد حيوي في تحدي معالم النظام الدولي أولاً, ومن تأثير على موازين القوى ثانياً(السلامي, 2014 :2-1).

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين التاليين وهما:

أولاُ: مقومات النظام الإقليمي العربي.

ثانياً: التحديات التي يواجهها النظام الإقليمي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً- مقومات النظام الإقليمي العربي.

تتجلى الأهمية القصوى للنظام الإقليمي العربي في مقوماته الثابتة التالية:

1- المرتكز الاستراتيجي الجيوسياسي: بموقعه الجغرافي الممتد من شرق أسيا إلى شمال إفريقيا وتحكمه بالعديد من الممرات المائية الإستراتيجية ذات البعد المؤثر في التجارة البحرية العالمية وتجارة النفط (هرمز, باب المندب, جبل طارق, قناة السويس), وإطلاله على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي, ومنطقة الخليج العربي مع تشكيله حاجزاً أمام أوروبا للعبور نحو أسيا وإفريقيا, تجعل من سيطرة الغرب عليه مسألة مهمة لمنع استقطاب أي قوى دولية معادية ساعية للتغلغل صوبها(السلامي , 2014 :1).

وتجمع النظريات الجيوسياسية على أن النظام الإقليمي العربي يمثل المحور الاستراتيجي الثاني في العالم بعد أوروبا, وبالتالي فإن سياسات الدول الكبرى والقوى العظمى في ضبط إيقاع النظام الدولي تتبني على ضبط هاذين المحورين عن طريق إخضاع الأول والصراع مع الثاني(السلامي ,2014 :1).

2- حدود النظام الإقليمي العربي: سواء الحدود الوطنية لدوله, أو حدوده كنظام, وهذا يعني اتساع مجال التدخل الخارجي في الإقليم, نظراً لأهميته الإستراتيجية, لوقوعه في قلب العالم, أو لموارده وإمكاناته الاقتصادية(السيد, 2014 :1).

3- عدم وجود إطار مؤسسي إقليمي فاعل: رغم وجود أطر مؤسسية مختلفة مثل جامعة الدول العربية , ومجلس التعاون الخليجي, وغيرها ولكن هذه الأطر تفتقد القدرة على التأثير ومحدودة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفاعلية, سواء لضعف إمكانياتها, أو لارتباطها بالنظم الفرعية أو لاختلاف المصالح القطرية لدولها الأعضاء(السيد ,2014 :1-2).

4- المركز الاقتصادي : بكل ما فيه من مقدرات طاقة ومعادن ضرورية لحركة الاقتصاد العالمي, يمثل النظام الإقليمي العربي موقعاً لأطماع القوى العظمى اعتباراً أن السيطرة عليه تعني السيطرة على العالم وتحديد طبيعة النظام الدولي, كما تشكل سيطرة الولايات المتحدة عليه بعد حرب الخليج الثانية(1991) إستراتيجية عسكرية لاحتواء الغرب واليابان آنذاك لقوى اقتصادية ساعية لتعدد الأقطاب وجعل اقتصادها رهيناً بالولايات المتحدة الأمريكية(السلامي, 2014 :2).

5- المرتكز والمقوم الحضاري (الهوية الحضارية): يمتاز النظام الإقليمي العربي بخاصية من المستحيل إيجادها في أي فرع من فروع النظام الدولي, ألا وهي التقارب بين كل أقطاره من الناحية الجغرافية, اللغوية الاثنية, الدينية والحضارية, إضافة إلى تأثيره على باقي دول محيطه العربي دولاً وشعوباً, وهو ما جعل مختلف الكتابات الغربية تحاول جاهدة طمس هذه الهوية الحضارية بإطلاق مسمى (الشرق الأوسط) كتوصيف للمجال الجغرافي للنظام الإقليمي العربي مع فصل دول شمال أفريقيا عن هذا المجال وضم دول أخرى من المحيط العربي لجعل التفرقة صفة المنطقة, والتي تمثل فيها إسرائيل احتياطاً استراتيجياً للغرب في مجابهة أي قوى عظمى معادية (روسيا الاتحادية, والصين) تعمل على استقطاب الأقطار العربية خارج السرب الغربي عامة والأمم المتحدة خاصة(السلامي ,2014 :2-3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- التحديات التي يواجهها النظام الإقليمي العربي:

هناك الكثير من التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي سواءً كانت داخلية أم خارجية وتتمثل تلك التحديات بالآتي:

1- عامل التجزئة: إن العرب ليسوا دولة واحدة وبالتالي تتعدد أهدافهم ومصالحهم, وتنفرد كل دولة برسم علاقاتها الخارجية, علاوة على أن هناك ارتباطات بين غالبية دول النظام الإقليمي العربي والغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية, ومن ثم فإن هذه الدول تخضع في الغالب لضغوط من الغرب, مما جعل تأثيرهم محدود, كما يرتبط هذا المفهوم بنسبة الانقسامات والمشاكل العالقة بين الدول العربية التي تتميز بمستوى من التخلف في مختلف المجالات, وكما تتميز بتبعيتها للقوى الخارجية الكبرى, وهذا أثر على حركة التعاون العربي في مواجهة التحديات والتهديدات, وأضحت سمة التجزئة هي انتشار النزاعات العربية في داخلها مختلف السياسات وهذا ما أثر على مجال العمل العربي المشترك, واتجهت مختلف التجارب العربية إلى سياسات عدائية وأحياناً قطيعة سياسية(زكريا, 2009 :43-45).

وأهم تحدي في عامل التجزئة هو الانقسام الداخلي, ويمكن تقسيم أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية إلى مستويين هما: (زكريا, 2009 :45).

الأول: على مستوى العوامل أو الأسباب الداخلية.

الثاني: على مستوى العوامل والأسباب الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: العوامل الداخلية:

أ- أزمة الشرعية للسلطة السياسية الحاكمة.

ب- غربة " السلطة السياسية " سياسياً وثقافياً عن محيطها الشعبي.

ج- الجهل "بالدين" وبالتاريخ السياسي للمجتمع العرفي.

د- غياب وضوح العلاقة "التعاقدية" العادلة بين الدولة وطوائفها المختلفة.

ه- التكوين الدولي للدولة القطرية في العالم العربي.

و- غياب الضابط الحضاري عند الاختلاف.

ز- دور النخبة في النظام السياسي أو الأقليات.

ح- وجود إشكاليات في الفكر العربي المعاصر.

ثانياً: العوامل الخارجية:

أ- الدور السلبي للإستشراق والتبشير والاستعمار في العالم العربي.

ب- اضطراب الأمن الإقليمي والصراعات العربية – العربية.

ج- التنافس بين القوى الدولية حول النفوذ في العالم العربي.

2- **التحديات القيمية:** من الملفت للنظر, أن يطرح بعض الكتاب العرب أراء وأفكار تتعامل مع الشرق الأوسط بقدر عال من المرونة, خاصة فيما يتعلق بتأثيرها في الجانب ألقيمـــي للمنطقـــة العربية رغم أن الحقائق تشير كلها إلى أن هناك دعوات لإحياء الدعوات الغربية والصـــهيونية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تناهض المشروع القومي العربي, والتي لا يمكن أن تقوم إلا على حساب العروبة انتماء وهوية, وهو ما لم يتوانى سياسيو الغرب وقادة الفكر الصهيوني في الإعراب عنه, ومما يزيد الأمر سوءاً, أن هناك من الكتاب من يشير إلى أنه من العبث التصدي للمشروع الامبريالي أو الدولي الجديد ويدعو إلى التعامل مع الواقع الحالي بعيداً عن محاولات إثبات الهوية العربية منتقداً المحاولات القومية لبعض القوميون العرب أمثال عبدالناصر، وصدام حسين, ويقول بأنه لا جدوى من كل تلك الأحلام والطموحات والآمال والاتجاهات والمناقشات والإصرار على الذهاب إلى العروبة(عبد الفضيل, 1993 :5).

إن مشاعر القلق على النظام العربي لا تأتي فقط من أن الطروحات الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً تطابق مع التطورات الإسرائيلية تجاه الشرق الأوسط, والعداء للمشروع العربي النهضوي والهوية العربية.

3- **التحديات الإستراتيجية:** ثمة مخاطر ذات طبيعة إستراتيجية تنطوي على قدر كبير من الخطورة تلقي بظلالها على النظام العربي كنتيجة حتمية لترتيبات النظام الإقليمي الشرق أوسطي , الذي يتطلب المادة التعامل مع ثروات المنطقة بما لا يخدم النظام العربي, بالإضافة إلى التعامل بمنظار أحادي في الجوانب الأمنية إقليماً , يجعل التوازن في هذه المنطقة مفقوداً ويميل لصالح أطراف إقليمية أخرى ستدخل حتماً في الترتيبة البنيوية لهذا النظام .(مجموعة باحثين, 1994 :7).

4- **التحديات الاقتصادية:** من الملفت للنظر أن فكرة التعاون الإقليمي قد ترددت في أكثر من جهة دولية أو إقليمية, كالبنك الدولي وورقة هارفارد الأمريكية والإدارات الأوروبية, بالإضافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى ما تدعو إليه إسرائيل وأن هذه الجهات تشكل عامل تحدي للنظام الإقليمي العربي من حيث:(مجموعة باحثين ,1994 :77).

أ- أن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على سلام دائم سيكون من نتائجه تخفيض كلف الأمن.

ب- الليبرالية التي يجب أن يقوم عليها الإصلاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي وهي بذلك تسعى إلى خلق القناعة على الصعيد العربي باتجاه حتمية التعامل الإقليمي كسبيل لتطور المنطقة.

وتكمن ابرز التحديات الاقتصادية في تحكم دول الجوار الجغرافي بمصادر المياه والممرات المائية العربية, والتبعية الاقتصادية العربية للاقتصاديات الأجنبية.

5- **التحديات الاجتماعية والثقافية:** التي تكمن في خلخلة الأمن الاجتماعي نتيجة ارتفاع نسبة البطالة , في حين أن ابرز الحلول المطروحة لتلك التحديات يكمن في تحقيق الوحدة العربية والتكامل الاقتصادي والسياسي, ومن الناحية لاقتصادية العمل على إيجاد تكتلات اقتصادية عربية وإقليمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية, وعلى الصعيد الاجتماعي الثقافي يكمن الحل في تنشئة ثقافية للنشء العربي تغرس القيم العربية والإسلامية في النفوس بما يمكنها من المواجهة(الغرم والهزايمة ,2014 : 1- 37).

إن النظام الإقليمي العربي بكل مكوناته, يواجه تهديدات وتحديات خطيرة وتصعيداً خطيراً غير مسبوق في وتيرة الأحداث الملتهبة, التي تدور رحاها في عدة دول عربية ذات ثقل وتأثير مباشر على حاضر ومستقبل الأمن القومي العربي برمته, بل ومستقبل شعوب هذه الدول وأمن واستقرار المنطقة بأكملها والعالم (مجلس الجامعة العربية, 2015 :144).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن معالجة الأوضاع المعقدة والمتفاقمة التي توجهها المنطقة تتطلب نهجاً جديداً وعلى نحو ملح, توجهاً مبتكراً وغير تقليدي, ومواقف قادرة على التأثير في مجريات الأحداث وتفاعلاتها الإقليمية والدولية, وبما يضع حداً لهذه الأزمات, وحتى يتمكن العمل العربي من الارتقاء إلى مستوى التحديات المطروحة ويستجيب لتطلعات الشعوب العربية ودولها.

إن قضايا العمل العربي المشترك وما يواجه الجامعة العربية من تحديات في هذا المنحنى التاريخي الحاسم يتطلب التحلي بالجرأة والصدق اللازمين, بل واغتنام ظروف التحولات والمتغيرات الكبيرة التي يشهدها الوطن العربي, واستثمارها للإقدام على الخطوات المطلوبة لتطوير العمل في الجامعة, وإصلاح نظمها وهياكلها وآليات عملها.

ومن ضمن التحديات الدائمة للنظام الإقليمي العربي:(العربي, 2015 :3-4).

1- **القضية الفلسطينية:** وهي القضية المركزية والمحورية والتي مازالت تعاني من انسداد أفق الحل والتسوية النهائية القائمة على مبدأ حل الدولتين على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها العرب والفلسطينيون والإنجازات الدبلوماسية التي تحققت, والتي أسفرت على إصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع علم دولة فلسطين فوق مقارها.

وهذا الإنجاز يشكل إنجازاً دبلوماسياً هاماً وله دلالة رمزية كبيرة باتجاه الاعتراف بدولة فلسطينية كاملة العضوية في الأمم المتحدة, واعترافاً جديداً يؤكد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية و إلا أن الجهود المبذولة في هذا المجال لا تزال غير قادرة على ممارسة الضغوط اللازمة على الجانب الإسرائيلي الذي لا يأبه لتنفيذ القوانين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة, ويواصل مخططاته الرامية لتضييع الوقت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتوسع الاستيطاني وتهويد القدس وفرض واقع جديد يستحيل معه إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

2- **الأزمة السورية المتفاقمة:** حيث لا تزال الجهود عاجزة عن وقف نزيف الدماء والدمار الذي لحق بالأراضي السورية منذ عام (2011) ولا زال الشعب السوري يعاني حتى الآن (2015) من المآسي والويلات نتيجة لاستمرار هذه الأزمة, والتي هددت الدولة السورية ومؤسساتها, الأمر الذي يدعو لبلورة رؤية عربية قادرة على التعامل مع مختلف أبعاد الأزمة وخصوصاً في ظل تفاقم أزمة اللاجئين السوريين.

3- **الأزمة اليمنية وانتهاك الشرعية اليمنية الممثلة بالرئيس الشرعي عبدربه منصور هادي:** ويجب أن تتجه جميع الجهود لإقرار الحل لسياسي المنشود للأزمة اليمنية تحت رعاية دولية من الأمم المتحدة حسب قراراتها وخصوصاً القرار رقم (2216).

4- **الأزمة الليبية** وعدم توصل الأطراف إلى اتفاق سياسي نهائي يفضي إلى وقف القتال وحالة الانقسام حول خطوات الحل النهائي, وضرورة توفر الدعم اللازم لمواجهة الإرهاب وبسط الأمن بشكل نهائي في ليبيا, وذلك وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومجلس الجامعة العربي.

5- **احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث:** طنب الكبرى, وطنب الصغرى، وأبو موسى, والقبول باللجوء إلى محكمة العدل الدولية على النزاع.

6- **التطرف والإرهاب في العراق وسوريا واليمن وليبيا**, وبذل الجهود اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة, وتنفيذ قرار المجلس الوزاري الصادر في (7) أيلول / سبتمبر(2014)والذي تضمن مجموعة من الخطوات الشاملة والجماعية الهامة لمكافحة الإرهاب وأنشطة الجماعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإرهابية المتطرفة, وذلك مواجهته أمنياً وسياسياً وعسكراً واقتصادياً واجتماعياً وتربوياً وعقائدياً وفكرياً.

7- **الوضع في الصـــومال:** وضرورة دعم الجهود لتثبيت الحكم المركزي الشـــرعي للحكومـــة الحالية.

8- **دعم السودان في مساره الديمقراطي والحوار الوطني،** إضافة إلى الجوانـــب الاقتصـــادية والاجتماعية والإعلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التغيرات في بنية النظام الدولي وأثرها على النظام الإقليمي العربي

كانت انعكاسات التغيرات والتحولات في النظام الدولي بعد حرب الخليج الثالثة (2003)سلبية على النظام الإقليمي العربي, وثمة ظواهر ومؤشرات على ذلك, ومن أهمها التدهور الواضح في مكانة العرب في المنظومة الدولية, وتضييق هامش الحركة والمناورة الإستراتيجية أمامهم , فإذا كان نظام الثنائية القطبية يوفر مجالاً لدول النظام الإقليمي العربي لتمارس قدر من الحركة والمناورة, وتلعب على التوازنات والتناقضات بين القطبين الأمريكي والاتحاد السوفيتي, بما يمكنها من الحصول على الدعم السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي, لذا فإن انهيار هذا النظام يمثل نهاية لهذا الهامش, ومضاعفة للقيود الواردة على الساحة الدولية, إضافة إلى ذلك فإن الوضع الإقليمي العربي الراهن بات عرضة لضغوط القوى المؤثرة, أكثر مما هو قادر على خلق التوازن المطلوب والمرضي في المصالح, ومن الأدلة على ذلك انحسار القدرة العربية فكراً وعملاً ومنهجاً ومؤسسات في مقابل ترسيخ القطرية إلى الاستقلالية في علاقاتها الخارجية, دون النظر إلى انعكاسات ذلك النزوع على المصالح القومية, إضافة إلى تفاعل المصالح القطرية في الإقليم العربي مع مصالح النظام الدولي وخاصة المصالح الأمريكية بالذات.

وبناء على ذلك فإن الباحث سيتناول المبحثين التاليين وهما:

المبحث الأول: التأصيل للعلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي.

المبحث الثاني: أثار تغلغل النظام الدولي في النظام الإقليمي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

التأصيل للعلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي

في ظل التحولات الأيديولوجية والجيوستراتيجية التي شهدها العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين يواجه النظام الإقليمي العربي نوع جديد من التحديات تفرض عليه التفاعل مع البيئة العالمية والنظام الدولي المتغير, ليس فقط من فرص ومكاسب, لكن الأهم بكل ما يحمله من مخاطر وقيود, ولأن النظام الإقليمي العربي هو جزء من النظام الدولي, فقد تأثر هو أيضاً بتلك التحولات والتغيرات؛ حيث تغيرت أشكال وأنماط التحديات التي يتعرض لها النظام الإقليمي العربي(خليل ,2011 :2-3).

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغيراً كبيراً في محددات علاقة النظام الإقليمي العربي بالولايات المتحدة, وذلك على نحو أثر في صور التغلغل الأمريكي في النظام الإقليمي العربي, وفي قبول العرب التفاوض مع إسرائيل كدولة في مؤتمر مدريد في اسبانيا عام (1991), والحرب على العراق (2003), وثورات الربيع العربي من(2012)(عبدالعزيز, 2010 :1-3).

يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين التاليين وهما:

المطلب الأول: اتجاهات العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي

المطلب الثاني: محددات العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

اتجاهات العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي

يؤكد الدارسون والباحثون في العلوم السياسية أن النظام الدولي ليس متراصفة ثابتة من الأحجار, بل هو ترتيب زمني يخضع لتوازنات دقيقة ينتجها نمط توزيع القوة والتحالفات الاجتماعية المهيمنة, ولذلك تسعى القوة الماسكة بالنظام الدولي إلى الحفاظ على استقراره وتوطيد دعائمه من خلال طرد الاتجاهات الساعية إلى زعزعته عبر تغيير أنماط وتوازنات القوة السائدة فيه, ولذلك يبتكر النظام الدولي شكلاً من " الميكانزمية " التي تؤسس أخلاقياً لبقائه وديمومته وتوفر غطاء أيديولوجي لممارسته, في الوقت الذي تسعى القوى المتمردة إلى تأسيس"ميكانزميات بديلة " تمنح نطاقه الأخلاقي والأيديولوجي, وبأي حال من الأحوال, إذا كان هناك شيء أثبتته أحداث العالم الكبيرة في العقدين الأخيرين, فهو أن ليس بإمكان الجميع إدعاء السعي وراء الخير المطلق, إلا أن مفاهيم الخير والشر نسبية وأن أحداً مما يتعاطى السياسة لا يمكنه أن يمتلك رؤية مجردة لها بمعزل عن مصالحه وثقافته وتركيبته , لوعيه وأحياناً لا وعيه(جابر ,2001 :1).

يناقش الباحث في هذا المطلب المحورين التاليين وهما:

أولاً: العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي, من (1990-2003).

ثانياً: العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي, من (2003-2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي, من (1990-2003).

إن القضية الأخلاقية في السياسة تطرح نفسها بقوة في العالم العربي, ولذلك أسباب عديدة تتركز أهمها على طبيعة العلاقة بين النظام الإقليمي العربي وبين النظم السياسية المحلية المهيمنة وأنماط تحالفاتها وتوازنات القوى فيما بينها.

وهو أيضاً إطار لترتيب العلاقة بين مجال جغرافي معين وبين النظام الدولي وقواه المهيمنة, ولذلك تنتظم علاقات الأقاليم بالنظام الدولي بحسب مستوى اندماجها فيه وتبنيها لأساطيره الكبرى, وعليه من الطبيعي أن يصف علماء السياسة المعاصرون أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأجزاء من الباسفك باعتبارها الإقليم النواة للنظام العالمي كونها المراكز التي ترتكز فيها عناصر القوة المعاصرة(التكنولوجي, اقتصاد السوق المتقدم, الاستقرار السياسي) في الوقت الذي تتدرج فيه علاقات المناطق الأخرى من الاندماج الجزئي إلى التبعية إلى التهميش, وحالة النظام الإقليمي العربي فيها قدر عال من الاستثنائية, فهذه من المناطق تمتلك مورد قوة رئيس بإمكانه أن يتحكم باستقرار ورفاهية المناطق المركزية نفسها, وهو (النفط) غير أنها في الوقت ذاته منفصلة عن تلك المناطق بفعل فقرها التكنولوجي, وعدم التوازن الاقتصادي والسياسي, ورفضها للأسطورة السائدة داخل النظام وبالتالي لمنطقه الأخلاقي(جابر ,2008 :2).

ففي فترة الستينيات من القرن الماضي ارتبط انتشار النظام الإقليمي العربي بحصول دول النظام الإقليمي العربي على استغلالها الناجز, وانتشار الروح القومية بينها, الأمر الذي ارتفع مستوى الوفاق السياسي, الذي أسهم في إدراكها لتمايزها عن النظام الدولي, وبهذا فقد تنوعت العلاقة بين النظام الإقليمي العربي منذ نشأته الرسمية عام (1945) وقوى النظام الدولي, وفهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك الأنماط سيساعد على فهم تداعيات اختلال العراق, خاصة مع كونه نمطاً جديداً للعلاقة مع القوى الدولية, في المراحل الأولى لنشأة النظام الإقليمي العربي بعد انتهاء أعمال الحرب العالمية الثانية عام (1945), كان الضعف هو السمة المميزة لهذا النظام, ذلك أنه كان يتألف من عدد من الدول المستقلة وهي مصر وسورية والسعودية, والأردن والعراق ولبنان واليمن, والتي لم تكن لغاية(1945)حاصلة على استقلال حقيقي يكفل لها التحرك دون أن تولي اهتماماً لمصالح القوى الكبرى ,الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا, وهي الدول نفسها التي ساعدت على تأسيس جامعة الدول العربية, وقد ظلت هذه الدول رغم استقلالها, مرتبطة بالقوى الاستعمارية العالمية, فالقوات البريطانية بقيت موجودة في مصر رغم استقلالها عام(1922), وظل الأردن يحصل بموجب اتفاقية مع بريطانيا, على معونات عسكرية لم تنته إلا عام (1957), ولعل سعي الدول الاستعمارية إلى إعادة رسم جغرافية البلاد العربية قبل الاعتراف باستقلالها قد أدى دوراً كبيراً في اختلال توازن مقدرات القوة, دون أن ينفي أسباب ذاتيه له؛ فقد رسمت بريطانيا حدود العراق على نحو يحرمه أي منفذ بحري باستثناء ميناء أم قصر, علماً بأن طول سواحله على الخليج يبلغ (85) كم في مقابل (499) كم للكويت و(1972) كم لإيران(AL-Shazly, 1998: 119).

كما أن الدول الاستعمارية رسمت حدود الكثير من دول النظام الإقليمي العربي لتحقيق مصالحها الاستعمارية المستقبلية دون أن تولي اهتماماً لمدى تجانس الشعوب القابعة بين تلك الحدود , منتجين من ذلك دول غير متجانسة, كحالة لبنان الذي تعرض نتيجة الحساسيات بين الجماعات الإثنيه إلى انهيار الدولة إبان الحرب الأهلية التي بدأت عام (1975)(هلال ومسعد, 2002: 108-109).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد عملت الدول الاستعمارية على إحداث خلل في النظام الإقليمي العربي بسبب ممارساتها اللاإنسانية, وقد دفع هذا الاختلال إلى اعتباره سبباً من أسباب ضعف النظام العربي وانهياره, بينما يمكن اعتبار هذا التفاوت توزيع مقدرات القوة ظاهرة صحية في النظم الإقليمية؛ إذ أنه يسمح بزيادة مستوى الاعتماد المتبادل فيولد نوعاً من التوافق الذي هو دلالة على مدى الترابط بين وحدات النظام , ويعتبر هذا شرطاً أساسياً لقيام النظم الإقليمية؛ فالتماثل في القوة ينفي الحاجة إلى الأخر, كما أن هذا التفاوت يسمح بتعدد الأدوار التي يمكن أن تؤديها وحدات النظام, ويعطي في حالة وجود اختلال واضح في توزيع القوة لصالح طرف واحد بروزاً لدول الدولة القائد بما يزيد من تماسك النظام الإقليمي وقدرته على الحفاظ على الحركة الجماعية لوحداته(المشاط , 1982: 42-44).

وهنا لابد من توافر ثلاثة مقومات أساسية لدى الدولة التي تسعى إلى القيام بدور قيادي على مستوى النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه على النحو الآتي: (المشاط, 1982: 43-44).

1- المقوم الهيكلي: الذي ينصرف إلى توازن عناصر القوة المادية العسكرية والاقتصادية والتقنية والديمغرافية والجغرافية لدى تلك الدول من ناحية, وتفوقها على غيرها من الدول بالنظر إلى تلك العناصر, من ناحية أخرى.

2- المقوم العملياتي: وهو المقوم الذي يتعلق بمدى توافر الممارسة القيادية لدى الدولة التي تمتلك المقوم الأول.

3- المقوم الشرع: وهو الذي يعني مدى قبول الدول الأخرى في النظام لهذا الدور القيادي.

4- المقوم المعنوي: وهو الذي ينصرف إلى تبلور مشروع سياسي لدى الوحدة التي ترغب في القيادة, ويحظى بقبول القيادات والشعوب التي ترغب في قيادتها(احمد, 1985: 44-46).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توافرت مقومات هذا الدور, سواء اعتمد الرأي الأول أو الرأي الثـــاني, لـــدى القيـــادة المصرية منذ النصف الثاني من الخمسينيات وحتى تسعينيات القرن الماضي وتمثلت المحددات الخارجية خلال هذه الفترة في هيكل النظام الدولي, الذي أخذ في التبلور مـــع انتهـــاء الحـــرب العالمية الثانية, وما تبعها من تراجع لنفوذ بريطانيا وفرنسا, اللتين كانتا مسيطرتين على المنطقة العربية, وذلك نتيجة انشغالهما بإعادة بناء ما دمرته الحرب, حيث بـــرزت الولايـــات المتحـــدة والاتحاد السوفيتي خلال هذه الفترة, وخاصة منذ تنامي الخلاف بينهما منذ أوائل عـــام (1947) حول كيفية تسوية المسألة الألمانية وتوسيع الاتحاد السوفيتي في شرق أوروبا إلى تحقيق هدفين:

الأول: تنظيم العلاقات بين الدول التابعة لكل منهما من خلال إنشاء تنظيمات ومؤسسات تقـــوم بتلك المهمة, كالكونفورم (المكتـــب الإعلامـــي الشـــيوعي), والكوميكـــون(مجلس المســـاعدة الاقتصادية المتبادلة), وحلف وارسو في الحالة السوفيتية, ومشروع مارشال وعدد من الأحلاف كالناتو وحلف بغداد في الحالة الأمريكية(سليم, 2002: 552-558).

الثاني: جذب الدول حديثة العهد بالاستقلال للانضواء تحت لوائهما, مستخدمين في ذلـــك نظـــام المعونات الاقتصادية والعسكرية, ومستغلين حاجة تلك الدول إلى تمويل عملية التنمية التي بدأتها بعد الاستقلال, وذلك في الوقت الذي اتجهت فيه تلك الدول إلى تأكيد حيادها وعدم انحيازها إلى أي من القطبين بتشكيلهما حركة التضامن الأفريقي الأسيوي في نيسان/ابريل (1955) وحركـــة دول عدم الانحياز في حزيران/يونيو(1956), وفي ظل القطبية الثنائية الجامدة التي اســـتمرت حتى عام (1960)ما لم يكن القطبان قد قبلا بفكرة عدم الانحياز, إلا أن موقفيهما تغير منذ بـــدء عهد القطبية الثنائية المرنة(سليم , 2002 :560-561).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي مطلع عام (1960)حظيت دول النظام الإقليمي العربي بقدر أكبر من الحرية مع بدء مهد القطبية الثنائية, فسعت إلى استكمال عملية بناء الدولة وتحقيق التنمية من خلال التزام الحياد الايجابي الذي أصبح أكثر قبولاً من قبل القوتين العظميين, ومكنهما ذلك من الحصول على المعونات الاقتصادية اللازمة للتنمية, حيث تزايد اعتماد الجمهورية العربية المتحدة على الواردات الأمريكية والمساعدات الاقتصادية, لتحتل بذلك المرتبة السابعة من حيث متوسط العون الاقتصادي السنوي الذي تقدمه واشنطن إلى المنطقة, كما حصلت السعودية والعراق حتى ثورة (1958) في العراق على أكثر المساعدات العسكرية, وحصلت الكويت ولبنان والأردن على الكثير من المساعدات الاقتصادية, وبعد (1967), تزايد اعتماد مصر والعراق وسوريا والسودان واليمن الجنوبي على المعونات السوفيتية, وكذلك على السوق السوفيتية لتسويق منتجاتها التي قدمتها كبديل للمساعدات الاقتصادية والعسكرية السوفيتية(سليم , 2002: 560-561).

وتمكن النظام الإقليمي العربي من التعبير بصراحة عن رفضه سياسة الدخول في تحالفات عسكرية غربية؛ فلبنان برر رفضه بالقيود الواردة في ميثاقه الوطني, ومصر أعلنت, على لسان الرئيس عبدالناصر أنها " لن تدخل في حلف بغداد ولن تقبل بحماية الغرب الذي هو حامي لإسرائيل ", وذلك يعد أن ربطت واشنطن توفيرها التمويل لمشروع السد العالي بتوقيع اتفاق دفاع مشترك مع الغرب, كما تمكن النظام الإقليمي العربي من إحباط أي محاولات لاستمالة الأردن إلى الدخول في الحلف بحجة وصول قوى ثورية إلى السلطة, فأبرمت سورية معه في آذار/مارس (1956) اتفاق ثنائي, وأبرمت معه مصر في تشرين الأول/ أكتوبر (1956)اتفاقاً ثلاثياً توضع بموجبه القوات المصرية والأردنية والسورية تحت قيادة مشتركة بقيادة قائد مصري (حجاج, 1967:355-356).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

برزت مصر في هذه المرحلة كقائد في النظام العربي, خاصة بعد عزل العـــراق عربيـــاً نتيجة تنامي علاقاته مع الغرب, وبعد أن اكتملت لها مقومات القيادة المادية, حيث نجحت فـــي بناء قوتها العسكرية, معتمدة على المعسكر الشرقي, وفي تحقيق قدر من التنمية الاقتصادية بعد حصولها على تمويل مشروع السد العالي, فضلاً على اكتمال المقوم المعنوي لتوليها قيادة النظام العربي بعد حرب السويس عام (1956), وتبلور مشروع عبد الناصر للتحرر مـــن الاســـتعمار وتحقيق الوحدة العربية, خاصة بعد الوحدة مع سورية عام (1958), وقد أدى ذلك إلى تنـــامي نفوذها في الوطن العربي, بما فيه منطقة الخليج العربي التي لم تكن قد حصلت استقلالها بعـــد, وكان عبد الناصر ملهما لقادة حركات التحرر فيها, وقد كان لموقفي الولايات المتحدة والاتحـــاد السوفيتي غير الداعمين للعدوان الثلاثي على مصر, فضلاً على التهديـــد الســـوفيتي باســـتخدام السلاح النووي ضد فرنسا وبريطانيا إذا لم تنسحبا وتهديد وجود دولة إسرائيل, دوره الفاعل في جلاء القوات البريطانية والفرنسية في كانون الأول/ ديسمبر (1956) , وفي انسحاب إســـرائيل من الأراضي المصرية في كانون أول/ ديسمبر(1957)(Yair ,1979: 22-23).

حاولت الولايات المتحدة خلال الفترة من (1958-1964) إعادة صوغ مفهوم أمن النظام العربي ليكون مرادفاً لأمن المعسكر الغربي الذي تقوده, أي ليعتبر الشيوعية الدولية, كما سمتها المهد الأساسي لأمنه, بل أنها طرحت عدة مشاريع لتنفيذ ذلك, لكن المشاريع فشـــلت, باســـتثناء حالة حلف بغداد الذي يمكن اعتباره ناجحاً جزئياً حتى ثورة (1958) في العراق, حيث ظل أمن النظام الإقليمي العربي يقوم على اعتبار إسرائيل المهدد الأساسي له, حيث سعى خـــلال هـــذه المرحلة إلى إنشاء أجهزة عسكرية تمكنه من التصدي لذلك الخطر, بغض النظـــر عـــن مـــدى فاعليتها, ومن ذلك إبرامه معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي عـــام (1950),

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي المعاهدة التي أنشأ بموجبها مجلساً للدفاع المشترك تابعاً للجامعة العربية(Khalil ,1962 :101-105).

وعندما تنامت شكوك مصرية في سعي إسرائيل إلى تغيير مجرى نهر الأردن, تمكنت القاهرة رغم خلافاتها مع المملكة العربية السعودية بشأن اليمن من عقد قمة عربية عام (1964)تم فيها الاتفاق على تشكيل قيادة عربية تضع من الترتيبات ما يكفل إحباط المسعى الإسرائيلي, وقد شكلت قيادة عربية موحدة فعلاً, وخصصت الميزانيات اللازمة لها, ومع ثبوت وجود فجوات في القوات العسكرية اللبنانية والأردنية, ورفض كلا البلدين مرابطة قوات عربية في أراضيهما, تعثر مشروع القيادة العسكرية العربية المشتركة(Khalil ,1962 : 105).

وفي الفترة من (1967-1979) تمثلت محددات النظام الإقليمي العربي باختلال ميزان القوى داخل النظام العربي, وهذا الاختلال لم يؤثر في النظام فحسب, وإنما أثر في ميزان القوى بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة داخل النظام العربي, فبعد حرب (5)حزيران/ يونيو (1967)التي وقفت فيها واشنطن إلى جانب إسرائيل في الوقت الذي نشر الاتحاد السوفيتي قواته في الإسكندرية وبورسعيد لردع الأخيرة, وانتهت الحرب باحتلال إسرائيل للضفة الغربية, وغزة وسيناء والجولان وبإصدار مجلس الأمن قرار (242)(الأمم المتحدة,1967: 1).

وبعد (1973)وانتصار العرب تغير ميزان القوى لصالح النظام الإقليمي العربي, واحدث ما سماه بعض الدارسين التحول النظمي (Systemic Transformation), حيث مس أحد الخصائص المميزة للنظام العربي تمثلت في وجود قائد يمتلك مقومات القوة المادية والمعنوية, ويعتبر هذا التحول مسؤولاً عن تغير سلوك مصر في المراحل التالية وعن تأثر التغير في مفهوم الوحدة العربية(Hillal ,1982: 232-233).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تزايدت أهمية المنطقة العربية, ومنطقة الخليج تحديداً, بالنسبة إلى واشنطن, خاصة بعد قرار حظر تصدير النفط؛ إذ أن ذلك يبرر صيغ التغلغل التي استهدفت منطقة الخليج دون أن يعني ذلك تراجع أهمية مصر كجزء من النظام العربي, ولعل ذلك ناتج من إدراك الإدارة الأمريكية حقيقة ميزان القوى في النظام, وطبيعة مقدرات القوة التي لدى مصر– وتفتقدها دول الخليج العربي – وهي بطبيعتها الأكثر ديمومة وبقاء(صايغ, 1991: 149).

وبالنسبة للمحددات الخارجية خلال هذه الفترة, لم يطرأ أي تغيير على خصائص النظام الدولي التي سادت في المرحلة السابقة, وذلك باستثناء إعلان بريطانيا عزمها الانسحاب من منطقة الخليج التي هي خط التماس الأول مع الاتحاد السوفيتي, وقد عنى هذا الانسحاب لواشنطن وجود فجوة قوة تستغل من جانب موسكو أو من جانب أي قوة إقليمية صاعدة بما يضر بالمصالح الأمريكية, خاصة مع ضعف دول الخليج حديثة العهد بالاستقلال(الطناحي, 2005: 64).

وفي الفترة من (1979-1990) مثلت محددات هذه الفترة امتداداً لمحددات الفترة السابقة, إذ ظل ميزان القوى مختلاً داخل النظام العربي, مع نزوع الدول النفطية إلى القيام بدور مؤثر في النظام مقابل تهميش الدور المصري نتيجة توقيع القاهرة إلى اتفاق السلام مع إسرائيل, وبذلك غاب دور القائد, وقد استمر هذا التهميش حتى قرارات قمة عمّان عام (1987)التي أكدّت أن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة هي مسألة تخص كل دولة على حدة, فحضرت مصر قمة عام (1989)لتنتهي القطيعة المصرية – العربية على الصعيدين الثنائي والجماعي(فهيم, 1994: 588-590).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الصعيد الدولي, ظل النظام الدولي محتفظاً بهيكله حتى نهاية هـذه الفتـرة التـي صاحبها انتهاء الحرب الباردة وتغير هيكل النظام, وبدأ نظام القطبية الثنائية بالتخلخـل بسـبب سياسات غورباتشوف في الاتحاد السوفيتي عام (1985), وصولاً إلى ما يشبه الوفاق الكامل بين العملاقين قبل أن يتفكك الاتحاد السوفيتي رسمياً بداية الفترة التالية (فهيم, 1994 :589-590).

وخلال الفترة من (1990-2001) طرأ تغير كبير على محددات النظام العربي بالولايـات المتحدة, وذلك على نحو أثر جدل تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية في النظام, فضلاً على مقدار الحرية المتاحة للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في النظام دون وجود منافس لهـا, فبالنسـبة للمحددات الداخلية, تمثل التغير الأساسي في النظام العربي أولاً في إقدام العراق الـذي خـرج منتصراً من حربه مع إيران على غزو الكويت في (2)/ أب/ أغسطس (1990)بعد أن سبق له أن شكل تهديداً لها مرتين في ظروف دولية مغايرة(السرحاني, 1993 :231-138).

وبالنسبة لمحددات الدولية الخارجية, فبعد أن احتفظ النظام الدولي بهيكله ذي القطبين لمـا يقارب النصف قرن, مع تغير درجة التنافس بين القطبين من فترة إلى أخرى, انهـار الاتحـاد السوفيتي واحتفظت الولايات المتحدة بتفوقها العسكري لتصارع القوى الاقتصادية الصاعدة في النظام الدولي كالاتحاد الأوروبي والصين, لتقوض أي دور سياسي تسعى تلك الدول إلى القيـام به, وقد أثار ذلك جدلاً بين الأكاديميين حول طبيعة هيكل النظام الدولي, وما إذا كان قد تشـكل بصورة نهائية ليعكس أحادية القطب, أم أن المرحلة مرحلة انتقالية ستنتهي بالعودة إلـى تعـدد الأقطاب(الأطرش وآخرون ,1999 :33-35).

وفي الفترة من (2001-2003)طرأ على محددات هذه الفترة قدر مـن التغييـر مقارنـة بمحددات الفترة السابقة, لاسيما بالنسبة إلى المحددات الخارجيـة, فمنـذ أحـداث (11)أيلـول/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سبتمبر(2001)تأكدت هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي, وسعت بذلك إلى رسم مصير وتفاعلات العديد من النظم الإقليمية وإن تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية بـــدعوى الانتقـــام ممن خططوا لتلك الأحداث وعلى رأسهم تنظيم القاعدة (باول, 2002: 1-2).

وأما عن المحددات الداخلية لهذه الفترة من ناحية علاقة النظام العربي بالولايات المتحدة, لم يكن النظام قد انتهى بعد من إكمال تنفيذ خطط إصلاح ذاته, فعلى صعيد إعادة بناء الثقـــة بـــين الدول العربية, نجحت الجهود العربية في إعادتها بين أنصار الكويت وأنصار العراق, والعراق وأنصار الكويت, والكويت وأنصار العراق, ثم بدأت إعادة الثقة بين العراق والكويت فـــي قمـــة عمان في آذار/ مارس (2001), وكللت الجهود بالنجاح في قمة بيـــروت فـــي آذار/ مـــارس (2002), حيث قدم نائب الرئيس العراقي تعهداً خطياً بعدم تكرار اجتياح الكويـــت واحتـــرام سيادتها(جابر ,2008: 32).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي 2003-2014:

صاغت الولايات المتحدة بعد الاحتلال نوعين من السياسات, انصرف النوع الأول إلى إعداد الدول العربية للاندماج في النظام الشرق الأوسطي من خلال إحداث تغيير في النظم السياسية والاقتصادية والثقافية القائمة على نحو يخلق قواسم مشتركة بينها وبين إسرائيل, بما يسهل من دمجها, وأهتم النوع الثاني بإعادة رسم خارطة العلاقة بين الدول العربية والعلاقات بينها وبين دول المحيط, خاصة إسرائيل وإيران, بما يفرز في النهاية نظاماً شرق أوسطياً يمتد من المغرب إلى اندونيسيا, تتمتع فيه إسرائيل بتفوق عسكري يوازي " تحسن قدرات إيران العسكرية ", ويجعل إيران تعاني نوعاً من العزلة, وخاصة ومع تصويرها ومن يؤيد سياستها من الدول العربية, مثل سورية, مصدر تهديد للعرب وإسرائيل, فضلاً على تمتع إسرائيل على تفوق نوعي على الدول العربية التي ستقيم معها علاقات حتى وإن لم تتم تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي(تلحمي,2007: 1-2).

إن النظام الإقليمي العربي في الفترة من (2003-2011)خاصة فيما يتعلق بالنظام العربي ودوره في الهيمنة الإقليمية, محدود الأثر, ويظهر ذلك فيما يلي: (هياجنة، 2011: 27-29).

1- التدخل الأمريكي في العراق وحدوث أزمات سياسية وعسكرية واقتصادية متواصلة الأمر الذي أدى إلى فوضى سياسية وفكرية عارمة أدت إلى انتشار الحركات المتطرفة والإرهابية المتمثلة بالقاعدة وداعش.

2- ضعف العراق الذي لا يمكن أن يؤدي دوراً فاعلاً في النظام الإقليمي العربي, فبعد نهاية الاحتلال الأمريكي ومغادرة القوات الأمريكية بقي العراق مهدداً بمزيد من عدم الاستقرار السياسي , أضف إلى ذلك التدخل الإيراني في شؤونه الداخلية, وهو لا يمكن أن يخرج من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهتمام بالقضايا الداخلية لأنه أصيب بالمرض الطائفي التي ظهرت أعراضه في التطورات الأخيرة الموجهة ضد السنة قبل الأزمة في مصر.

3- تضائل دور مصر الإقليمي حيث يبدو أن الثورات العربية بشكل عام والثورة المصرية بشكل خاص لم تنطفئ جذوتها لغاية الآن, وقد أثار أثر استمرارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة, إذ أسقطت ثلاثة أنظمة, تونس ومصر وليبيا, واليمن الذي رضخ رئيسها للأمر الواقع ولم يمدد فترة رئاسته ولم يورث الحكم لأبنه كما كان يتمنى, وأجبر على تقديم استقالته, في حين تشهد سوريا مخاضاً عسيراً حيث يشتد الصراع الداخلي بين المعارضة وبين الحكومة التي ترتكز على قوتها العسكرية, أما في البحرين فقد قمعت الثورة مؤقتاً بتدخل خليجي وعلى رأسها السعودية خوفاً من انتشار وتفشي وباء الثورات في الخليج, ما قد ينعكس سلباً على شكل وجوهر النظام الإقليمي العربي ونيته(سفيون, 2011: 1-3).

3- تردد المملكة العربية السعودية القيام بدور فاعل في النظام الإقليمي العربي, فرغم القوة الاقتصادية التي تمتلكها إلا أن غياب أي أفق لعملية إصلاح سياسي يبقيها رهينة المحافظة على الوضع الراهن, ولعل الشواهد على ذلك كثيرة بدءاً من برودة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لموقف الأخيرة من الربيع العربي, ومروراً بتخلي الولايات المتحدة عن حسني مبارك والدعم السعودي لمواجهة المظاهرات في البحرين, والدعم السعودي للانقلاب العسكري في مصر(سيفون، 2011,: 2-3).

أما عن التوازنات في العلاقات ما بين دول النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي حيث ستختبر معادلة توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين أهم الفاعلين في المنطقة وهم تركيا, وإيران, وإسرائيل, ومصر, والعراق, والدول العربية(مجلس التعاون الخليجي), والأردن في ضوء إعادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصائص القومية للدول العربية حسب المجموعات التي تشكلت لغاية الآن نتيجة للربيع العربي (2010-2015), وأثرها مجتمعة أو متفرقة في توزيع القوة, ومن ثم تشكيل نظام إقليمي جديد, وتحديد الدول المهيمنة عل النظام الإقليمي في المرحلة القادمة بناءً على تنبؤ بالتحولات الجارية على المنطقة, وقد أشارت الدراسات إلى تشكل تكتلات جديدة في المنطقة تتعلق بالنظام الإقليمي العربي, وتظم المجموعات التالية:(هياجنة,2011: 28-30).

المجموعة الأولى: مجموعات التحول غير السلمي, ليبيا, وسوريا, ومصر بعد الانقلاب العسكري والتي اتخذت الأنظمة فيها شكل المقاومة العسكرية والأمنية ضد الثورات الشعبية باستخدام كافة الوسائل المتوفرة, كما أن نتائج ثوراتها غير معروفة لكنها تتجه إلى حروب أهلية ستؤثر في بقية دول الإقليم خاصة في سوريا.

المجموعة الثانية: الأردن والمغرب والتي اعتبرت واتجهت إلى الإصلاح الذاتي ألاستباقي, لكنها مازالت تعاني من مشكلة الفاعلية وهي بحاجة إلى دعم اقتصادي حتى تحقق الاستقرار السياسي البعيد المدى, وتتميز هذه المجموعة بارتباطها بدول الخليج العربي, وارتباطها بالمظلة الأمنية الأمريكية نظراً لوجود إسرائيل في مجالها الاستراتيجي.

المجموعة الثالثة: وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي, وتتفاوت سمات هذه المجموعة, فبعضها يسمح بالديمقراطية النسبية, والآخر ضد التحولات السياسية داخلياً وفي النظام الإقليمي العربي, تواجه هذه المجموعة تنامي وصعود الدور الإيراني, وطبيعة العلاقات مع النظام الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك اكبر القواعد العسكرية في المنطقة, وتميل هذه المجموعة إلى المجموعة الثانية وبينهما تعاوناً استراتيجياً لمواجهة المد الإيراني, ويتفقان معاً في نظرتهما للنظرية الإستراتيجية الإسرائيلية وتيار الإسلام السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه ربما يتشكل النظام الإقليمي العربي قريباً من عدة مجموعات جديدة وهي: مجموعة دول الخليج العربي, وتميل لها المجموعة الثانية " دول الإصلاح الذاتي السلمي ", ومجموعة دول الثورات السلمية ودول الحروب الأهلية.

أما عن ما يواجه النظام الإقليمي العربي في ضوء تغيرات النظام الإقليمي والدولي فيبدو أن هناك تراجع للقوة العربية وأنهاك الأنظمة العربية الرسمية بالتحديات الداخلية ومنع انتشار ثورات الربيع العربي وإضعاف دور حماس نظراً لأوضاع الإخوان بعد الانقلاب وسيؤدي إلى اهتمام ضعيف بملف الصراع العربي– الإسرائيلي خاصة إذا كان الحديث عن إقامة دولة فلسطينية, فما زال خيار الحل الاقتصادي المطروح من قبل نتينياهو وليس الحل السياسي هو السائد, أما إذا كان إعادة النظام الإقليمي العربي إلى ما قبل الربيع العربي فإن ذلك سيضعف من قوة الفلسطينيين في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى إسرائيل نتيجة لغياب الدعم العربي المؤثر (Shamuel ,2011: 41-52).

ومن ثم فإن تراجع الربيع العربي وأثاره السلبية على الخصائص القومية لدول النظام الإقليمي العربي سنرى آثارها في نتائج المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية, فإسرائيل ما زالت مستمرة في سياسة الاستيطان والحصار على غزة, ولا أمل بتغيير ذلك, كما أن غياب الدور المصري الداعم للفلسطينيين, وإضافة إلى التحيز الأمريكي لصالح إسرائيل واستمرار ابتلاع الأرض الفلسطينية, شكل فرصه ضئيلة في قيام أي دولة فلسطينية, وعليه ومن منظور التنافس على الهيمنة الإقليمية فإن إسرائيل ستبقى الدولة المهيمنة على كيفية التعامل مع هذا الملف, ولن يكون لدول النظام الإقليمي العربي أي دور فاعل, ولا يتوقع وجود ما يشجع دول مثل تركيا على أداء دور فاعل في ظل تراجع النظام الإقليمي العربي(Baker ,2011 :1-2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

محددات العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي

إن النظام الإقليمي العربي هو جزء من النظام العالمي يؤثر فيه أحياناً, ويتأثر به في معظم الأحيان , أي أن النظام الإقليمي العربي يمكن أن يشكل إحدى المرايا العاكسة لعلاقات القوى والمتغيرات الدولية الهيكلية في النظام الدولي ككل, بالإضافة إلى أنه يمثل واحدة من المتغيرات فيه التي لعبت دوراً في تغييره ودفعته نحو آفاق جديدة, والنظام الإقليمي العربي يعتبر كفاعل رئيس في النظام العالمي (الدولي) في أبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية والقيمية.

ظل النظام الإقليمي العربي دائماً يحاول التحرر من ضغط النظام العالمي عليه, وأخذ مكان لائق في هذا النظام, فقد أعضاؤه أشكالاً مختلفة للتدخل الخارجي للتأثير على سلوكهم, وعلى توازن القوى فيما بينهم, فقد حاول النظام الدولي التغلغل في العلاقات العربية – العربية واستقطاب بعض الدول العربية لمصلحة هذا الطرف أو ذاك(الدول العظمى)ممن كان له آثاراً على العلاقات العربية نفسها(ادريس, 2001 :124-126).

سيتناول الباحث في هذا المطلب المحورين التاليين وهما:

أولاً: محددات البيئة الخارجية.

ثانياً: محددات البيئة الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: محددات البيئة الخارجية:

هناك عدة محددات تنبع من البيئة الخارجية للنظام الإقليمي العربي, ومن تلك المحددات ما يلي:

1- هيكل النظام الدولي ومدى هيراركية توزيع القوة فيه, وما إذا كان ثنائي القطبية أو متعـــدد القطبية أو أحادي القطبية, وهذا الهيكل يحدد مقدار الحرية والحركة والمناورة المتاحة لمكونات النظام الدولي؛ إذ كلما اتجه هيكل النظام نحو التعددية زادت حرية الحركـــة للـــنظم الإقليميـــة, وتوافرت لها فرصة التمايز والانقطاع وأحياناً الانعزال عن النظام الدولي, دون أن ينفي ذلـــك احتمال خضوعها لنفوذ إحدى القوى العظمى, وتعظم تلك الفرصة كلما اتجه نمط العلاقة بـــين قوى النظام الدولي إلى التنافس والصراع(James ,2001 :104-110).

ولابد أن يتوافر لدى النظام الإقليمي إدراك لهيكل النظام الدولي وما يوفره مـــن فـــرص للحركة واحتمال تعرضه للاختراق حيث أن ذلك الإدراك سيدفع النظام نحو التحرك لاســـتغلال الفرص أو لسد الثغر التي يمكن اختراقه خلالها(قرم, 2002 :1-2).

وفي حال انتقال النظام الدولي من هيكل إلى آخر تسود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار, ويكون من الصعب تحديد ملامح النظام الجديد التي يرتبط بها توافر قدر من حريـــة الحركـــة للنظام الإقليمي, ويختلف ذلك المقدار من باختلاف الهيكل الجديد للنظام, وقد سادت حالـــة مـــن الفوضى قبيل انتهاء الحرب الباردة سمحت للعراق بالتحرك نحو غزو الكويت من أجل تحقيـــق مكاسب إقليمية, معتقداً أن هيكل النظام الدولي يسمح بذلك, وقد مثل ذلك فرصة للولايات المتحدة كي تتدخل لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتي يمر بمرحلة تحول فقد فيها الرغبة إلى التحول الخارجي, وبذلك انتهى نظام القطبيـــة الثنائيـــة,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخذت ملامح نظام جديد تتبلور دون أن تتضح كلياً, وكانت السمة لها تربع الولايات المتحدة على العرش الدولي(العالمي) (حتي, 1992 :165).

ومع اتجاه النظام الدولي نحو تعزيز نظام القطبية الأحادية, كما يرى الكثير من الدارسين فمنذ أحداث (11)أيلول/ سبتمبر (2001), سادت حالة من عدو الاستقرار, (الصدمة) كما سماها (مايكل هدسون), بالنسبة إلى النظم الإقليمية في الشرق الأوسط ومنها النظام الإقليمي العربي, نتيجة عدم إدراكها ما يتعين عليها القيام به إزاء هيمنتها على النظام الدولي, خاصة إزاء مبدأ الاندماج الذي تحدث عنه ريتشارد هاس في شهر نيسان/ ابريل (2002), وهو المبدأ الذي انصرف إلى إدماج جميع مكونات النظام الدولي, من دول ومنظمات ودول تابعة, في ترتيبات تخدم المصالح والقيم الأمريكية, إما عن طريق الإقناع وإما عن طريق العمل ألاستباقي, لذا روجت الإدارة الأمريكية لفكرة الدولة الساقطة لتبرر إدماجها لدول في النظام الإقليمي العربي بشكل خاص(هدسون ,2002 :284).

2- مدى أهمية النظام الإقليمي لقوى النظام الدولي, أي مدى ارتباط النظام الإقليمي بمصالح وأمن القوى العظمى, فمستوى ذلك الارتباط يحدد نمط التدخل في شؤون النظام الإقليمي, ويحدد مقدار الدعم الداخلي الذي يمكن أن تحصل عليه سياسات التدخل من القوى العظمى, تسعى تلك القوى إلى التأثير في الترتيب الأمني القائم, بل وإعادة صوغه بما يخدم مصالحها, فعلى سبيل المثال, كان لتنازع القوى العظمى في السيطرة على فيتنام دوره في تمكين القوى المتصارعة هناك من الاستعانة بأي منهما على نحو أدى إلى زيادة مستوى التدخل العسكري لكل منها في النظام الإقليمي العربي, وهو ما أدى إلى تغيير مجرى الصراع (ربيع ومقلد, 1994: 701-703).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومثل هذا السلوك من قبل القوى العظمى يتطلب تقييما بتجربة وحدات النظـــام الإقليمـــي المستهدفة بسلوكها, وهذا ما سماه بعض الباحثين "نظرية لعبة الإشارات" وهي تهتم بالكيفية التي تفسر بها وحدات النظام سياسات ونوايا القوى العظمى, معتمداً في ذلك على ما تبعث بـــه مـــن إشارات مقصودة (Eisenson, Auer ,1963 :14-18).

3- مدى الحماسة الأيديولوجية لدى القوى العظمى, ومدى رغبتها في إدماج النظم الإقليمية في أيديولوجيتها, فإذا كان فوكوياما قد تحدث عن انتهاء عصر الايدولوجيا مع انتهاء عصر الحرب الباردة, فإن أحداث (11) أيلول/ سبتمبر والسياسات الأمريكية التالية لها والقائمة علـــى مبـــدأ الإدماج السابق الإشارة إليه, تؤكد استمرار حيوية الايدولوجيا في تحريـــك سياســـات القـــوى العظمى, على نحو يعطي مصداقية أكبر لهانتنجتون في حديثه على السمة الجديدة للصـــراعات بين القوى العظمى وغيرها, وهي ســـمة اكتســـبت طابعـــاً حضـــارياً قـــد يكـــون لـــه بُعـــد أيديولوجي(Huntington, 1993 22-23).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: محددات البيئة الداخلية:

يعتبر النظام الإقليمي أحد مكونات النظام الدولي, وهو كما يرى عدد من البـــاحثين نتـــاج تفاعلات مكونات ذلك النظام, سواء تفاعلاته على مستوى قوى النظام الدولي أو تفاعلاته علـــى مستوى الدول, وقد نشأت مجموعة من النظم الإقليمية في أثناء الحرب الباردة بدافع من إحـــدى القوى العظمى, ومنها النظام الإقليمي العربي, فالتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي اتسع ليشمل التنافس على استقطاب حلفاء ذوي موقع استراتيجي, وإدماجهم في نظـــم إقليمية شكلتها بمفردها أو بالتعاون مع إحدى قوى ذلك الإقليم(ادرس,2001: 41).

لقد توافر الوقت لتلك القوى في الوقت ذاته قدر من الحرية في صوغ رؤى سياسية تتفـــق في جانب منها مع رؤى القوى العظمى, وتعكس في جانب آخر خصوصية الإقليم الذي تعمـــل فيه, سواء خصوصيته الجغرافية أو الثقافية, فباتت تلك النظم على اختلاف أحجامها, مزيجـــاً ذا درجات مختلفة من الخصائص الدولية والإقليمية, ومنها ما غلب عليه طابع العالمية نتيجة تغلغل القوى العظمى فيه, الأمر الذي أفقده طبيعته كنظام إقليمي يفترض فيه الانقطاع والتمايز, ومنها ما غلب عليه طابع الخصوصية دون أن ينفي ذلك اهتمامه بقضايا عالمية, وهو ما مكنـــه مـــن الاحتفاظ بصفة التمايز, ومن الأقاليم ما نشأ نتيجة إدراك مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيـــاً بسبب كثافة تفاعلاتها وتمايزها عن النظام الدولي, واعتراف الآخرين بذلك, ومثل ذلك الإدراك يحركه عادة هاجس أمني, أو ما يسمى تعقيدات الأمن الإقليمي (كما هو في الإقليم العربي) التي تنصرف إلى الارتباط الوثيق بين الاهتمامات الأمنية لتلك الدول, فـــالأمن لأي منهـــا لا يمكـــن تصوره بعيداً عن أمن باقي الدول, دون أن يعني ذلك غياب هذا الهاجس لـــدى قـــوى النظـــام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولي, إلا أنه عادة ما يختلط باعتبارات أخرى ذات طبيعة سياسية وأيديولوجية(Morgan, 1997: 25-26).

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية, التي أثر اندلاعها عدم صلاحية المدخل العالمي لتحقيق الأمن الإقليمي, خاصة مع تفجر العديد من الصراعات الإقليمية التي عجزت القوى العظمى عن احتوائها أو معالجتها فجَر احدها العالم إلى مأساة تلك الحرب, نجحت القوى الإقليمية في احتواء ومعالجة الكثير من الصراعات مستفيدة من فهمها لها ومن نجاحها عن النظام الدولي(ادريس, 2001: 33-35).

كما أن الدول الحديثة العهد بالاستقلال أدركت أهمية وجود نظام إقليمي يسهل تنسيق مواقفها السياسية على الأقل, حتى يكون لها صوت مسموع في المنظمات الدولية, مستفيدة من ذلك في كثرتها العددية, ولذلك أنشأت لها منظمات إقليمية تتطابق حدودها مع حدود نظمها, مثل جامعة الدول العربية(ادريس, 2001: 35).

أما عن خصائص النظام الإقليمي فهي تتمثل في الأتي:

1- التماسك الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي بين وحدات النظام الدولي.

2- مستوى الاتصالات بين الوحدات كالزيارات المتبادلة ومستواها ومدى التعاون ألاستخباراتي.

3- بنية العلاقات من حيث أسبابها وأدواتها إدارتها, والطابع المسيطر عليها.

4- هيكل النظام الإقليمي الذي يؤثر في مدى هيراركية العلاقات بين الوحدات, ويحدد غياب أو حضور قائد للنظام فضلاً على الصيغة التي يمكن إتباعها لتحقيق الأمن الإقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإذا ما توافر قائد يقود العملية التكاملية الهادفة إلى تحقيق الأمن, بعيداً عن تـدخل القـوى العظمى أو يسعى إلى تنسيق السياسات الخارجية للوحدات الأخرى, مستفيداً من اختلال ميـزان القوى لصالحه, ازدادت حصانة النظام الإقليمي.

وتعتبر النظم الإقليمية ومنها النظام الإقليمي العربي مزيجاً من المكونات الأربعـة مختلـف الدراجات, بحيث يمكن التمييز بين أربعة أنواع من النظم الإقليمية وهي على النحـو التـالي: (ادريس , 2001: 35-37).

1- النظام التكاملي (Integrative): حيث يوجد مستوى عالٍ من المتغيرات الأربعة إلى وجود عملية تكامل اقتصادية وسياسية واجتماعية, ومن ذلك نظام أمريكا الشمالية.

2- النظام التضامني (Consolidative): حيث لا تتوفر لدى دول النظام إرادة الإعداد لحرب, وذلك رغم أنها لا تشهد أي عملية توحيد, ومثال ذلك قطاع القلب في أمريكا اللاتينية.

3- النظام المتماسك (Cohesive): حيث يكون هناك مستوى مرتفع من أحد تلك المتغيرات, أو مستوى متوسط من اثنين منها على الأقل, مع توافر احتمال اندلاع عسكري مباشر, ومنها النظام الإقليمي العربي.

4- النظام المترابط (Coherent): حيث تتوافر فيه درجة أقل من التماسك والاتصالات مقارنة بالأنواع الثلاثة السابقة, مع لجوء مستمر إلى القوة ووجود صراع متكرر, ومثـال ذلـك إقلـيم جنوب شرق أسيا.

وكلما اتجه النظام إلى اكتساب الطبيعة التكاملية, كان أقل عرضة للاختراق الخـارجي, وفي حالة النظم التضامنية, لا يوجد تغلغل أمني وتنافسي شديد من القوى الخارجية وذلك علـى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عكس حالة النظام المتماسك, حيث يتوافر ذلك التنافس وحالة النظام المترابط فيصل مستوى التنافس إلى حد الصراع(Contoriand Spiegel, 1970-7-20).

3- نمط العلاقات داخل النظام الإقليمي من حيث مدى استقرارها, وطبيعتها الصراعية أو التعاونية, ومدى هيراركيتها ونمط التحالفات السائد, فكلما زادت كثافة التفاعلات التعاونية وتوافرت دولة القائد, زاد تماسك النظام الإقليمي, ومن ثم قل احتمال السماح لإحدى القوى العظمى باختراقه(ادريس,2001: 122-124).

4- مدى فاعلية المنظمة الإقليمية في حال وجودها, فاكتساب النظام الإقليمي الطابع المؤسس نتيجة وجود هذه المنظمة يزيد من تماسك وحدات النظام, فتعمل على تعزيز العلاقات فيما بينها وعلى فتح مجالات جديدة للتعاون, ثم إن مدى فاعلية هذه المنظمة ومقدار تمتعها بشخصية مستقلة عن الوحدات المكونة لها يحددان دورها في تحصين النظام الإقليمي ضد أي اختراق خارجي, كما قد تقوم المنظمة بدور فاعل في تعريض النظام الإقليمي للاختراق, خاصة إذا فقدت فاعليتها, وكلما كانت المنظمة ذات طبيعة تعاونية, مع اتسام العلاقات بين دول النظام الإقليمي العربي بعدم التماسك السياسي تحديداً, كان النظام الإقليمي أكثر ضعفاً, وكانت المنظمة اقل استقراراً مقارنة بالمنظمات ذات الطبيعة الوظيفية(ادريس ,2001 :55-56).

5- مدى توافر منظومة قيم سياسية واقتصادية, وتبلور هوية فعلية متعمقة في الوعي السياسي لقيادات وشعوب وحدات النظام الإقليمي العربي, مع وجود سياسات داخلية, خاصة التعليمية فيها يتضمن تغذية تلك المنظومة أو الهوية وانتقالها عبر الأجيال, فمن شأن هذه المنظومة أن تحكم الخيارات الإقليمية والعربية والدولية لوحدات النظام الإقليمي العربي, وتحديداً كيفية التعامل مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محاولات الاختراق الخارجي, كما أنها تضفي بعداً قيماً على التفاعلات الإقليميـــة فـــي منطقـــة الإقليم العربي(ادريس, 2001 :56).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أثار تغلغل النظام الدولي في النظام الإقليمي العربي

يتوقف تأثير النظام الإقليمي العربي بعلاقته بالقوى العظمى في النظام الدولي على مستوى التغلغل, وقد يصل تأثيره إلى درجة عدم الاستمرار في البقاء, أو فقدانه حدوده التي حفظت له سمة التمايز, أو فقدانه إحدى وحداته, ومن ثم اختلال التوازن وميزان القوى فيه, (كما حدث النظام العربي باحتلال العراق عام (2003), وما يرتبط بذلك من تأثير في ترتيبات الأمن السائدة في النظام الإقليمي العربي, خاصة إذا كانت لا تخدم مصالح القوى الدولية المتغلغلة(Hass, 2005: 32-38).

سيتناول هذا المبحث تغلغل النظام الدولي في حدود النظام الإقليمي وأمنه ومنظومة القيم الخاصة به, ويتوقف هذا الأثر, إلى حد كبير, على موقف القوى المركزية في النظام من ذلك التغلغل, ومدى اعتبار علاقتها مع القوى الدولية المتغلغلة بفعل وجود إجماع بين وحداته على القضايا المحورية التي تمس مصالح النظام ككل, وبالتالي تلوم وحداته بتبني خيارات دون غيرها(Hass, 2005: 33).

يتناول هذا المبحث المطلبين التاليين وهما:

المطلب الأول: أثر التغيرات الدولية والإقليمية في النظام الإقليمي العربي من(2010-2015).

المطلب الثاني: مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل التدخل الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

أثر التغيرات الدولية والإقليمية في النظام الإقليمي العربي من 2010-2015

ما زالت المنطقة العربية تشهد تحولات إستراتيجية في بنية نظامها السياسي على الصعيد الوطني والإقليمي, ومنذ انطلاق الحراكات الشعبية على شكل ثورات أو توجهات إصلاحية ظهرت القدرة الكامنة لديناميكيات المجتمع العربي وحركاته السياسية التقليدية وبمشاركة فاعلة وأساسية من كافة قطاعات المجتمع وخاصة (الشباب), الذي سخر وسائل التواصل الإعلامي والاجتماعي الحديثة لخدمة برامج هذه التغيرات والحركات(الحمد, 2011: 7).

ومع نجاح ثورتي مصر وتونس بإسقاط النظام سلمياً, ونقل البلدين إلى جو من الحرية يؤسس لنظام سياسي ديمقراطي تعددي, سارعت القوى السياسية والاجتماعية في دول النظام الإقليمي العربي باستنساخ التجربة لأن أهداف الثورة في مصر وتونس هي ذات أهداف الثورات وحركات الإصلاح في دول الأخرى التي تستهدف التخلص من الاستبداد والفساد الذي يقود تحالف قوي بين رأس المال والأمن والسلطة, وبرغم التفاوت في تقدير ونهج تعامل النخب السياسية الحاكمة مع هذه الحراكات بمطالبها الوطنية المشروعة, غير أن الخوف من المجهول يعد القاسم المشترك بينها(الحمد, 2011: 7).

نناقش في هذا المطلب المحورين التاليين وهما:

أولاً: دلالات التغيرات على النظام الإقليمي العربي من (2010-2011).

ثانياً: التنافس على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط في ظل التحولات (2010-2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: دلالات التغيرات على النظام الإقليمي العربي من (2010-2015):

إن إتباع الخيارات الأمنية والمسلحة من قبل بعض دول النظام الإقليمي العربي ضد المجتمع تسبب في تحويل بعض الدول إلى دول فاشلة أو تكاد تكون, بينما نجت دول أخرى في احتواء الحراك بشكل مرحلي على أقل تقدير عبر تبني الخيار المزدوج, والي تشكل من توجهات إصلاحية ويعتمد على نظرية الانفتاح على المجتمع في الوقت ذاته, وتمثل التجربة العُمانية والمغربية أحد هذه النماذج برغم أن المطالب الشعبية لم تحقق بالكامل(الحمد, 2011 :8).

لاشك أن كل مجتمع عربي له أدواته التوسطية التقليدية لفض النزاعات, منها ما يزال يقاوم اجتياح أشكال التنظيم الجديدة, ومنها ما عملت التسلطية على سحقه وإنهائه, لقد كان العنف, وما يزال, أداة ممارسة السياسة في دول النظام الإقليمي العربي, والتجذر القبلي, والعشائري, المذهبي أو الطائفي في أنسجة المجتمعات العربية, بدأ يكشف عن كثير من رموزه في عدد من الساحات المتحولة من خلال ما يملكه من إمكانيات هائلة على تجديد مقوماته, وإعادة إنتاج تعبيراته, حسب السياقات ونوعية الصراعات, وتظهر مؤشرات عدة أن الأسلوب (الميكافلي) في التعبير وتسيير هذه النزاعات هو ما يطغى حالياً في إدارة الخلافات والنزاعات(بلقزيز, 2012: 161).

ولذلك فإن عامل التحول أصبح بعد مرور عشرة أشهر على هذه الحراكات أكثر صلابة وتمسكاً بمشروعه لإنهاء الفساد والظلم والاستبداد, وأكثر استعداداً للتضحية كما نلاحظ في بعض أقطار النظام الإقليمي العربي, كما أن إطالة عمر الحراك مقابل إطالة محاولات الأنظمة لإنجاح الخيار الأمني فتحت الباب لاحتمالات التدخل الخارجي الدولي الذي تعبر قوى النظام الإقليمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي عن رفضه من حيث المبدأ, وإن شعر البعض في ظل العنف المفرط والظلم بأن التدخل الدولي الخارجي ربما يكون خياراً قسرياً(الحمد, 2011 :8).

وبهذا فقد شكلت التغيرات على النظام الإقليمي العربي من (2010-2011)مجتمعة الخامة الأساسية التي صنعت منها الشعوب العربية أبجديتها الخاصة, التي سطرت من خلالها رائعة من روائع فن تغيير الواقع, وصناعة المستقبل, سيكتب لها الخلود, حيث ساهمت المتغيرات الخارجية في تدعيم الفعل الاحتجاجي ومساندته في ثورات الربيع العربي (2010)؛ إذ أن بيئة النظام الإقليمي العربي كانت قبل(2010) مأزومة ومرشحة للانفجار ولموجة الاحتجاجات, وعليه يمكن القول أن

التغيرات على النظام الإقليمي العربي من (2010-2011)كانت نتيجة لأنواع من المتغيرات هي:

أ- المتغيرات الإقليمية: يقصد بها تلك التغيرات التي جاء بها النظام الإقليمي الفرعي (بلدان النظام الإقليمي العربي في المغرب العربي وهي ليبيا, تونس, الجزائر, المغرب وموريتانيا), حيث تعد القيود الإدارية والرسوم المالية والمضايقات الحدودية التي تعيق تنقل التونسيين(على سبيل المثال) إلى بلدان المغرب العربي, سواء لغرض السياحة أو العمل أو التجارة التي تعتبر المصدر الرئيس لرزق سكان المناطق الحدودية, من العوامل الدافعة إلى الحراك الاجتماعي, كتلك القيود والرسوم التي فرضتها ليبيا على دخول أبناء الشعب التونسي إلى ليبيا, فسببت في آب/ أغسطس(2010)تفجير الأوضاع في الجنوب الشرقي حيث انتفض سكان مدينة بن قردان التابعة لولاية مدنين, احتجاجاً على تضييق التجارة مع ليبيا, فكان ذلك من التحولات الرئيسية في الثورة التونسية التي قامت ضمن الإقليم العربي(بلقزيز ,2008 :162).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الثورة في مجال الإعلام والاتصالات: تعتبر ثورة المعلومات والاتصالات والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام التونسي, ويمكن القول أن جيل هذه التحولات سواء في تونس أم في دول النظام الإقليمي العربي الأخرى لم يذق طعم الديمقراطية ولم ينعم بتعددية أو بحريات منذ وصوله إلى هذا لعالم, بينما أقنعته متابعته لوسائل الاتصال والإعلام الجديدة بأنه لا يقل عن الشعوب الأخرى أحقية ولا جدارة في ممارسة الديمقراطية(بلقزيز, 2012 :162).

ج- دور منظمات المجتمع الدولي (المدني) العالمي الحقوقية: تجلى دور هذه المنظمات من خلال الأنشطة والممارسات, وإصدار تقارير ونشرات ضد النظام, وهذا شكّل جانباً هاماً من جوانب دعم مسيرة التنديد والضغط, وتحويل الإحباط إلى تظاهرات جماعية, ومن تلك المنظمات الدولية التي أسهمت في التحولات في دول النظام الإقليمي العربي نحو الثورات والديمقراطية:(بلقزيز, 2012: 163).

1- منظمة مراسلون بلا حدود.

2- الشبكة الدولية المتوسطية لحقوق الإنسان من خلال إصدار تقارير حول تضارب السياسات الدولية الأوروبية تجاه انتهاكات الحريات.

3- منظمة العفو الدولية.

4- منظمة هيومان رايتس واتش.

ومن المهم ن ندرك في هذه الفترة من(2010-2011)أن لهذه التحولات والتغيرات الجارية (لحد الآن) دلالات سياسية واجتماعية أساسية سوف تؤثر في تشكيل المشهد السياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مختلف دول النظام الإقليمي العربي قطرياً وقومياً, بل ستؤثر في طبيعة العلاقات الإقليمية والدولية للعرب, ويعتقد أن أهم هذه الدلالات أن التيار الإسلامي بأشكاله المختلفة, وخاصة حركات الإسلام السياسي المعتدل والتي تمثلها الجماعات والأحزاب القريبة من فكر جماعة الإخوان المسلمين, حيث تعد هذه الدلالة مؤشراً استراتيجياً على عمق النفوذ الاجتماعي للتيار الإسلامي من جهة وعلى ديناميكيته السياسية من جهة أخرى, وعلى عجز القوى السياسية الأخرى سواء التقليدية أو الحديثة, أن تتقدم عليه من جهة ثالثة, وهو ما يفرض واقعاً جديداً يقوم على قاعدة الشراكة مع التيار الإسلامي لنقل البلاد من حالة الثورة والتحول إلى حالة الاستقرار والتنمية وفقاً للمصالح العليا للدولة قطرياً وقومياً ووفق تحالفات متفق على برامجها تقاسم مشترك(الحمد, 2011: 8-9).

وهنا فإنني أرى أن التحول الديمقراطي الذي بدت جهود تحقيقه وبواكيره في بعض الأقطار وقبل عقدين من الزمان, إنما قد أسس لهذا التحول السريع والشامل الذي شهده العالم من عام(2010)إلى (2011) في دول النظام الإقليمي العربي, ولذلك فإن مختلف المعطيات والأبعاد التي تمت الإشارة إليها في المطلب المذكور تؤكد أن المسار العام للتحول في البلاد العربية يتجه بالفعل نحو بناء دولة ديمقراطية تعددية يعاد فيها الاعتبار للشريعة الإسلامية التي تمثل هوية وحضارة البلاد العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التنافس على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط في ظل التحولات العربية من(2010-2015).

لقد تمثل الدور العربي في النظام الإقليمي حتى مرحلة الربيع العربي بالانقسام بين القطبين في مرحلة الحرب الباردة تلاه انقسام على الأسس نفسها وبمسميات متنوعة: الدول الحليفة للغرب والدول المعادية للغرب, بما فيها الدول المهيمنة على النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية تبعها انقسام وتسميات بناءً على أسس بناء دول محور الاعتدال ودول محور الممانعة (Zakaria, 2011: 5-6).

لقد تمحورت القوة العربية حتى ما قبل الربيع العربي حول محاولة الإبقاء على الوضع القائم والتخلص من العراق الذي شكل بالنسبة لبعض تهديداً كبيراً(إدريس, 2013: 1-3).

لقد كان العراق احد مصادر التهديد بالنسبة لدول الخليج في زمن الشاه في إيران وبعد وصول الرئيس السابق صدام حسين إلى الحكم عام (1979)؛ حيث شكلت الثورة الإيرانية تحولاً إستراتيجياً مهماً في تفكير بعض الدول الخليجية المسيطرة, وعندما انتقل التحدي من العراق إلى إيران, ولم تكن إسرائيل على سلم أولويات التحديات العربية في منطقة الخليج ولا في دول الطوق التي وقعت عمليات سلام معها, بدءاً من كامب ديفيد في عام (1978) حتى اتفاق وادي عربة في عام (1994), وتبعها خطة سلام عربية بمبادرة سعودية تضمن أمن إسرائيل رفضتها إسرائيل عام (2002) بكل المقاييس, مما شكل إحراجاً للقيادات العربية أمام شعوبها, حيث تحولت الأنظار من إسرائيل إلى إيران في المنظور الرسمي والشعبي, بعد الربيع لعربي تحولت الأنظار إلى التهديدات الداخلية(Chubin, 2011: 163-166).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما عن التوازن الإقليمي بعد نهاية الربيع العربي, فقد قلب الانقلاب العسكري الذي حدث في مصر في(3)تموز/ يوليو (2013) الكثير من المعادلات الإقليمية, خاصة ما يتعلق بتنـــامي دور دول الخليج العربي, وأهم ذلك تعاظم الدور السعودي في السياسة الإقليميـــة وفـــي إعـــادة توزيع القوة, وذكرت صحيفة النيويورك تايمز أن السعودية والإمارات وإسرائيل أدت دوراً مهماً في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بعدم معارضة وزير الدفاع المصري عبدالفتاح السيسي من آجل قمع الإخوان وعدم التوصل إلى اتفاق معهم على رغم موافقتهم على إعادة العســكر إلـــى الحكم إلى مصر, مما يشير إلى عودة النظام الإقليمي الذي تحكمه دول غير ديمقراطيـــة(The Newyork Times, 2013: 1-2).

أن النظام الإقليمي, خاصة فيما يتعلق بالنظام العربي ودوره في الهيمنة الإقليمية, محـــدودة الأثر, وتظهر هذه المحدودية في المظاهر التالية: (The Newyork Times, 2013:1-2).

1- مرض مصر: حيث يبدو أن الانقلاب العسكري وتراجع الوضع الاقتصادي سيدخلان مصر في ضعف مزمن لا يبشر بأن تؤدي مصر دوراً مهماً في النظام الإقليمي أو في المنافسة علـــى الهيمنة الإقليمية؛ إذ أن المؤشرات تشير إلى أن مصر مقبلة على حالة مـــن عـــدم الاســـتقرار السياسي, يضاف إليها تراجع الوضع الاقتصادي الذي سيزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي, ومن ثم فإن الانشغالات الداخلية التي يؤدي فيها الجيش المصـــري دوراً فـــاعلا ســـتأخذ دوراً وجهوداً دولية تنصب في الداخل الذي لا يمكن التنبؤ بمآلاته, وبذلك تكون أكبر دولـــة عربيـــة حيدت من التنافس على الهيمنة الإقليمية ليس بفعل كامب ديفيد وإنما بسبب التدخلات الخارجية التي ترفض أن تترك مصر يسير في مسار ديمقراطي يؤهلها إلى مزيد مـــن الاســـتقلالية فـــي القرار السياسي والاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- ضعف العراق: الذي لا يمكن أن يؤدي دوراً فاعلاً في النظام الإقليمي العربي, فبعد نهاية الاحتلال الأمريكي ومغادرة القوات الأمريكية بقي العراق مهدداً بمزيد من عدم الاستقرار السياسي, بالإضافة إلى التدخل الإيراني في شؤونه, بالإضافة إلى النزاعات الطائفية.

3- ضعف السعودية وتردد موقفها من القيام بدور إقليمي فاعل, فرغم القوة الاقتصادية التي تمتلكها إلا أن غياب أي أفق لعملية إصلاح سياسي يبقيها رهينة على الوضع الراهن, ولعل الشواهد على ذلك كثيرة, بدءاً من برودة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الربيع العربي, ومروراً بتخلي الإدارة الأمريكية عن نظام مبارك والدعم السعودي لمواجهة المظاهرات في البحرين, والدعم السعودي للانقلاب العسكري في مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

ثبات مستقبل النظام الإقليمي في ظل التدخل الدولي

إن العرب ليسوا دولة واحدة, وبالتالي تتعدد أهدافهم ومصالحهم, وتنفرد كل دولة برسم علاقاتها الخارجية, علاوة أن هناك ارتباطات بين غالبية هذه الدول العربية والغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية, ومن ثم فإن هذه الدول تخضع في الغالب لضغوط الغرب, مما جعل تأثير محدود(الحمد, 2014 :9).

كما يرتبط هذا المفهوم بسبب الانقسامات والمشاكل العالقة بين الدول العربية وهذا راجع إلى طبيعة الأنظمة السياسية العربية التي تتميز بمستوى من التخلف في مختلف المجالات كما تتميز بتبعيتها للقوى الخارجية الكبرى في النظام الدولي, وهذا أثر على حركة التعاون العربي في مواجهة التحديات والتهديدات, وأصبحت سمة التجزئة هي انتشار النزاعات العربية في داخلها في مختلف السياسات وهذا ما أثر على مجال العمل العربي المشترك(الحمد, 2014: 9-10).

إن احتلال العراق ساهم في تحرك النظام العربي باتجاه مزيد من الخضوع والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية, التي باتت تمارس نوعاً من الهيمنة والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية, التي باتت تمارس نوعاً من الهيمنة أفقدته قدرته على التحرك بما يتعارض وسياستها إزاء بعض القضايا خاصة مع غياب أي موقف عربي موحد نتيجة غلبة الطابع التنافسي على التفاعلات العربية – العربية؛ فقد أثر الاحتلال بمجمله في سلوك النظام العربي وترتب على ذلك عدم ثبات قيمه بسبب قوة ذلك التأثير, ورغم قوة هذا التأثير, احتفظ النظام الإقليمي العربي بقدر من الحركة والديناميكية والثبات خاصة تلك المتعلقة بأمنه كنظام إقليمي؛ حيث اتجه إلى القيام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنوع من المبادرة في تعامله مع الصراعات وخاصة في العراق من خـــلال طرحـــه الخـــاص بتحقيق المصالحة الوطنية, وفي تعامله مع المسألة النووية الإيرانية, وقد كانت تلك المصـــالحة دليلاً على استمرار وجوده وثباته وقدرته على البقاء(Tow, 1990: 14-17).

ويمكن التغلب على التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي من خلال ثباته وقدرته على الحركة والديمومة, وهناك بعض الآليات تكفل له ذلك وهي:

1- إعادة بناء الثقة على مستوى الدولة القطرية, أي بين مختلف الجماعات الإثنية, مـــن أجـــل التغلب على مخاطر أمن السلطة السياسية في بعض دول الإقليم العربي.

2- إعادة دوائر الثقة بين العرب أنفسهم بين العرب والخليج, وسوريا والدول العربية الأخرى, واليمن ودول الخليج, ومصر والعرب, وإجراء حوار عربي عربي شامل.

3- إيجاد رؤية عربية شاملة ثابتة ذات أبعاد متعددة لموجهة التحديات.

أما الملف النووي الإيراني, الذي ينتظر نتائج المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية, وقيـــام دولة فلسطينية, ومآلات الانقلاب على الربيع العربي, من أجل تشكيل رأي عام دولي, خاصـــة أوروبا من أجل التعامل العسكري مع الملف النووي الإيراني حيث أن أوباما صرح بذلك أمـــام الرأي العام الإسرائيلي في زيارته الأولى لإسرائيل, فقد شهدت انفراجات لم تكن بحسبان الدول العربية , الأمر الذي ينعكس على ملف العلاقات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنه يرتبط بذلك رغم الموقف لأمريكا وأوروبا من الانقلاب على الربيع العربـــي , وموقفـــه مـــن الاستيطان, لكن أوروبا لا يمكن لها أن تخرج من المحور الأمريكـــي اســـتراتيجياً(Clinton, 2011: 1-3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جانب ستساعد الهيمنة السعودية على المنطقة أوروبا في تأمين مصالحها أو هي التي تعتمد على النفط, ومن ثم, فإن ذلك سيؤدي في حال نجاح الانقلاب على الربيع العربي إلى تراجع دور تركيا في القضايا الإقليمية على المستوى الرسمي, وإن كانت قوتها الناعمة ستزداد في المستقبل على المستوى الشعبي, وهي التي اتخذت موقفاً صارماً ضد الانقلاب.

ويرى الباحث هنا أن هناك حاجة إلى تفعيل المدخل الإقليمي والإقليمي الفرعي لتحقيق الأمن في النظام العربي, خاصة مع ما يمتاز به هذا المدخل من قدرة على معالجة الصراعات الإقليمية وتجنبها نتيجة تعامله مع دوافعها, فضلاً على تحصين النظام ضد أي محاولات للتغلغل فيه, ومن بين العوامل التي تجعل النظام الإقليمي ثابتاً على قيمه وديمومته عدم انجراره وراء المشاريع الأمريكية والصهيونية والإيرانية, علاوة على معالجة الصراعات والنزاعات الإقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة والاستنتاجات

بالرجوع إلى تاريخ النظام الإقليمي العربي يتضح لنا وجود تفاعلات بينه وبين النظم المحيطة به بما فيها قوى النظام الدولي, خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي هي محور اهتمام الدراسة, وذلك نتيجة موقعه الإستراتيجي والثروات التي يمتلكها, لا سيما ثروة النفط؛ إذ يستأثر بـ (61,6)بالمائة من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط, وهو ما يتخذ تبريراً لتغلغل القوى العظمى فيه, حتى إن البعض انتهى إلى القول بأن المنطقة العربية لن يتسنى لها أن تخوض حرباً عربية – عربية دون تدخل من القوى العظمى, فأي حدث يقع فيها يؤثر في سعر النفط وتدفقه.

ولا يمكن فهم أنماط علاقة النظام العربي بالولايات المتحدة الأمريكية دون فهم محددات تلك العلاقة, التي سمحت للقوة الدولية بإتباع نمط معين من التغلغل الذي وقف منه النظام العربي موقفاً من الرفض والقبول, وطور من الآليات ما يعبر عن ذلك الموقف, وبالتالي صيغ نمط العلاقة الذي ترك أثاراً في حدود النظام الإقليمي العربي ومنظومة القيم الخاصة به.

ومنذ نشأة النظام الإقليمي العربي رسمياً بعد الحرب العالمية الثانية عام (1945) وحتى حرب(1967), ساد نمط النزوع نحو الحياد بمعناه الايجابي على علاقة غالبية وحدات النظام العربي وقوى النظام الدولي آنذاك؛ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي, مع اختلاف نمط هذه العلاقة في مواقف معينة.

وخلال الفترة من (1967-1979) أخذ نمط العلاقة بالنسبة إلى معظم الدول العربية يتغير ليتجه نحو التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية فاتجهت العلاقة نحو قطب التبعية والخضوع على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخط المتواصل للعلاقة السابق الحديث عنها, وخلال الفترة (1979-1990) اكتمل التقارب لباقي وحدات النظام العربي.

وفي الفترة التالية نتج عن انتهاء الحرب الباردة وتغير هيكل النظام الدولي, وما ارتبط به من سوء إدراك للواقع انتهاء بغزو العراق للكويت, وازدياد تغلغل الولايات المتحدة في النظام الإقليمي العربي فاتجهت العلاقة أكثر فأكثر نحو التبعية والخضوع .

وخلال الفترة من (2001-2015) بات النظام الإقليمي العربي مستهدفاً للقضاء على التطرف والإرهاب على نحو لم يترك له مجالاً للحركة, وانعكس هذا الوضع في مواقفه من قضايا محورية مرتبطة بوجوده.

ومما سبق نستطيع أن نتوصل إلى النتائج التالية:

1- في المراحل الأولى لنشأة النظام الإقليمي العربي, كان الضعف السمة المميزة له؛ إذ أن بعض دول النظام الإقليمي العربي لم تكن قد حصلت على استقلالها بعد, استقلال يضمن لها التحرك دون أن تولي اهتماماً لمصالح القوتين في النظام الدولي.

2- هناك حالة من عدم الاتزان وعدم الثبات في مواقف النظام الإقليمي العربي في علاقته مع النظام الدولي.

3- النظام الإقليمي العربي يتميز بالاختراق الذي تعرض له جرّاء احتلال العراق, حيث تحول العراق إلى مصدر لمهددات غير تقليدية لأمن النظام الإقليمي العربي, منتجة تردي الوضع الأمني فيه, بات مصدراً لحركات تمارس حروباً غير متكافئة في مواجهة عدد من الدول العربية كالمملكة العربية السعودية واليمن, ونتيجة سيطرة الشيعة على الحكومة العراقية, بات العراق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصدراً لتهديد أمن السلطة السياسية في الدول التي تعاني من أزمة مواطنـــة, وذات الأقليـــات الشيعية كالكويت والبحرين, وهذا النوع من التهديدات هو الذي لم يتمكن النظام الإقليمي العربي من التعامل بفاعلية معه في المرحلة السابقة.

4- يلاحظ أن النظام الإقليمي العربي لم يتمكن من تبني سياسات أو تطوير آليات فاعلة تمكنـــه من التغلب على اختراق أمن وحداته, وهذا ما يعبر عنه فشل محاولاته تحقيق المصالحة الوطنية في العراق , وفي وضع حد للهجمات التركية على شمال العـــراق, ووضـــع حـــد لممارســـات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة.

5- يمكن القول أن احتلال العراق ساهم في تحرك النظام الإقليمي العربي باتجـــاه مزيـــد مـــن الخضوع والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية التي باتت تمارس فيه نوعاً من الهيمنة التي أفقدته قدرته على التحرك بما يتعارض وسياساتها إزاء بعض القضايا, خاصة مع غيـــاب أي موقـــف عربي موحد نتيجة غلبة الطابع التنافسي على التفاعلات العربية – العربية.

6- رغم كل التحديات التي يواجهها النظام الإقليمي العربي إلا أنه يتسم بالثبـــات علـــى قيمـــه وديمومته وديناميكيته ودليل ذلك عدم سقوطه كما سقطت أنظمة إقليمية أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التـــــوصـــــــيات

بناء على نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- إعادة بناء الثقة على مستوى الدولة القطرية, أي بين مختلف الجماعات الأثنية مـــن أجـــل التغلب على مخاطر السلطة السياسية كما في العراق, والتفتت العربي, بما يضمن مفهوم كامـــل للمواطنة في مواجهة التفتت وعدم الانقسام العربي.

2- إعادة بناء دوائر الثقة على مستوى دول النظام الإقليمي العربي, وعلى مستوى إقليمي بـــين العراق ودول الخليج الست ويمكن أن يتم الشروع في ذلك من خلال حوار عربـــي – عربـــي وعراقي خليجي ضمن جامعة الدول العربية.

3- هناك حاجة إلى أن تكون الرؤية العربية للأمن الإقليمي العربي الذي يجري بلورته ذو أبعاد مختلفة , يعالج كل بعد منها مهددات أمن الأجزاء المتمايزة في النظام الإقليمي العربي.

4- هناك حاجة إلى تفعيل المدخل الإقليمي والإقليمي الفرعي لتحقيق الأمن في النظام الإقليمي العربي, خاصة مع ما يمتاز به من قدرة على معالجة الصراعات الإقليمية وتجنبها نتيجة تعامله مع دوافعها فضلاً عن تحصينه النظام ضد أي محاولات للتغلغل فيه.

5- هناك حاجة إلى حوار إقليمي – عربي لحل الصراعات والنزاعات الإقليمية ولبناء الثقة لمنع انهيار وحدات النظام الإقليمي العربي.

6- هناك حاجة إلى تفعيل آليات حوار عربي – غربي لدعم النظام الإقليمي العربي والحفـــاظ على أمنه وديناميكيته وثباته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراجع الدراسة

أولاً: الكتب العربية:

1- ابن عساكر, أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي, **تاريخ دمشق الكبير**, ج6، دار المسيرة, بيروت.

2- ابن منظور, محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين أبن منظور الأنصاري الرويفعي (1967), **لسان العرب**, ط2, ج2 دار صادر, بيروت.

3- أبو غزالة, عبدالحليم (1993), **الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط**, تحرير هالة سعودي, مركز البحوث والدراسات السياسية, القاهرة.

4- أبو غزالة, عبدالحليم(1993-1994), **الحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988)**,القاهرة .

5- أبو لبدة, نظمي(2001), **التغيرات في لنظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي**, ط1 دار الكندي, عمان.

6- احمد, احمد يوسف(1985), **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**, دار المستقبل العربي, بيروت, جامعة الأمم المتحدة ومنتدى العالم الثالث, مكتبة الشرق الأوسط.

7- أديب, محمد السعيد(2001), **تحليل النظم الإقليمية (دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية)**, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام, القاهرة.

8- الأطرش, محمد وآخرون (1999), **العرب وتحديات النظام العالمي**, سلسلة كتب المستقبل العربي (16), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9- أغا, حسين وآخرون(1982), **الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, سلسة الدراسات الإستراتيجية, بيروت.

10- الأنصاري, محمد جابر وآخرون (1997), **النزاعات الأهلية العربية (العوامل الداخلية والخارجية)**، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

11- بعيري, زكريا(2009), **مستقبل النظام الإقليمي العربي وتحدياته**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة الجزائر, الجزائر.

12- بكري, محمد خليل(2000), **الدوافع الأيديولوجية في مفهوم هنتنجتون حول صدام الحضارات**, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت لبنان.

13- بلقزيز, عبدالإله(2008), **الدولة والمجتمع : جدليات التوحد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**, الشبكة العربية للأبحاث والنشر, بيروت.

14- بلقزيز, عبدالإله (2013), **الربيع العربي, إلى أين؟**, مطبعة السفير, وزارة الثقافة, عمان , الأردن.

15- حافظ, احمد (د.ت), **المشكلات العالمية المعاصرة**, الدار القومية للطباعة والنشر, بيروت.

16- حامد, خالد(2010), **منهج البحث العلمي**, دار ريحانة للنشر والتوزيع, الجزائر.

17- الحمد, جواد (2011), **دلالات التحول الديمقراطي في العالم العربي**, ومركز دراسات الشرق الأوسط, عمان، الأردن.

18- الخزاعلة, ياسر طالب (2015), **دور الإدارة الأمريكية والقوى الغربية في لبنان (1943-1961)**, دار الخليج للنشر والتوزيع, صناع التغيير, عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

19- دويتر, اسحق (1972), **ستالين (سيرته السياسية)**, ترجمة فؤاد طرابلس, دار الطليعة , بيروت.

20- ربيع, حامد(1979), **الصهيونية بين الواقع الإقليمي والمؤتمرات الدولية**, محاضرات سلسلة محاضرات ألقيت على طلبة القانون والسياسة, جامعة بغداد, العراق.

21- رشاد, عبد الغفار الصبي(2004), **مناهج البحث في علم السياسة**, الكتاب الأول, مكتبة الآداب, القاهرة .

22- رياض, عزيز هادي(2002), **العالم الثالث وحقوق الإنسان**, دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد.

23- سالم, محمد السيد(2002), **تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر**, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة.

24- السمالوطي, نبيل(1974), **دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**, الهيئة المصرية للكتاب, القاهرة.

25- شلبي, إبراهيم احمد(1986), **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة**, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, بيروت.

26- الطباخي, محمد محمود(2005), **الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي دراسة تاريخية سياسية (1971-1990)**, (ب.ن), القاهرة.

27- عبدالحي, وليد(1987), **مقومات العمل العربي المشترك**, سلسلة الثقافة القومية(12), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

28- العطار, حسن(1966), **الوطن العربي**, مطبعة أسد للنشر والتوزيع, بغداد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

29- عمر , مجدي (1995), **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشـــرق الأوسط** , مركز دراسات الشرق الأوسط, عمان.

30- غراهام, ايفانز نوينهام (2004), **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**, مركز الخلـــيج للأبحاث والدراسات, دار كتب بنغوين للنشر, الإمارات العربية المتحدة.

31- فرح, الياس(1972), **الفكر الثوري العربي أمام تحديات المرحلـــة**, دار الطليعـــة, بيروت.

32- قرني, بهجت(1986), **الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية مع القـــوى العظمـــى**, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

33- القوصي, عبدالعزيز(1948), **اللغة والفكر**, المطبعة الأميرية, القاهرة.

34- قويسي, حامد(2003), **مفهوم النظام الرسمي العربي (رؤية نقديـــة تحليليـــة)**, مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث, الدوحة, قطر.

35- الكيالي, عبد الوهاب(1994), **الموسوعة السياســـية**, ج7، المؤسســـة العربيـــة للدراسات والأبحاث, بيروت.

36- مصطفى, محمد العبد الله وآخـــرون(1999), **التصـــحيحات الهيكليـــة للتحـــول لاقتصاديات السوق في البلدان العربية من كتاب الإصلاحات الاقتصـــادية لسياســـة الخصخصة في البلدان العربية**,(د.ن), بيروت.

37- مطر, جميل وعلي الدين هلال (1983), **النظام الإقليم العربي**, ط3، دار المستقبل, القاهرة.

38- مقلد, إسماعيل(1983), **الإستراتيجية الدولية في عالم متغير قضايا ومشـــكلات**, شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع, الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

39- هادي, رياض عزيز(1996), **العالم الثالث والنظام الدولي الجديد**, جامعة بغداد, بغداد.

40- هلال, علي الدين وجميل مطر(1983), **النظام الإقليمي العربي**, ط3، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

41- هلال, علي الدين ونيفين مسعد (2002), **النظم السياسية العربية (قضايا الاستمرار والتغيير)**, ط2، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

42- الهواري, عادل مختار(د.ت), **أزمة الخليج وإشكالية النظام العربي الراهن**, مكتبة الفلاح, الكويت.

43- هيكل, محمد حسنين (1992), **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**, مركز الأهرام للترجمة والنشر, القاهرة.

ثانياً: مؤتمرات, دراسات, أبحاث, محاضرات, مقالات:

1- إدريس, محمد السعيد (2013), تداعيات غزو العراق على الخيارات الإستراتيجية لدول الخليج العربي, **أورقة علمية قدمت في مؤتمر (عشر سنوات على احتلال العراق): التداعيات والتأثيرات)**, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, 10-11 نيسان/ ابريل, 2013.

2- الأمم المتحدة (1967), **قرار رقم (242)** والخاص بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة سنة (1967).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- باسيل, السيد (1986/1985), **التقرير الاستراتيجي العربي**, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام, القاهرة.

4- باول, كولن (2002), **مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط (بناء الأمل للسنين القادمة)(تصريح)**, مؤسسة التراث في واشنطن, 2 شباط/فبراير.

5- حجاج, خليل إبراهيم, المقداد, محمد احمد، والسرحان صايل فلاح (2013), أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة (1990-2010), **مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**, العدد (2), ص(379-393).

6- العاني, ثامر محمود(2011), مؤتمر الموارد الطبيعية في الوطن العربي: محفز تكامل أم مؤشر الصراعات؟, مؤسسة الفكر العربي (فكر13), جامعة الدول العربية, القاهرة.

7- عبد العزيز, حسين(2010), النظام الإقليمي العربي, **مركز الجزيرة للدراسات**, الدوحة, قطر, (7)تموز / يوليو, (2010).

8- العربي , نبيل (2015), **التحديات والتهديدات التي تواجه النظام الإقليمي العربي**, أعمال الدورة 144 لمجلس الجامعة لعربية, القاهرة, الأحد (9\13).

9- فهمي, عبد القادر محمد (1993), النظام الإقليمي العربي (دراسة في النماذج المستقرة لمظاهر الأزمة في العلاقات العربية – العربية), **بحث من كتاب (العلاقات العربية – العربية في التسعينيات)**, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, بغداد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10- نافع, رشيدة (2011), **مؤتمر الموارد الطبيعية في الوطن العربي: محفز تكامل أم مؤشر الصراعات ؟**, مؤسسة الفكر العربي (فكر13) , جامعة الدول العربية, القاهرة .

11- نظيف, محمد(2011), **مؤتمر الموارد الطبيعية في الوطن العربي: محفز تكامل أم مؤشر الصراعات ؟** , مؤسسة الفكر العربي (فكر13) , جماعة الدول العربية , القاهرة .

ثالثاً: رسائل جامعية:

1. التشادي, إبراهيم المدو علي (2010), التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على النظام السياسي التشادي (1990-2007), **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد بيت الحكمة, جامعة آل البيت, المفرق, الأردن.

2. السيد, السيد حجاج (1967), مشروع أيزنهاور للشرق الأوسط في العلاقات الدولية من(1956-1960), **(رسالة دكتوراه غير منشورة)** , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, مصر.

رابعاً: دوريات (مجلات صحف):

1. تلحمي, اسعد(2007), **زيادة المساعدات الأمريكية لإسرائيل**, صحيفة الحياة اللندنية, عدد يوم (30)/تموز/يوليو, لندن، بريطانيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. جابر, جابر حبيب(2008), **اتجاهات التغيير في النظام العربي**, صحيفة الشرق الأوسط, لندن , العدد (10695), (10)/آذار/مارس.

3. حتي, ناصيف(1983), مفاهيم التكامل في إطار النظام الإقليمي العربي, **مجلة شؤون عربية**, بيروت, لبنان, أيلول/ سبتمبر.

4. حتي, ناصيف (1992), التحولات في النظام العربي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي, **مجلة المستقبل العربي**, السنة (15), العدد(1)/تشرين الثاني /نوفمبر (1992).

5. الحربي, سليمان عبد الله (2011), **مفهوم النظام الدولي الإقليمي(الأصول الفكرية ومستويات تحليله وعلاقته بالنظام الدولي**, حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية, جامعة الكويت , المجلد(32), العدد (338).

6. الحمد, جواد(2011), دلالات التحول الديمقراطي في العالم العربي, **مجلة دراسات شرق أوسطية**, عمان, السنة (15), العدد (57), خريف (2011).

7. خليل, محمود(2001), الأمن القومي العربي (المتغيرات الدولية الجديدة), **مجلة السياسة الدولية**, القاهرة, السنة (37), العدد(1946).

8.الرشدان, عبدالفتاح (1993), النظام الدولي الجديد وتأثيره على النظام العربي, **مجلة قراءات سياسية**, السنة, الثالثة, العدد الأول, مركز دراسات الإسلام والعالم.

9. زكريا, بعيري (2009), **مستقبل النظام الإقليمي العربي وتحدياته**, كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة الجزائر , الجزائر.

10.السرحان, صايل(2011), أثر التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام لدولي, **مجلة المنارة**, جامعة آل البيت, المجلد (17), العدد(2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11.السرحاني, خالد(1993), ترسيم الحدود العراقية – الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية, **مجلة السياسة الدولية**, القاهرة, العدد(111), كانون الثاني / يناير.

12.السواحري, خليل (1990), أزمة الخليج والنظام العربي, صحيفة الرأي الأردنية, عمان, العدد (7437)/ (22)أيلول / سبتمبر /(1990).

13.السيد, دلال محمود (2014), مقومات مفقودة (معضلات الدولة القائد في النظم الإقليمية والدولية), **مجلة السياسة الدولية**, القاهرة, (19) تشرين الأول / أكتوبر /(2014).

14.عبد الفضيل, محمود (1993), السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية ومدرسة الواقعية العربية الجديدة (حدودها وآفاقها), **مجلة المستقبل العربي**, بيروت, العدد (173), تموز/ يوليو.

15.عبدالله, عبدالخالق (1993), النظام الإقليمي الخليجي, **مجلة السياسة الدولية**, مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية والدولية, القاهرة, العدد (114), تاريخ (31)آذار/ مارس.

16.العزام, عبدالمجيد علي عرسان, ومحمد عوض الهزايمة (2004), تحديات النظام الإقليمي العربي من منظور مدرس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية (دراسة ميدانية مسحية), **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**, مجلة دراسات الأردن, الأعداد (1,3,16,31).

17.عصمت سيف, سيف (2013), النظام الإقليمي العربي وأيديولوجية التفتيت, الصحيفة التقدمية, (9)حزيران/ يونيو,(2013).

18.فالح, يزيد (1991)، أزمة الخليج وإخفاق النظام الإقليمي العربي, **مجلة المستقبل العربي**, بيروت, السنة (14), العدد (149), تموز/ يوليو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

19. قرم, جورج (2002), لبنان والعرب والعالم بعد (11)أيلول /سبتمبر (2001) (ملف), عالم القطب الأوحد واتجاهاته, مجلة المستقبل العربي, السنة (4), العدد (178), نيسان /ابريل/ (2002).

20.مجموعة باحثين (1994), مستقبل التسوية بين العرب وإسرائيل في اتجاهات التطبيع والممانعة, **مجلة شؤون الأوسط**, العدد (27)/ آذار /مارس /(1994).

21.المشاط, عبدالمنعم (1982), مصر وأبعاد التحدي للاندماج العربي (إشكالية الحل), **مجلة المستقبل العربي**, السنة (5), الأعداد(42-44), أب/أغسطس – تشرين الأول/أكتوبر.

22.الموسوي, كاظم (2014), **التنافس الإقليمي والبحث عن أدوار**, صحيفة اليوم, عدد يوم 7/شباط/ فبراير .

23.هدسون, مايكل (2002), الإرهاب الدولي: الولايات المتحدة والوطن العربي (ملف), مآزق امبريالية: إدارة المناطق الجامحة, **المستقبل العربي**, السنة(25), العدد (284), تشرين الأول /أكتوبر /(2002).

خامساً: مواقع انترنت:

1. سيفون, آرائيل(**2011**), النظام الإقليمي العربي والثورات, معهد ميمري لبحوث الإعلام في الشرق الأوسط, انظر الرابط:

تاريخ الزيارة: http://www.memri.org

2015/4/22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. محافظة , علي (2012) , لماذا تراجع المد القومي في لوطن العربي ؟ , موقع عروبة الإخباري , 26 تشرين الثاني /نوفمبر, انظر (موقع):

تاريخ الزيارة: 2015/4/20 http://orobanews.com/

3. أبو بكر , فادي (2014) ,النظام السياسي العربي من النشأة إلى التفتت (موقع نقطة وأول السطر) انظر

تاريخ الزيارة: http://www.noqta.info/page-65295-ar.html

2015/5/30

4. بدرخان, عبد الوهاب (2011), نظام عربي جديد بين حراك الأنظمة (تغيراً وأحلافاً), صحيفة الحياة اللندنية, انظر الموقع:

http://www.alhayat.com/Opinion/Abdulwahaab-badrakhan.aspx

تاريخ الزيارة: 2015/7/3

5.خيري, محمود(2015), الشراكة السياسية في الوطن العربي (ندوة), صحيفة السبيل الأردنية, عمان. انظر الموقع.

تاريخ الزيارة: http://www.assabeel.net/local/item/133095%C2%BB

2015/6/17

6.السلامي, سامي (2014), النظام الإقليمي العربي وغياب المشروع الحضاري, صحيفة الرأي اليوم, لندن, المملكة المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تـــــاريخ الزيـــــارة: http://www.raialyoum.com/?p=137536

2015/10/16

7.رجب , إيمان احمد (2010) , النظام الإقليمي العربي , عرض حســين عبــد العزيــز, الجزيرة نت , انظر (الموقع).

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2010/7/7

تاريخ الزيارة: 2015/11/28

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

سادساً- المراجع باللغة الانجليزية وموقع الانترنت:

1. Baker, James (2011) , **On Ugly Partisan Politics April And 2011 Interview With CNN**, FAREED , Zakaria , (see).

2. Chubin , Sharharn (2011), **A Grand Bargain With Iran Foreign Affairs** , 90 , Washington , u.s.a .

3. Clinton, Hillary. R(2011), **Speech at the 4th Munych Security Conterence** , (see).

4. Dougherty, James E and Robert Pfaltzgraff, JR(2001), **Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey** ,5th ed, Longman, London.

5. Eisensan, Jon, J. Jeffery and jon V. Irwin,(1963), **The Psychology of Communication** , Newyork, Appellation- Century – Crofts , 1sted.

6. Eston, David, (1965**), A Frame Work For Political Analysis Englewood Ciffs** , Prentica Mall, Washington Tnc.

7. Hallid, D.Fred (2011) ,**The End of the Cold War and International Realeations: Some Analytic and Theoritical Conclusion in "Boosh Kean and Steave Simith, eds** , International Retaliation theory Today's , Pennsy Lramia Press U.S.A.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. Hass, Richard,(2005), **The Opportunity: Americas Moment to Atter History's Course. Public Affair** , Newyork, U.S.A.
http://www.securityconterence.de/clinton-rodham,90(3),washington.u.s.a.

http;//edition.cnn.com/videoandvidious

9. Hudson, C. Micheal (1979), **The Integration Puzzle un the Arab Future Critical Issue , Studies in the Arab Development**, Washing D.S, Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies.

10. Huntington, Samuel P(1993), **The clash of Civilization** ? Foreign affairs, vol 72, no 3, Summer, 1993.

11. Khalil, Mohamed (1962) , **The Arab nd the ARAB League : A Documentary Record** , 2001 Khayeuts , beirut , Lebanon.

12. Magold, Peter (1978), **Super Power International in the Middle East , London**, Carron Helm, London, U.K.

13. Millad, Ali Eddin (1982), **NeW Arab Politcal Orders Implication For ,the 1980**, in Makolm H. Kerr and Elsayed Yassin , eds , Richard Poor Stater in the Middle East : Egypt and the new Arab Order , Amarica University in Cairo Press .

14. Noble, Cpaul (1972), **Regional Arrangement and Mangement of Conflicts Under the United Nation case of the Arab System**, Doctoral Disserations, mcgill University , Montirial , Canda.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15. Shamul, Bar (2011) , **Americas Fading Middle East Influence Policy Review** , April – May.

16. Tow, William.T (1990), **Subrgional Security Cooperation Publishers, 1sted.**

17. Yair,Evron (1979), **Great power , Military Inter – National / in the Middle East (in Milton)** , Litenbg and Gabreil Sheffer , Great Power's Intervention Pergamum Press.

www.manaraa.com

Abstract

The Impact of Changes in the structure of the International Order on the Arab Regional System 2003-2015"

Prepared: Haroun Khaled Aqeel Asameeran

The supervision of Dr. Ali Awad AL-Shara'ah

This study aims to look at the changes in the international system structure and its impact on the Arab regional system in the period (2003-2015). The study seeks to achieve the goals that illustrate the stages of structural changes that have taken place in the international system. Another goal is to identify the determinants of the relationship between regional systems and the forces that influence patterns of the international system. Also, the effect of the penetration of the great powers in the Arab regional system especially after the occupation of Iraq in 2003, as well as to identify the new international order positions on key issues in the Arab regional system states and the statement of the limits of the American role in the Arab regional order.

The study used the international system approach, which was able to study through the analysis of international relations for the benefits it provides, and in line with the research problem, and also used the comparative approach; and that, as the changes in the international system structure and its impact on the Arab regional system is part of the political studies, ranging from political behavior global system posed by the United States and behavior adopted by the Arab regional system and the study of global, regional and national character patterns.

The study found many significant results. These results are as follows:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

1. Weakness is characteristic of the Arab regional order theme.

2. A state of unbalance and stability in the Arab regional system positions in its relationship with the international system.

3. Penetration of the Arab regional system is a constant.

4. The regional system Arab has no policies or effective mechanisms to enable it to overcome the penetration of its security and borders.

The study recommended the return of confidence to the level of regional states to overcome the risk of fragmentation in the Arab state.

Additionally, the study recommended to use the regional and sub-regional approach to achieve the Arab regional security and to use a comprehensive dialogue between the Arab regional order states to resolve conflicts and territorial disputes.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com